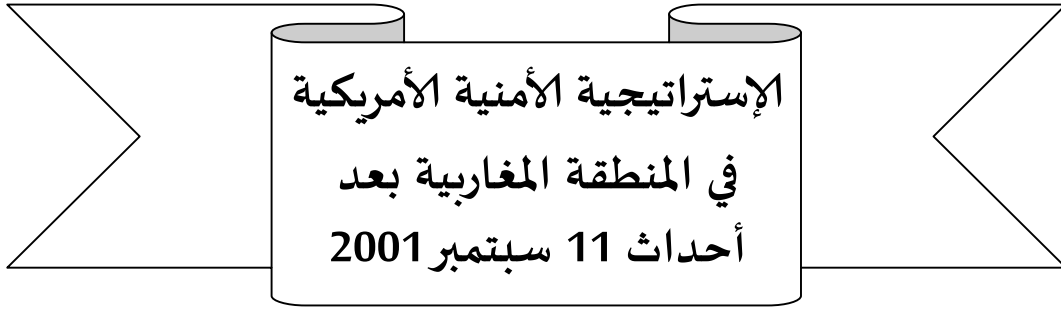




جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة.

إشراف الدكتور:

محمد سي بشير

إعداد الطالبة:

ديهية بلعدي

أعضاء اللجنة المناقشة:

- أ. وهيبة تيباني، جامعة مولود معمري، تيزي وزو رئيسا
د. محمد سي بشير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو مشرفا ومقررا
أ. رابح زاوي، جامعة مولود معمري، جامعة مولود معمري،ممتحنا

تاريخ المناقشة:

10 أكتوبر 2016

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل و فائق الاحترام و التقدير إلى أستاذي المشرف "الدكتور محمد سي بشير" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة طيلة فترة إنجازها، وعلى صبره معي خلال هذه الفترة. فله خالص الشكر والعرفان.

كما أشكر أوسامة بوزيد الذي قرأ المذكرة من بدايتها إلى نهايتها، وعلى ملاحظاته القيمة والتي استفدت منها في إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي في جامعة مولود معمري الذين ساهموا في تكويني طيلة مرحلتي الليسانس والماستر.

إهداء

- ❖ إلى والدي العزيزين؛ أطال الله في عمرهمها،
 - ❖ إلى إخوتي أغيلاس، سميرة، ينيس،
 - ❖ إلى خطيبي أوسامة، وأمه ويزة، وكل إخوته وأخواته،
 - ❖ إلى سامية وكهينة،
 - ❖ إلى صديقتي ندى ووسلية،
- أهدي هذا العمل المتواضع.

خطة الدراسة:

مقدمة:

- الفصل الأول: الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:**
المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:
أولاً: النزعة التدخلية في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
ثانياً: التصور الواقعي والليبرالي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
المبحث الثاني: تحليل الخطابات السياسية للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:
أولاً: تحليل خطابات الأمة الأمريكية في عهدة الرئيس جورج وركل بوش الابن.
ثانياً: دراسة تحليلية لمضمون وثائق الأمن القومي الأمريكية في عهد باراك حسين أوباما.
المبحث الثالث: أهداف وآليات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:
أولاً: أهداف إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
ثانياً: الآليات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الفصل الثاني: المنطقة المغربية: دراسة إستراتيجية وأمنية:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغربية:

أولاً: الخصائص التاريخية والحضارية للمنطقة المغربية.

ثانياً: الخصائص الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمنطقة المغربية.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية للمنطقة المغربية.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية:

أولاً: التهديدات التقليدية في المنطقة المغربية.

ثانياً: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغربية.

المبحث الثالث: منظور القوى الكبرى للمنطقة المغربية:

أولاً: منظور الاتحاد الأوربي للمنطقة المغربية.

ثانياً: المنظور الأمريكي للمنطقة المغربية.

ثالثاً: المنظور الصيني والروسي للدول المغربية.

الفصل الثالث: المحاور الكبرى للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية:

المبحث الأول: الآليات العسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أولاً: قيادة الأفريكوم.

ثانياً: التعاون العسكري الأمني الأمريكي-المغربي.

ثالثاً: سياسة حلف شمال الأطلسي اتجاه المنطقة المغربية والتدخل في الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: الآليات السياسية والاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

أولاً: مبادرة الشرق الأوسط الكبير 2004: محاولة لدمقرطة الدول المغربية.

ثانياً: الآليات الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر:

أولاً: التحديات الداخلية للإستراتيجية الأمريكية.

ثانياً: التحديات الخارجية للإستراتيجية الأمريكية.

الخاتمة:

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

- د.إ.ك: دون اسم الكاتب.
- د.ك.م: دون كاتب المقال.
- د.ب.ن: دون بلد النشر.
- د.د.ن: دون دار النشر.
- د.س.ن: دون سنة النشر.
- د.ع: دون العدد.

باللغة الفرنسية:

- A. N.C:** Auteur Non Cité.
- D.N.C:** Date Non Citée.
- M.N.C:** Maison d'édition Non Citée.
- L.N.C:** Lieu d'édition Non Cité.

الملخص:

لقد عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على تحويل إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من النزعة الانعزالية إلى النزعة التدخلية في إطار حربها ضد الإرهاب، وقد شكلت كل من النظرتين الواقعية والليبرالية الإطار الفكري لإستراتيجيتها لما بعد هذا التاريخ، وذلك لسيادة مفاهيم المدرسة الواقعية عليها كالقوة، إضافة إلى مفاهيم الليبرالية في خطابات المسؤولين الأمريكيين.

بحيث تمثلت أهداف الإستراتيجية الأمريكية خاصة في مكافحة الإرهاب الدولي، ونشر الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى الهيمنة على العالم بما فيها المنطقة المغاربية، وذلك نظرا لما لهذه المنطقة من أهمية إستراتيجية بالغة، والتي تعود لإطلالها على البحر الأبيض المتوسط أحد أهم المعابر الدولية، وشريان التجارة والاقتصاد العالمي. وما زادها أهمية جيوسياسية، هو توفرها على إمكانيات اقتصادية معتبرة، منها الزراعية وموارد معدنية وطاقوية خاصة النفط والغاز، فضلا عن موارد بشرية هائلة. وهو ما دفع بالولايات المتحدة للعمل على تحجيم دور القوى الاقتصادية الأخرى في المنطقة، تمهيدا للسيطرة الكاملة عليها.

إلا أن المنطقة تعاني من تهديدات أمنية كثيرة، كمخاطر تداعيات القضية الصحراوية، الدولة الفاشلة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، اللاأمن الغذائي... الخ.

وعليه فإن، الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وتصنيفها ضمن دائرة الأزمات الدولية، نظرا لاحتوائها على خطر الإرهاب الدولي، أضف إلى ذلك اعتبارها منطقة نفوذ فرنسية ورغبة كل الصين وروسيا السيطرة عليها في إطار منافسة الدول الكبرى عليها، دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية للاستعانة بمجموعة من الآليات، والتي مثلت المحاور الكبرى لإستراتيجيتها في المنطقة المغاربية، والتي تجلت أساسا:

- آليات عسكرية وأمنية؛ تمثلت في قيادة الأفريكوم، التعاون العسكري الثنائي مع دول المنطقة، سياسة الحلف الأطلسي بالمنطقة... الخ

- آليات سياسية واقتصادية؛ وتمثلت في مشروع الشرق الأوسط سياسيا، وتعاون اقتصادي مع دول المنطقة.

إلا أن تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية قد واجهت العديد من التحديات الداخلية كالنزاع في الصحراء الغربية، وانتهاج التنظيمات الإرهابية للقوة الناعمة للحصول على مؤيدين... الخ، وتحديات خارجية تمثلت في منافسة كل من الإتحاد الأوروبي والصين وروسيا للوجود الأمريكي بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الأمنية، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المنطقة المغاربية.

Résumé:

Il est incontestable que les événements du 11 septembre 2001 ont transformé la tendance de la stratégie de sécurité nationale Américaine de la tendance isolationniste à la tendance d'interventionnisme dans le cadre de la lutte contre le terrorisme.

Cette nouvelle stratégie a été battis sur des idées et concepts des théories réaliste et libérale, qui ont constitué son cadre théorique.

La stratégie Américaine a tracé des objectifs qui sont essentiellement; la lutte contre le terrorisme international et l'établissement de la démocratie d'une part, et d'autre part pour dominer le monde y compris la région maghrébine en raison de son importance stratégique, géopolitique et économique.

Cependant, cette région nord africaine, est connue pour sa souffrance de nombreuses menaces sécuritaires, tel que le conflit du Sahara Occidentale, l'Etat faillite, le terrorisme, le crime organisé, l'insécurité alimentaire...etc.

Et c'est ainsi, et en vue de l'importance stratégique de la zone Maghrébine, classée dans le cercle des crises internationales, en raison de contenir la menace terroriste et d'autre menaces, et pour faire face à la concurrence des grandes puissances telle que 'l'Union Européenne, notamment la France, la chine et la Russie; les Etats-Unis ont utilisé plusieurs mécanismes, qui ont formé les grandes axes de la stratégie américain dans la région maghrébine après les événements du 11 septembre 2001:

- Les mécanismes militaires : l'AFRICOM, les accords militaires bilatéraux avec les payes de la région, la politique de l'OTON dans de la région...etc.
- Les mécanismes politiques et économiques : consacrés dans le projet du Moyen-Orient et la coopération économiques avec les payes de la région.

Cependant, l'application de cette stratégie est confrontée à plusieurs défis internes, comme le conflit du Sahara Occidental, l'utilisation du "soft power" par les groupes terroristes...etc. Ainsi que des défis externes comme la concurrence de l'Union européenne, la Chine et la Russie, aux Etats-Unis dans la zone maghrébine.

Mots clé: La stratégie sécuritaire, la stratégie sécuritaire américaine après les événements du 11 septembre, la stratégie de sécurité nationale américaine, la région Maghrébine.

مقدمة

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في سياساتها عقب نهاية الحرب الباردة، لتكون منسجمة مع الوضع الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي تحكمه، والتي يمكن تلخيصها في انهيار الإتحاد السوفياتي وزوال الأنظمة الدفاعية في أوروبا الشرقية وهيمنة الولايات المتحدة. بحيث أصبحت العلاقات الدولية بعد ذلك يحكمها محورين وهما التعاون المتبادل والثورة التكنولوجية، فساهم هذين الأخيرين في تقليل أهمية الأمن العسكري والتركيز على الأمن الاقتصادي.

وعلى هذا كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية إحداث تغيير على مستوى عقيدتها العسكرية والأمنية، والعمل على تكييفها مع المستجدات والتحولت الأمنية الدولية على المستويين، المستوى النظري بتطور مفهوم ونظريات الأمن وتوسعه، وعلى المستوى التطبيقي وذلك بتوزيع الأدوار الجديدة على الأنظمة الدفاعية لتطبيق سياسات الإدارة الأمريكية.

أما عن المتوسط، فإن هذا الفضاء قد مسه هذا التغيير من خلال إخراجه من دائرة النفوذ الأوروبية، خاصة الجزء الغربي منه، بحيث ارتبط هذا الأخير بأوروبا بروابط تاريخية وأخرى جغرافية خاصة مع فرنسا، لتشهد بذلك منطقة غرب المتوسط منافسة أمريكية-أوروبية بعد التوجه الأمريكي نحو هذه المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي شكلت منعطفا جوهريا، ونقطة محورية في العلاقات الدولية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إحداث تغييرات هامة في إستراتيجيتها، كانت أهمها شن حرب شاملة على الإرهاب الدولي، وذلك بالقضاء عليه في مواطنه والمتمثلة في الدول العربية والإسلامية بشكل عام. وبهذا، وبالرغم من الخسائر المادية والمعنوية وما ترتب عنها من تهديد للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الهجمات كانت فرصة لها من أجل استغلال تفوقها العسكري لتحسين وضع رأسمالها وتنفيذ سياساتها العالمية، لتؤكد بذلك هيمنتها على العالم بما فيها المنطقة المغاربية.

تلك المنطقة التي تعد معبرا أساسيا للطاقة العالمية ومصدرا للتهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الإرهاب الدولي، وبالتالي تميزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة على تركيزها على الجانب العسكري أكثر من الجوانب الأخرى، خصوصا مع دخول المنطقة في دائرة الأزمات الدولية المصدرة للإرهاب، والمهددة للأمن القومي الأمريكي. فتصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وتم إدراجها في دائرة النفوذ الأمريكية وفي سلم أولويات الإدارة الأمريكية، وذلك من خلال التقارب والتعاون الأمريكي مع الدول المحورية في المنطقة المغربية لمكافحة الإرهاب والعمل على حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة. فحسب دراسات أوربية، فإن ليبيا لوحدها تضم احتياطات نفطية وغازية تقدر بـ 40 بليون برميل والجزائر بـ 12 بليون برميل. فالولايات المتحدة الأمريكية ترسم سياساتها النفطية في الدول المغربية والعربية بشكل عام على أساس تأمين مصادر النفط، وحماية المشاريع الاقتصادية الأمريكية فيها.

إشكالية الدراسة:

وعلى هذا الأساس، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول:

- فيما تتمثل المحاور الكبرى لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغربية من أجل القضاء على مصادر التهديدات الأمنية فيها، وتحجيم دور القوى المنافسة لها، محافظة على مصالحها بالمنطقة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

وتتفرع من هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية العالمية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

- فيما تتمثل الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغربية؟ وما هي مختلف مصادر التهديدات الأمنية بها، والتي جعلت منها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية؟

- ما هي مختلف الآليات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء التهديدات الأمنية الجديدة، وتحجيم دور القوى الاقتصادية المنافسة لها في المنطقة المغاربية؟

الفرضيات:

- عملت الولايات المتحدة من خلال إستراتيجيتها الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على السيطرة والهيمنة على العالم، بما في ذلك المنطقة المغاربية، والتي تعد معبرا إلى الشرق الأوسط (إسرائيل) والخليج العربي (النفط)، ومصدرا للتهديدات الأمنية المختلفة.

- أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتصادم مصالحها بمصالح القوى الدولية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي، جعل منها مسرحا للتنافس غير المعلن بينها وبين هذه القوى.

- اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية -من خلال سياساتها في المنطقة المغاربية- من أجل احتواء التهديدات الأمنية المختلفة فيها (على رأسها الإرهاب الدولي)، وكذا تحجيم الدور الأوروبي خاصة فيها، على آليات عسكرية، اقتصادية وسياسية للهيمنة عليها.

المناهج المستعملة:

المنهج التاريخي المقارن: يعد هذا المنهج من بين أكثر المناهج استخداما في الدراسات الحديثة للنظم السياسية المقارنة، والفضل في ذلك يعود إلى المدرسة السلوكية. وفي هذه الدراسة، تم استخدامه بهدف مقارنة التطور التاريخي للإستراتيجية الأمريكية من أجل السيطرة على العالم بما فيها المنطقة المغاربية، وكذا مقارنة منظور القوى الكبرى للمنطقة في إطار التدخل الأمريكي فيها عبر سياساتها المختلفة، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلانها الحرب الشاملة على الإرهاب الدولي، منافسة بذلك خاصة السياسات الأوروبية التي تربطها بالمنطقة روابط تاريخية وجغرافية. حيث ركزت هذه المقارنة على دوافع تواجد هذه القوى في المنطقة.

وقد تم استخدامه كذلك لمقارنة مضمون وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عهد الرئيس جورج ووركل بوش الابن، إضافة إلى تلك الصادرة في عهد باراك حسين أوباما.

منهج تحليل المضمون: وعرفه "Berelson" على أنه: " أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال"⁽¹⁾. وفي هذه الدراسة تم استخدامه عندما تعلق الأمر بتحليل خطابات وتصريحات المسؤولين الأمريكيين الموجهة للمنطقة المغاربية، وكذا تحليل وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لأعوام 2002، 2006، 2010 و 2015.

المنهج الإحصائي: عرفه "محمد شلبي" على أنه: " أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المستعملة، شأنه شأن الأساليب الاستنتاج المنطقي إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يعتمد عليها بالبحث عن طريق القياس المباشر"⁽²⁾. وفي هذه الدراسة تم استخدامه من أجل دراسة العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الدول المغاربية كآلية من آليات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وذلك لإظهار حجم التعاملات الاقتصادية الأمريكية مع كل من الجزائر، المغرب، تونس ودراسة نتائجها.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية: الأسباب الذاتية: يمكن تحديد الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع إلى ميول الباحث إلى الدراسات الأمنية، ورغبته في تعميق مداركه في ما يتعلق بمعالم ومحاور الإستراتيجية الموجهة للمنطقة المغاربية من طرف أكبر قوة عالمية، متمثلة في الولايات المتحدة

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، (الجزائر، ب.د.ن، 1997) ص 119.

² - نفس المرجع، ص 92.

الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر. هذا الميول المعرفي نابع من رغبته في تقديم تفسير وتحليل أعمق لمجريات الأحداث في المنطقة، ما سيسمح بالتالي بفهم أكثر دقة لأهداف ومصالح الولايات المتحدة فيها، وهو ما سيمكن من تقديم إستراتيجية متكاملة، يمكن العمل بها من أجل الاستفادة من المبادرات الأمريكية من طرف الدول المغاربية، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بمصالح هذه الأخيرة أو بسيادتها، أو يكون ذلك على حساب شعوبها.

الأسباب الموضوعية: تتميز معظم الدراسات التي أقيمت حول السياسات الأمريكية في المتوسط بتركيزها على الجانب الشرقي منه، وذلك لكثرة الاهتمامات والمصالح الأمريكية فيه، وأهمها نفط الخليج وأمن إسرائيل. وإن تم التطرق إلى هذه المنطقة الواقعة غرب المتوسط فإن ذلك غالبا ما كان بشكل عام.

وعليه، فإن هذه الدراسة ستركز على دراسة معالم ومحاور الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية، وذلك بالتركيز على مشاريعها العسكرية، السياسية والاقتصادية في الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي كانت من نتائجها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية عالمية جديدة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها، والتي يعد هذا الإقليم مسرحا لها، وهي التهديدات التي جعلت منه ساحة للتنافس الدولي بين القوى الكبرى بدخول الولايات المتحدة الأمريكية إليه. هذه الدولة التي تنامت اهتماماتها بالمنطقة منذ نهاية الحرب الباردة وتزايد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، منافسة بذلك الإتحاد الأوربي الذي تربطه بالمنطقة روابط تاريخية وجغرافية، ومنافسة كذلك التواجد الصيني والروسي. وقد عمدت الولايات المتحدة إلى تحديد مجموعة من الآليات التي تقوم عليها إستراتيجيتها الموجهة للمنطقة، والتي تقوم

أساسا على مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك بعد تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في المغرب الإسلامي، هذا التنظيم الذي يعتبر المهدد الأول للأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في هذا الإقليم.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى طرح وتحليل وتفسير معالم ومحاور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي تقوم أساسا على فكرة استغلال التفوق العسكري الأمريكي لتحقيق المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة، وعلى رأسها ضمان الإمدادات النفطية، والتي تعد بعض دول المنطقة غنية بها.

أدبيات الدراسة:

- في إطار التحضير لهذه الدراسة، وبهدف جمع المعلومات، تم الإطلاع على كتاب تحت عنوان "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية" لـ"أليكس كالينيكوس"، وفيه تطرق الكاتب إلى إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لما بعد الحرب الباردة، والتي تتطور بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع بوش الابن في إطار ما سماه بـ"الثأر الوقائي"، حيث أظهر كيف اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأحداث كفرصة لاستغلال قوتها العسكرية بشنها حربا عالمية على الإرهاب الدولي، والذي يعتبر في السنوات القليلة الماضية المهدد الرئيسي لأمنها القومي، والذي يقف كذلك عائقا أمام تطور اقتصادها وسياساتها النفطية.

- بالإضافة إلى مذكرة ماجستير تحت عنوان: "التعاون الأمني الأمريكي-الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية" لـ"مريم براهيممي"، والتي تمت تحت إشراف "الدكتور عمر فرحاتي" من جامعة محمد خيضر ببسكرة، وفيها تطرقت الطالبة إلى الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى التعاون الأمني الأمريكي-الجزائري في هذا المجال وتأثيره على المنطقة المغاربية.

حدود الدراسة:

1- الإطار الزمني: حددت الفترة الزمنية للدراسة منذ 11 سبتمبر 2001، أين شهدت الولايات المتحدة هجمات إرهابية زعزعت من استقرارها وهدد كيائها وأمنها القومي، وذلك حين تم تحويل طائرات مدنية إلى شبه صواريخ موجهة نحو أهداف حيوية وحساسة داخل العمق الأمريكي، ويستمر الإطار الزمني للدراسة إلى غاية 2016، مروراً بمختلف المحطات الزمنية التي عرضت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مختلف سياساتها أثناء هذه الفترة في المنطقة المغربية.

2- الإطار المكاني: يتحدد الحيز المكاني للدراسة في المنطقة المغربية، التي تعتبر أحد أهم الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت موقعها في إستراتيجية الأمن القومي الجديدة، والتي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية، والموجهة إلى الدول الواقعة في جنوب غرب المتوسط والمتمثلة في كل من المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا. **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:** يتمثل الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الدراسة في تحديد التطور النظري لكل من المفاهيم التالية: الإستراتيجية، الأمن، الإستراتيجية الأمنية والمنطقة المغربية.

❖ **مفهوم الإستراتيجية:** يعود مصطلح الإستراتيجية إلى عدة لغات، منها اللاتينية. فنجد في الروسية strategija، وفي الألمانية stratégie. كما ينقسم المصطلح إلى قسمين stratos ويقصد به الجيش أو الجيوش في حالة حرب و Agein وتعني به الدفع إلى الأمام.

وبتركيب القسمين يعطي لنا مفهوما لغويا يتمثل في الجيش الذي يدفع به إلى الأمام، كما يرجع العديد من المفكرين أصل الكلمة إلى الكلمة اليونانية Stratégos، والتي يقصد بها

الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية⁽¹⁾، ومن التعاريف المقدمة للإستراتيجية نذكر:

تعريف "ريمون أرون" الذي قدم لها تعريفاً مقارناً مع مصطلح الدبلوماسية، ويتمثل في: "قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة"⁽²⁾.

وتعريف "سان تزو" في كتابه "فن الحرب": "يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فيتترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة، وهكذا فإن الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، فالسيل ينتظم حسب تضاريس الأرض، والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو"⁽³⁾.

يظهر من خلال التعاريف المقدمة لمفهوم الإستراتيجية، أنه قد ظهر في الميدان العسكري والذي يعرف بالمفهوم التقليدي، ليتطور بعد ذلك بتطور مفهوم الأمن ويتسع إلى الميادين الأخرى.

- التطور النظري لمفهوم الأمن: لقد تطور مفهوم الأمن من المفهوم الصلب (الأمن العسكري فحسب) إلى المفهوم اللين (تدخل جوانب أخرى في مفهوم الأمن كالبيئة والاقتصاد)، ويقصد بالأمن التحرر من الخوف، حيث استعمل هذا المصطلح منذ القرن السادس عشر في إطار الأمن العام.

كما سيطرت إلى وقت قريب المقاربة التقليدية الواقعية للأمن، والتي تقوم على فكرة اختزال الأمن في الميدان العسكري واعتبار الأمن مشتق من القوة في الدراسات الأمنية، فعلى العموم، فإن المقاربة الواقعية قد خصصت حيزاً كبيراً من دراساتها للعلاقات الدولية لوضع تصور متكامل للأمن، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية مع عدم وجود

¹ - نسيم طویل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، بآنتة: جامعة الحاج لخضر، 2009-2010، ص 20.

² - نفس المرجع، ص 21.

³ - نسيم طویل، مرجع سابق، ص 22.

سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وحيث تسعى كل دولة لتعزيز قوتها وتتنظر للدول الأخرى كتهديد، وبذلك فهي تعمل على مواجهة التهديدات الخارجية وحماية سيادتها، حدودها ومجالها الجغرافي⁽¹⁾.

وعلى هذا التفسير سارت العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة. ونظرا لتحول دوافع السلوك الدولي ومراجعة مفاهيم الأمن بعد الحرب الباردة. حيث اتضح أن استخدام فرضيات هذا الاتجاه أصبحت عاجزة عن تفسير الواقع الدولي الجديد، جاء الواقعيون الجدد لتفسيره.

ومن هذا المنظور أعطت نهاية الحرب الباردة الفرصة للدارسين، لتناول الأمن بعيدا عن نظرية توازن القوى، والبحث عن مقارنة أكثر نضجا وتكيفاً مع معطيات البيئة الجديدة بظهور مفهوم العولمة، وما ترتب عنها من الثورة في وسائل الإعلام والاتصال والحراك التكنولوجي الرهيب، وكذا نمو نمط جديد من التبادل الاقتصادي، والذي خلق ظروفا غير متوازنة، وساهم في تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

فمن المنظور الفلسفي، فإن مفهوم الأمن يدور حول وقاية المجتمع وحمايته من الأضرار المجهولة، لتصبح مقررة وواضحة حسب معايير ثابتة ومشاركة، والتعبير عن الأمن الاجتماعي. هذا ما أدى إلى ظهور المقاربة البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية عند "وندت". حيث أنه، وحسب هذه المقاربة، فإن الأمن هو نتاج التفاعل الاجتماعي والسياسي حيث تكون العادات والقيم والحريات الاجتماعية متفاعلة بشكل تبادلي، والمقصود بذلك أن الأمن تصنعه الفواعل.

إلا أن معظم الدارسين يتفقون على أن الدراسات الأمنية تطورت نحو التوسع والتعمق في مفهوم الأمن من خلال إسهامات "باري بوزان"، أحد رواد مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية. حيث يرى بوزان أن التهديدات هي دائما ما تكون ذات طبيعة عسكرية، كاجتياح

¹ - ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بآنتة: جامعة الحاج لخضر، 2008-2010، ص18.

دولة ضد أخرى، وهو ما يطرح الانشغال الأساسي للحكومات. ولكن من المهم في نفس الوقت التأكد من أن الأمن الوطني يمكن أن يتم تدعيمه من طرف قطاعات أخرى كالتخطيط الاقتصادي، السياسي والبيئي.

ولهذا، فقد حاول بوزان طرح نموذج مختلفا في خصائصه عن المدرسة التقليدية، في مسألة خلق التهديدات الأمنية، حيث قسمها إلى خمس أبعاد أساسية، وهي البعد العسكري، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد المجتمعي والبعد البيئي.

كما أشار بوزان لأول مرة إلى مفهوم "الأمن المركب"، بحيث ربط من خلاله مفهوم الأمن ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، فأصبح من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ بعين الاعتبار أمن الدول المجاورة، خصوصا مع تعدد وتشابك المسائل الأمنية المطروحة في الفترة الراهنة. كما قام بوزان كذلك بإقحام الفرد كوحدة أساسية في التحليل إلى جانب الدولة.

وفي سنة 1994 وضع تقرير الأمم المتحدة أسسا لما يعرف بالأمن الإنساني، والذي يقوم على مجموعة من المبادئ، على رأسها تحرير الأفراد، الحرية من الخوف والعدالة الاجتماعية. حيث فرضت هذه المقاربة على الدولة كل أبعاد الأمن، من أجل تحرير الأفراد من الخوف والخطر⁽¹⁾.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد نتج عنها تولي الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عن نفسها بالقوة وضرب الشرعية الدولية بعرض الحائط، وبالتالي تراجع أفكار المثاليين الجدد مرة أخرى في إرساء منظومة أمن جماعي قائمة على القانون الدولي عوض قانون الأقوى "La loi du plus fort"، وبالتالي غياب إرادة دولية في الاستعانة بالأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي لصد الإرهاب الدولي، حيث فسح المجال أمام الولايات

¹ - ظريف شاكر، مرجع سابق، ص ص 21-22.

المتحدة الأمريكية والمؤسسات التابعة لها كالحلف الأطلسي لتحقيق ذلك وفق معاييرها بطبيعة الحال.

- الإستراتيجية الأمنية: انحصرت الإستراتيجية الأمنية منذ القديم في جانبها العسكري (المفهوم التقليدي)، إلى أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة ومع تطور مفهوم الأمن ومختلف الأطر التي عالجته، عرف هذا المفهوم تراجعاً واضحاً للإستراتيجية العسكرية، وأخذ منها متوافقاً مع التطور المفاهيمي والنظري لمفهوم الأمن⁽¹⁾. لتشمل الإستراتيجية بذلك مختلف المستويات الأخرى.

❖ **المنطقة المغربية:** تشكل المنطقة المغربية الجزء الجنوبي من غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي ذلك الفضاء الواقع شمال أفريقيا، ويضم كل من الدول التالية: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. تمتد هذه المنطقة من الشرق إلى الغرب على طول 42°، أي بين خطي طول 17° غرباً و 25° شرقاً، وتمتد من الشمال إلى الجنوب على 19° عرضاً، أي بين 15° شمالاً و 37° جنوباً. لتغطي بذلك مساحة تقدر بـ 5 783 961 كلم²⁽²⁾.

¹ - نسيم طويل، مرجع سابق، ص 56.

² - صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (الجزائر: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص 76.

الفصل الأول:

الإستراتيجية الأمنية للولايات
المتحدة الأمريكية بعد أحداث

11 سبتمبر 2001

تمهيد:

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 بتفجير برجى التجارة العالميين ومبنى البانتغون بطائرات مدنية منعطفا كبيرا في مسار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، لما تسببت به من انعكاسات خطيرة على الأمن القومي والمصالح الأمريكية، بالرغم ما شاب هذه الأحداث من تناقضات في الأوساط الإعلامية والأكاديمية، إلا أننا نجد من يعتبر بأنها عمل إرهابي، حيث اتهمت في ذلك جماعات إسلامية متطرفة بقيادة أسامة بلادن. ومن جهة أخرى يعتبرها تيار آخر من الأكاديميين بأنها عمل مدبر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية. وهذا ما ظهر في تصريحات العديد من المسؤولين الغربيين، ومن بينهم وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" عقب أحداث 11 سبتمبر لوكالة الأنباء العالمية بقوله: "إن دماء الأمريكيين التي زهقت في الأحداث ستحقق أهداف عظيمة للولايات المتحدة الأمريكية على مدى قرن كامل". ويظهر ذلك، أيضا في تصريح لوزير البيئة البريطاني "ووتشر" في جريدة الغارديان: "لقد كان مكتب التحقيقات الفدرالي على إطلاع بالمخطط، وكان بإمكانه إحباطه"⁽¹⁾.

وباختلاف آراء التيارين الأكاديميين حول حقيقة هذه الأحداث، إلا أن المؤكد هو ظهور تحول عميق على مستوى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعدما انتقلت من مرحلة التفرد إلى مرحلة الهيمنة⁽²⁾. وعليه، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرادت في الفترة التي أعقبت مباشرة الحرب الباردة تأكيد مكانتها الدولية، وهذا ما دفع بها إلى التصرف بشكل انفرادي وصياغة إستراتيجية جديدة، وتبين ذلك بعد تدخلها في العراق في 1991. أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فبظهور عدو جديد للولايات المتحدة، فقد عدلت هذه الأخيرة من إستراتيجيتها لتحقيق أمنها القومي، بشن حرب على الإرهاب والهيمنة على العالم من خلال بناء معالم جديدة لإستراتيجيتها بآليات مغايرة، وإطار فكري تسيطر عليه أفكار المحافظين الجدد.

¹ - نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة"، مجلة السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص ص 389-390.

² - منير محمود بدوي السيد، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، بحث مقدم إلي اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، كلية التجارة: جامعة أسيوط، (د.س.ن)، ص 3.

المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

أولاً: النزعة التدخلية في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

تحكم الإستراتيجية الأمريكية منذ نشوئها نزعتين تتمثلان في ثنائية الانعزال والتدخل. حيث اتجهت الولايات المتحدة في فترة معينة إلى تبني سياسة انعزالية، والتي يمكن تعريفها على أنها: "اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية والتفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات، خصوصاً السياسية والعسكرية"⁽¹⁾. فكانت بذلك أولى توجهاتها السياسية، كنتيجة لمجموعة من العوامل التي تتوفر لديها، من أيدلوجيتها الفكرية وموقعها الجغرافي المتميز، وكذا خصائصها السياسية وتحقيقها للاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى كونها دولة حديثة النشأة ولم تكن مصدر تهديد لأية دولة أخرى، حيث اكتفت في تلك الفترة بتحسين أوضاعها الداخلية، وبناء قوة قادرة على منع المد الروسي في شواطئ المحيط الهادي لأمريكا الشمالية، فضلاً عن تخوفها من بسط إسبانيا نفوذها على أمريكا اللاتينية. من هنا، فقد عملت على إنهاء الهيمنة الأوربية في المنطقة استناداً إلى مبدأ أمريكا للأمريكيين الذي تبناه "جيمس مورنو" سنة 1823⁽²⁾.

كما أن العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت توجهها سياسياً مشتركاً، عمل به كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري على حد سواء، إلا أن هذا الأخير شدد في تطبيق هذه السياسة نظراً لعدم ثقته بالعالم الخارجي ونظرته التشاؤمية إلى الأجانب، ففي فترة حكم الديمقراطيين تبلورت هذه السياسة أكثر في شكل حماية اقتصادية⁽³⁾.

إلا أن هذه النزعة في الإستراتيجية الأمريكية لم تمنع الولايات المتحدة من تبني النزعة التدخلية فيما بعد، حيث ظهر ذلك جلياً في مجموعة من المواقف، كانت أبرزها:

- دخولها في الحرب العالمية الأولى، ودعوة الرئيس الأمريكي ويلسن إلى انضمام بلاده إلى عصبة الأمم التي نشأت إثر معاهدة فرساي.

¹ - زهير بوعامة، سياسة إدارة الرئيس بين كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008، ص25.

² - بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، د.س.ن)، ص334.

³ - السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص9.

- دخولها في الحرب العالمية الثانية إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا، وذلك بعد تعرض قاعدة بيرل هابر إلى الهجوم من طرف اليابانيين، وهو التدخل الذي أفضى إلى إنهاء الحرب لصالح الحلفاء.

- تدخلها في فترة التسعينيات في كل من الصومال، هايتي وكوسوفو.

غير أن أحداث 11 سبتمبر قد أحدثت قطيعة هامة في مسار الفكر الإستراتيجي الأمريكي، من خلال التخلي عن النزعة الانعزالية والتوجه نحو إستراتيجية تدخلية محضة، والتي عرفها مايكل كلير: "محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى، من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة بها"⁽¹⁾. ويظهر ذلك بوضوح عند تبنيها لمبدأ أساسي تمثل في الحرب على الإرهاب، فكانت هذه الإستراتيجية بمثابة أرضية مناسبة للتدخل في الشؤون الدولية باسم محاربة الإرهاب، لتكون جل تحركاتها بعد هذه الأحداث تقوم على هذا الأساس.

ثانيا: التصور الواقعي والليبرالي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

تشكل كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية الإطار الفكري الذي لازم تفسير الإستراتيجية الأمريكية، لكن هذا لا يعني انتظام الفكر الإستراتيجي الأمريكي حول هذين التصورين، وعدم وجود أطر تفسيرية أخرى لها على غرار النظرية البنائية التي تركز على دور الأفكار والثقافة في العلاقات الدولية، إلا أن ثنائية الواقعية مقابل الليبرالية لازالت تشكل الأسس الفكرية الأساسية للإستراتيجية الأمريكية.

1- التصور الواقعي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

1-1- الواقعية كنموذج معرفي لدراسة العلاقات الدولية:

❖ النظرية الواقعية: نشأتها، ركائزها، وأهم أفكارها:

يرى هانس مورغانتو الواقعية على أنها: "تعتبر الحياة السياسية على أنها مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها سنن موضوعية تتبع من طبيعة البشر... وأن السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة، ولطالما كان هذا التطلع على السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى، فإن عبارة السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية"⁽²⁾.

¹ - زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص26.

² - الدوري عدنان طه، العلاقات السياسية الدولية، ط4، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998)، ص15.

تستند الواقعية إلى فكرة مفادها أن الإنسان شرير بطبعه وتميل غريزته إلى العنف والتسلط والسيطرة، وتظهر هذه الطبيعة بشكل جلي في أوقات الحروب والصراعات والنزاعات على السلطة، والدولة بذلك، ما هي إلا صورة عاكسة لهذه الغريزة بسعيها الدائم للسيطرة والتوسع وبسط نفوذها في الساحة الدولية، بحيث لا تعترف هذه الأخيرة بالأخلاق ولا بالقانون وإنما يحكمها منطق القوة لا قوة المنطق⁽¹⁾.

نشأت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية بدءاً من 1940، نتيجة لجهود المفكرين الأمريكيين المترافقة مع التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد تخليها عن التصور والنزعة المثالية، والتوجه نحو تحقيق مصلحتها القومية، والتي اقتضتها الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الأولى.

وإذا تتبعنا الجذور التاريخية للواقعية، فيتعين علينا الرجوع إلى عصور ما قبل التاريخ وبالتحديد إلى اليونان القديمة، من خلال تأريخ المفكر "توسيديس" والذي يعتبر أول كاتب في الواقعية التقليدية للحرب التي دارت بين أثينا ولسبارطة والتي عرفت "بالحروب البيلوبونيسية". حيث ركز هذا المفكر في كتاباته على علاقات القوة التي تحكم هاتين المدينتين، وقد قال في هذا الصدد أن: "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه". وبعد ذلك وفي عصر النهضة، ألف الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكافيلي" كتابه "الأمير"، والذي يعد مرجعاً أساسياً للفكر الواقعي، من خلال نصائحه المقدمة للأمير والتي كانت من أبرزها جعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، ويرجع كذلك إلى "توماس هوبز" من خلال تصويره لحالة الإنسان الذي يعيش "حالة الفطرة" وهي فطرة فاسدة، حيث يعتبر فيها أن الإنسان هو ذئب لأخيه الإنسان-، وعيشه لحالة يقاتل فيه الكل بعضه البعض، وهذه الصورة حول الفرد تنطبق على العلاقات بين الدول، لأنه لا وجود لـ "الليفياتان" أو القوة الفوقية.

وبهذا فإن النظام العالمي الذي تتفاعل فيه الدول دون سلطة فوقية، يمكن أن يصبح فوضوياً تتصارع فيه هذه الوحدات الدولية من أجل القوة وفق منطق "الكل ضد بعضهم البعض". إذن، وبحسب هوبز، فإن الدول، كفاعلين في العلاقات الدولية، تبدوا في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة⁽²⁾.

وقد امتد هذا التفسير وفق المنظور الواقعي من الثلاثينات إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، بمعنى أن هذا التفكير قد تكرر بعد ظهور القوى النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا

¹ - أحمد يوسف أحمد، محمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1985)، ص38.

² - تاكايوكي مايامورا، مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، نقلاً عن الموقع:

www.geocities/adelzeggagh/secpt.html، 2016/06/21، 10:15.

وفشل عصبة الأمم المتحدة في الدور المنوط بها والذي أنشأت من أجله، والمتمثل في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هذا الفشل الذي تأكد باندلاع حرب عالمية ثانية، تلتها الحرب الباردة⁽¹⁾.

ويعود الفضل لتأسيس النظرية الواقعية إلى ثلاثة شخصيات رئيسية، اعتبروا رواد هذه النظرية، وهم: "نيكولا سبيكمان" والدبلوماسي المؤرخ "إدوارد كار" وصاحب كتاب أزمة العشرين في 1939 وواضع أسس النظرية الواقعية "هانس مورغانتو".

وقد اشتهرت الواقعية المعاصرة بفضل كتاب هانس مورغانتو "السياسة بين الأمم"، والذي يعد من أهم مرجعيات هذه النظرية، كما خصص في كتابه "نظرية السياسة العالمية: الصراع من أجل القوة والسلام" فصلا للحديث عن مفهوم السلطة، والتركيز على فكرة مفادها أن السياسة تتحدد قياسا إلى السلطة، والتي تهدف إلى امتلاكها والحفاظ عليها وتميبتها. والسلطة تعتبر الهدف النهائي للسياسة، كما اعتبرها على أنها السيادة على الفكر وتصرفات البشر الآخرين⁽²⁾.

كما حدد هانس مورغانتو في عمله الشهير "السياسات بين الأمم" المبادئ الأساسية التي تحكم الواقعية الكلاسيكية في ست مبادئ وهي⁽³⁾:

- أن فكرة المصلحة الوطنية هي موجهة الإشارات الرئيسي للواقعية السياسية، وعلى هذا فإن القائد السياسي يتصرف وفقا للمصلحة الوطنية في إطار القوة.
- المصلحة تشبه القوة لاعتبارها هدفا مشروعا بشكل عام، فبالرغم من أن معناها يختلف باختلاف الوقت والظروف، إلا أن المصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهدافها.
- تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية، ومعيار الحكم على سياسية معينة هي نتائجها (الغاية تبرر الوسيلة).

- التطلعات الأخلاقية المعينة لا يمكن أن تتطابق مع القوانين التي تحكم الكون.
- السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته، وتحليله يجب أن يتم باعتباره كيان قائم بذاته، دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر من الاهتمامات الإنسانية.

¹ - محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1995)، ص 7-15.

² - إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: بلقاسم مقداد، مجلة الفكر السياسي، د.ع.ن، د.س.ن.

³ - حكيمي توفيق، حوار النيوواقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة للرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2007-2008، ص 10.

وعلى هذا فإن الظاهرة السياسية ظاهرة مستقلة، والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية.

وقد تبنت المدرسة الواقعية مجموعة من المفاهيم على أساسها تفسر سلوك الدول وأبرزها القوة والمصلحة وتوازن القوى⁽¹⁾.

المصلحة الوطنية:

يعد مفهوم المصلحة الوطنية مفهوما قديما في أدبيات علم السياسة، ويرجع الفضل في إثراءه من جديد في القرن العشرين إلى المدرسة الواقعية، وذلك لبناء تحليلاتها لسلوك الدولة عليه.

أما عن معنى هذا المفهوم، فهو يعبر عن ما ينفع الدولة وبذلك تتحقق الأهداف التي ترغب في تحقيقها في النظام الدولي، وهنالك من المنكرين أمثال ميكيايلي الذي يشير إليه بكونه يجسد رغبات صانع القرار السياسي ودوافعه، بحيث لا يوجد مبرر لبعض السياسات والمواقف في المحيط الدولي إلا بالرجوع إلى شخصية صانع القرار السياسي ورغبتهم في السيطرة والهيمنة والتحكم في الآخرين، ويظهر ذلك في الحروب التي قادها القادة السياسيون دون الرجوع إلى إرادة شعوبهم، وأبرز الأمثلة عن ذلك حروب نابليون بونابرت في فرنسا، أدولف هتلر في ألمانيا وصادام حسين في العراق. وهذا ما يثير جدلا وتعقيدات أثناء محاولة تفسير وتحليل سلوك السياسة الخارجية وتحليل العلاقات الدولية ونمط التفاعلات في النظام الدولي⁽²⁾.

الأمر الذي دفع هانس موغاننتو زعيم المدرسة الواقعية إلى جعل المصلحة الوطنية كوحدة تحليل السلوك الدولي، كون الدولة لا تتصرف في المحيط الدولي إلا وفقا لما يتمشى مع مصالحها الوطنية والتي يتفاوت مفهومها من دولة إلى أخرى. وعلى هذا الأساس، فإن هناك من الدول تلك التي لم تتجاوز الحد الأدنى من الأمن والاستقرار والسيادة، وبالتالي فإن مصلحتها القومية تتركز حول قضايا الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية السيادة.

¹ – Jean-Christophe GRAZ, **Théories des relations internationales**, Alexander Dayer, 2009, p14.

² – عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية الكبرى في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2006)، ص162.

كما أن هناك دولا تجاوزت هذه العقبات، وهي تبحث عن الهيمنة والنفوذ وتوسيع مصالحها خارج حدودها. وبهذا المفهوم يساوي المصلحة الوطنية مفهوم القوة، لكون المصلحة الوطنية هي البحث عن القوة⁽¹⁾.

القوة:

عرف هذا المفهوم جدلا واسعا بين المفكرين حول تحديده، ومن التعاريف المقدمة له نذكر⁽²⁾:

- تعريف "برتلاند راسل" والذي عرفها على النحو التالي: "إحداث نتائج مقصودة"؛
- أما "أتزيوني" و"بارسونز" فيرون أنها: "القدرة على إنجاز الأهداف المجتمعية واتخاذ القرارات الهامة من أجل صالح المجتمع"؛

- ويعرفها "ماكس فيبر" على النحو التالي: "قدرة فاعل معين خلال علاقة اجتماعية، أن ينفذ إرادته بالرغم من المقاومة".

وانطلاقا من هذه التعاريف المقدمة، يمكن تعريف القوة بشكل عام على أنها العمل على تحقيق أهداف مقصودة من خلال تأثير تمارسه جهات معينة، وذلك من أجل بلوغ مصالح مجتمعية، بالرغم من وجود مقاومة.

أما القوة في العلاقات الدولية قد عرفها "مودي لسكي" على أنها: "استخدام الوسائل المتوفرة لدى الدولة من أجل الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه دولة أخرى"⁽³⁾.

وتم تعريفها كذلك بأنها المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى⁽⁴⁾.

وعليه يمكن تعريف القوة في العلاقات الدولية بشكل عام على أنها قدرة تأثير الدولة باستخدام مختلف الوسائل العسكرية، الاقتصادية والثقافية التي تتوفر عليها على علاقاتها مع الدول الأخرى، وتحديد سلوك الدول الأخرى وفقا لما ترغب أن تتبعه.

وبناء على هذا فإن القوة هي نتاج لتفاعل مجموعة من عوامل مادية واجتماعية تحدد حجم قوة الدولة، ما يحقق المصلحة الوطنية لوجود تلازم بين هذين المفهومين، كون القوة تعبيراً عن مستوى

¹ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص163.

² - نفس المرجع، ص164.

³ - زايد بن محمد حسن العمري، "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الإستراتيجي"، مجلة الدفاع الجوي، العدد 3، سبتمبر 2010، ص19.

⁴ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص165.

نفوذ الدولة في العلاقات الدولية، أما المصلحة الوطنية فهي عبارة عن هدف تسعى الدول إلى تحقيقه من خلال السياسة الخارجية.

إن سعي الدولة من أجل الحصول على القوة هو السبب وراء الصراعات والنزاعات الدولية، والعلاقات الدولية هي بذلك علاقة قوة تخضع لقانون واحد وهو قانون المصلحة الوطنية بغض النظر عن وسائلها وأساليبها، وفي البحث عن العلاقة بين القوة والمصلحة الوطنية، يمكن اعتبار القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية، كاستعمال القوة العسكرية للحفاظ على أمن الإقليم. وأبرز مثال على ذلك استعمال الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية في الخليج للحفاظ على تدفق النفط إلى العالم الغربي.

ميزان القوى:

يعد مفهوم توازن القوى من أقدم المفاهيم الذي تبنى على أساسه الممارسات في العلاقات الدولية. بحيث تعود جذوره إلى خمسمائة سنة الماضية. كما أن أكبر النظريات المفسرة للعلاقات الدولية تبنت هذا المفهوم لما يوفره من العناصر الجوهرية التي يتطلبها متبنيي هذه النظرية. ومن بين أكبر الكتابات التي اعتمد عليه في هذا المجال نذكر كتاب "السياسة بين الأمم" لهانس مورغانتو (1948)، "النظرية السياسية الدولية" لكنيث والتز (1979)، "مأساة سياسات القوى الكبرى" لميرشايمر (2001)⁽¹⁾. وقد عرف جون جاك روسو ميزان القوى على أنه شكل من أشكال التضامن الجماعي، والذي يؤدي إلى الاستقرار ووضوح قواعد اللعبة في التعامل السياسي⁽²⁾.

كما يشكل توازن القوى أداة من أدوات التحليل السياسي للعلاقات الدولية في حالة استقرارها أو اضطرابها من وجهة نظر النظرية الواقعية، فهذا المفهوم يشير إلى النظريات الكلاسيكية المصاغة من طرف كل من مورغانتو، أرون، كلود والواقعية البنوية مع وولترز. حيث تقتض هذه النظرية أن الهيمنة هو الهدف الأول للدول، وعلى هذا الأساس تسعى الدول خاصة القوى العظمى منها إلى بناء قواتها المسلحة وإقامة تحالفات للتوازن ضد الذين يشكلون تهديدات لمصالحهم الخاصة، تلك التي

¹ - ريشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني تابري، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 12.

² - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 170.

تستهدف الهيمنة على النظام الدولي وتفترض أن تركيزها على القوة يؤدي إلى الاستقرار⁽¹⁾. وهذا هو جوهر توازن القوى.

إلا أن توازن القوى لا يرتبط فقط مع فكرة التحالفات المضادة للسيطرة من أجل المحافظة على الأمن، بل يرتبط كذلك مع رغبة الدول في المحافظة على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها، وبالمقابل تراقب دول أخرى هذا التحالف مما يولد تخوفا من أن تكون ضحية له، ما يدفعها بالتالي لبناء تحالف مضاد له⁽²⁾.

❖ تطور النظرية الواقعية:

تعد النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية امتدادا تطوريا للواقعية الكلاسيكية في الثمانينات من القرن الماضي، وكان من أهم روادها "كنيث ولنتز"، "جورج مردلسكي" و"روبرت ناكز". وكان هدف هؤلاء المفكرين هو تجاوز الانتقادات الحادة التي تعرضت لها الواقعية التقليدية على يد رواد الثورة السلوكية وإخراجها من مفهومها التقليدي إلى نظرية علمية، وقد تلخصت هذه الانتقادات في كتاب لولنتز تحت عنوان "نظرية حول السياسة الدولية" نشر في 1989، وكانت أهم الانتقادات التي وجهها لرواد الواقعية التقليدية ما يلي⁽³⁾:

- استعمالها لحجج ومفاهيم غير واضحة، إذ عملت الواقعية الجديدة على تنظيم المفاهيم بشكل علمي.
 - عدم أخذ النظرية الكلاسيكية بالنظريات العلمية في العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع... لإعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية.
 - لم تستطع الواقعية أن تقيم فرقا بين الأمور الموضوعية والذاتية في حياة سياسة الدولية.
 - اهتمام الواقعية الكلاسيكية بالجانب العسكري في تحليلها للعلاقات الدولية، وإهمالها للعامل الاقتصادي والاتصالات والاعتماد المتبادل.
- وعلى هذا، فقد تمثلت المبادئ الأساسية للواقعية الجديدة أساسا في⁽⁴⁾:
- النظام الدولي يأخذ دائما الشكل الفوضوي.

¹ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 171.

² - ريشارد لينتل، مرجع سابق، ص 13.

³ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 209.

⁴ - حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص 14.

- في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متباينة من حيث القدرات وليس الوظائف.

- جميع الدول تتميز بصفة الأنانية، وتسعى على الأقل لضمان بقائها.

- حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع نحو خلق نظام لتوازن القوة.

وبناء على ذلك، تمثلت أهم المتغيرات في بناء الواقعية البنيوية في الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية:

الواقعية الدفاعية: وهي تحمل نظرة تفاؤلية للعالم، لإدراك قادة هذا التوجه أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، وتتمثل أهم أفكار هذا الاتجاه في⁽¹⁾:

- استخدام القوة العسكرية للغزو ولتوسيع إستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر الاعتماد المتبادل، وعلى هذا فيمكن إرجاع أسباب الحروب إلى قوى غير عقلانية مثل النزعة العسكرية المفرطة.

- رفض وجود علاقة مباشرة بين القوة والأمن؛ لأن مضاعفة القوة يؤدي إلى الإضرار بأمن دولة أخرى في بعض الحالات، حيث أن توجه الدولة يكون دائما للحفاظ على الوضع القائم بما أن هدفها هو البقاء، بمعنى أن الأمن ليس نتاج امتلاك القوة، خصوصا وأن اكتساب الأسلحة الهجومية قد يجعل الدولة أقل أمنا، كما وضحت ذلك كل الأعمال المستندة إلى "المأزق الأمني"^(*).

- رفض الفكرة القائلة بأن المعضلة الأمنية تؤدي دائما إلى النزاعات الحادة، ليصححوا بذلك بعض أفكار والتز الذي اعتبر لجوء الدول إلى التعاون المشترك سيدفع بها للتضحية، أما الواقعيون التقليديون فيعتبرون التعاون هو ما جعل الدولة في خطر، وبذلك تمثلت حجج الدافعيون بأن المنافسة ستؤدي إلى خسائر أعظم من التعاون، واعتبروا أن الأمن وافر في النظام الدولي، وبإمكان كل دولة ضمان بقائها.

الواقعية الهجومية: يقوم هذا الاتجاه على أغلب أفكار والتز وحيز كبير من افتراضات الواقعية الكلاسيكية (مضاعفة القوة، الهيمنة...)، ومن رواد هذا الاتجاه نجد أمثال ميرشايمر، فريد زكريا، أيريك لايس. وتتمثل أهم أفكار هذا الاتجاه فيما يلي⁽²⁾:

¹ - حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص 19.

² - نفس المرجع، ص 21.

- كل دولة تكافح لمضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى، نظرا للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وغياب حكومة أو سيادة عليا.
- مضاعفة القوة ناتجة عن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وليس الطبيعة البشرية كما تبنى مورغانو.
- وجود رابطة قوية بين القوة والأمن، فضمان الأمن يقتضي مضاعفة القوة على حساب الخصوم، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن يتطلب على الدولة الهيمنة على النظام الدولي أو على الأقل الهيمنة على الإقليم الذي تقع فيه.
- رفض التحالف في مواجهة القوة المهيمنة، فالتحالف يكون دائما مع الدول الأكبر قوة، والأمن والسلام يتحققان بالقوة وليس عبر التوازن.

1-2- التفسير الواقعي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر:

إذا ما تم تطبيق مبادئ النظرية الواقعية على واقع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فإن سياستها تعد تطبيقا حرفيا لأفكار هذه النظرية. وفي هذا المقام قال بريجنسكي أحد أبرز مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية، ومن أهم رواد المدرسة الواقعية الأمريكية: "حينما يبدو أن الديمقراطية تتسجم مع المصالح الأمنية والاقتصادية لأمريكا، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية، أما عندما تصطدم مع مصالح بارزة أخرى، فإنها تفقد قيمتها وأحيانا يتم إنكارها تماما"⁽¹⁾. يقصد بريجنسكي بهذه العبارة أن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية التنازل عن أحد أهم قيمها المتمثلة في الديمقراطية في حال ما إذا تعارضت مع مصالحها الوطنية البارزة، وبهذا المفهوم فإن أمريكا تركز في سياستها على المصلحة الوطنية أحد أهم مرتكزات المدرسة الواقعية.

وبالنظر إلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية بتفوقها عسكريا في مجال الأسلحة النووية والتكنولوجيا العسكرية، مدعوماً بأكبر اقتصاد قومي في العالم، وتفوق ثقافي -والذي عبر عنه منذ

* المأزق الأمني: يركز هذا المفهوم على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها. وفي كنف نظام عالمي فوضوي لا سلطة فيه قادرة على تأمين النظام، يتعين على الدول أن تهتم بجهودها الخاصة التي توفر لها الحماية. وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك، نجدها تكتسب قوة أكثر فأكثر لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى. وهذا بدوره يجعل من الآخرين أقل إحساسا بالأمان، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم للأسوأ. وبما أنه ما من دولة باستطاعتها أن تشعر بالأمان الكامل في عالم من الدول المتنافسة، فإن التنافس سيكون حتميا وتكون النتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين الدول.

¹ - هادي قببسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظة الجديدة والواقعية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص ص 55-56.

1990 وتؤكد سنة 2001-، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الإبقاء على هذا الوضع الذي تسيطر فيه على هيكله النظام الدولي ومنع أي قوة تهدد مصالحها السياسية أو الاقتصادية...، وعلى رأسها روسيا والصين وحتى الاتحاد الأوروبي.

وبعد ظهور عدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية خلفا للإتحاد السوفيتي والمتمثل في الإرهاب العابر للقارات، فقد أصبحت الولايات المتحدة تلجأ إلى استعمال القوة العسكرية لمواجهة هذا التهديد اللاتماثلي للأمن القومي الأمريكي بشكل خاص والأمن الدولي بشكل عام، حيث تجسد ذلك في تدخلها في أفغانستان عام 2001 وشن حرب على العراق سنة 2003. وكل ذلك يدخل في إطار ما يعرف بالحرب الوقائية، وذلك من أجل تأكيد هيمنتها ومكانتها الدولية ومحاربة الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي، وهذا ما ركز عليه الواقعيون الهجوميون.

وعليه فبعد ما كان سائدا منذ نهاية الحرب الباردة من التفكير الليبرالي للإستراتيجية الأمريكية، فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أعادت المفاهيم الأساسية للواقعية كالقوة، الأمن والمصلحة لتفسرها.

2- التصور الليبرالي للإستراتيجية الأمريكية:

2-1- الليبرالية كنموذج معرفي لدراسة العلاقات الدولية: الليبرالية كمنظور عام، هي مجموعة مبادئ عامة تتمثل في الإيمان بالمؤسسات الدستورية والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، التجارة الحرة، حرية الاعتقاد والانتخابات الحرة العادلة... الخ⁽¹⁾.

والليبرالية هي إطار نظري تحليلي بالإضافة إلى كونها عقيدة، وتعود أصولها إلى فلسفة عصر التنوير⁽²⁾ وإلى كتابات كل من "إيمانويل كانط" و"جون ستيوارت ميل" و"أدم سميث" في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. حيث تطرق كانط في كتابه "الليبرالية الجمهورية" والذي نشر عام 1790 إلى الآثار المترتبة عن الحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية. وطور هذه الفكرة كل من "وورد ويلسن" و"فرانسيس فوكوياما". أما سميث فكانت إسهاماته من الناحية التجارية لتوضح نظريته حول الضغوطات السوسيواقتصادية والتنظيمية على التجارة الحرة. وقد أكد المفكرون الليبراليون أمثال "بروس راست" هذه الفكرة لوجود علاقة بين التجارة والسلام. أما كانط، فقد ركز على "الليبرالية المثالية" وتأثيرات الظواهر الثقافية والهوية الوطنية والقيم العالمية على الدولة.

¹ - جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم: جيوبوليتيك عن من تتحدث الجغرافيا، (لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص40.

² - Jean-Christophe GRAZ, *op.cit*, p18.

وعلى هذا فإن سلوكها الحاسم يتمثل في مدى التطابق مع القيم الوطنية، وهو ما يقر به المفكرون الليبراليون أمثال "وودرو ويلسن" بإعلانه لمبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" الذي يتطابق مع القيم الديمقراطية⁽¹⁾.

ليتطور الفكر الليبرالي في فترة ما بين الحربين والتي تعرف بفترة المثالية بإعلان الرئيس الأمريكي ويلسن في 8 جانفي 1918 تأسيس عصبة الأمم، تلك التي اعتبرت كمحاولة لاستبدال القوة بما يعرف بالأمن الجماعي.

ليستمر تفسير العلاقات الدولية بالمنظور الواقعي باندلاع الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة لاعتباره المنظور الأصلح لتفسير الحالة الدولية السائدة في تلك الفترة، إلى حين تدشين مدخل الليبرالية الجديدة بكتاب "روبرت كيوهن" و"جوزيف ناي" بعنوان: "Transnational and world politics" الذي ضم مجموعة من المقالات التنظيرية التي رفض من خلالها التصور الواقعي للسياسات الدولية القائمة على أساس القوة، لأنه لا يؤخذ بعين الاعتبار التصورات المعاصرة تحت تأثير قوى عديدة. وتتمثل الأفكار الأساسية لليبرالية فيما يلي:

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد، وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة في ما بينها.
- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات⁽²⁾.

- نشر القيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري، لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها، وغالبا ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.
- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي، وبالتالي الوصول إلى تطبيق فعلي لمبادئ العولمة⁽³⁾.

¹ - أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، بائنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011، ص 29.

² - جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع 2005)، ص 191-192.

³ - الأيمن بن سعود، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بائنة: جامعة الحاج لخضر، 2011-2012، ص 24.

المفاهيم الأساسية في الفكر الليبرالي:

يعتمد النموذج المعرفي الليبرالي على مجموعة من المفاهيم لبناء فرضياته، حيث ينظر بشكل مغاير لمفاهيم النموذج الواقعي كالقوة والمصلحة الوطنية. وقد ظهرت هذه المفاهيم بشكل واضح في إسهامات "جوزيف ناي" والتي يمكن تحديدها في:

- القوة الناعمة:

وهي طريق غير مباشرة لممارسة القوة، إذ بإمكان الدولة الوصول إلى النتائج التي ترغب الوصول إليها وذلك لأن دولا تريد أن تتبعها. وهي تتطلب استعمال وسائل غير مادية كالثقافة والإيديولوجية والمؤسسات، على عكس القوة الصلبة التي تترافق مع الموارد المادية (العسكرية والاقتصادية). وعليه، فإن القوة الناعمة تتطلب العمل على وضع جدول أعمال بطريقة تشكل تفضيلات الآخرين، والقدرة على إثبات هذه التفضيلات مرتبطة بمصادر غير ملموسة كالثقافة والعقيدة والمؤسسات ذات الجاذبية (كالمؤسسات المالية).

- مراجعة مفهوم المصلحة الوطنية:

يختلف الواقعيون عن الليبراليون في تعريفهم لمفهوم المصلحة الوطنية، ففي حين يعتبر الواقعيون أن وضع الدولة في المنظومة الدولية يحددها مصالحها القومية، فإن الليبراليون يعرفونها بما هو أكثر ثراء لكيفية تشكيل المصالح القومية، بحيث يعتمدون في تعريفها على نوع المجتمع الداخلي لتلك الدولة. فالدولة التي تهتم بالرخاء الاقتصادي والتجارة على سبيل المثال، وتعتبر الحروب ضد الدول الديمقراطية الأخرى عملا غير مشروع، تعرف مصطلحها القومية أكثر من الدولة التي يحكمها مستبد، وتكون هذه الرؤية سليمة خصوصا في المنظومة الدولية التي تتميز بالاعتدال.

وعليه فإن الواقعيين يرون أن المصالح الوطنية من المسلمات، في حين يعتبر الليبراليون أن المصلحة القومية يؤثر عليها الاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية في تعريفها، ويرى الليبراليون كذلك أن في حالة الفوضى المطلقة، فإن مجال تأثير الديمقراطية وتعزيز التعاون التجاري على السياسة الخارجية يكون محدودا، لأن غريزة البقاء تحتل دائما المرتبة الأولى، أما إن كان النظام الدولي يتسم بالفوضى إلى حد محدود مع وجود مؤسسات للسلام، فإن مجال تأثيرها سيكون أكبر.

- الاعتماد المتبادل:

يقصد بالاعتماد المتبادل، ذلك الاعتماد المشترك أو التبادلي، وفي السياسة العالمية يشير الاعتماد المتبادل إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة.

وهذه التعاملات ازدادت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية لتتعاظم في عصر العولمة، لكونها خاصية من خصائص النظام الدولي الجديد.

وتتمثل أهم الأطروحات التي قدمتها الليبرالية في هذا الخصوص فيما يلي:

- **الليبرالية المؤسسية:** تحولت الليبرالية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات الدولية التي تقوم بوظائف يتعذر على الدولة القيام بها بمفردها. ويتجلى هذا التحول في ما جاء به "دافيد ميتراني" في منتصف القرن العشرين، من خلال طرحه القائل بضرورة وجود تعاون فوق وطني لحل المشاكل المشتركة ولمكانية نمو وتوسع هذا التعاون ليشمل العديد من القطاعات، ليشركه في ذلك "إرنست هاس" الذي عمل على تطوير هذا الطرح في قدرة التعاون وبناء الثقة وتوثيق المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقراراً. ليقدم الليبراليون بذلك تفسيراً للتوسع الحاصل على مستوى الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو على أنه من دلائل مدى نجاعة المؤسسات الليبرالية في حصر هوامش النزاع وتوسيع آفاق الأمن والتعاون.

- **السلام الديمقراطي:** تعود جذور هذه النظرية إلى إسهامات "كانط إمانويل" عند اقتراحه لفكرة إنشاء فيدرالية تضم دول العالم خاصة في العالم الغربي الديمقراطي (الجمهوريات الديمقراطية)، للتصدي ومعاينة أي دولة تتعدى على أي دولة أخرى، وسمي هذا الطرح "بالسلام الديمقراطي". ظهرت هذه النظرية في الثمانينات من القرن الماضي في كتابات كل من "مايكل دويل" و"بروس راست".

تمحورت هذه النظرية الديمقراطية على اعتبار أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وهذا يساهم في تأسيس السلام وتكريس الأمن، لكون هذه الدول قادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والدبلوماسية دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية⁽¹⁾.

2-2- التفسير الليبرالي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

يظهر التصور الليبرالي في الإستراتيجية الأمريكية خاصة بعد إعلانها الحرب على العراق عام 2003، لكون هذه الأخيرة حسب المنظور الأمريكي نموذجاً للدولة الديكتاتورية المهددة للسلام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وأمن إسرائيل بشكل خاص. حيث تدعو الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خطاباتها إلى ضرورة التمسك بالقيم الديمقراطية لتقليل النزاعات المسلحة.

¹ - الأيمن بن سعود، مرجع سابق، ص ص 22-23.

لأن الديمقراطيات لا تدخل في الصراعات حسب نظرية السلام الديمقراطي، كما تدعو كذلك إلى تعزيز التبادل الحر وتطوير الاقتصاد العالمي للاستفادة من العولمة ومواجهة بعض مساوئها، حسب ما جاء في وثيقة الأمن القومي للإستراتيجية الأمريكية لسنة 2006.

وبالرغم من كون الواقعية والليبرالية من الأطر النظرية المهيمنة على الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، فإنه من الممكن كذلك إدراج أفكار وتصورات النظرية البنائية في تفسيرها، باعتبار أنها تركز على دور الهويات وتأثيرها على سلوك الوحدات الدولية ومصالحها، وهو العنصر الذي بنيت عليه الإستراتيجية الأمريكية من فترة الحرب الباردة ليستمر إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر، فمن بين أهداف إستراتيجيتها في هذه الفترة؛ الدفاع عن القيم والهوية الأمريكية.

المبحث الثاني: تحليل الخطابات السياسية للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

سيتم في هذا المبحث تحليل الخطابات الرسمية للأمم الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بهدف استنتاج الخطوط الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية في هذه الفترة. وعليه سيتم دراسة وثيقتي الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي الصادرتين في 2002 و 2006 على التوالي، أثناء عهدة الرئيس السابق جورج بوش الابن، ودراسة وثيقتي الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي الصادرة في 2010 و 2015 أثناء عهدة الرئيس باراك أوباما.

أولا، يقصد بالوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي؛ البيان الذي تنشره السلطة التنفيذية الأمريكية سنويا حول الخطط والأهداف الرامية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، حسب ما نص عليه القانون الأمريكي، والتي تشكل الرؤية الإستراتيجية الأمريكية.

وبالتمتع في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية السائدة بعد أحداث 11 سبتمبر، يظهر جليا أنها تختلف عن سابقتها. فبالعودة إلى الرؤية الإستراتيجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة، نجد أن إستراتيجية الاحتواء هي الإستراتيجية التي كانت السائدة في هذه الفترة، والتي وضع أساسها "جورج كينان" سنة 1947 من أجل مواجهة الخطر السوفيتي ومنعه من التوسع وحماية مصادر الطاقة وكذا حماية الحلفاء. ومع نهاية الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية، أثار هذا الحدث الجدل في أوساط الإستراتيجيين الأمريكيين حول إعادة تعريف المصالح الأمريكية الحيوية في العالم ومصادر تهديدها بغية تأكيد مكانتها في النظام الدولي، وفي هذا الصدد قال "جوزيف ناي": "تعريف المصلحة عند إستراتيجي ومنظري أي دولة يرتبط بمقدار قوتها"، ويقصد ناي بذلك ضرورة استغلال الولايات المتحدة الأمريكية قوتها للتعريف بمصالحها في مختلف أنحاء العالم، وهذا ما تم تطبيقه أثناء عهد جورج بوش الأب بإعلانه الحرب على العراق في 1991، تحقيقا لمجموعة من الأهداف أبرزها السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم، وبوصول بيل كلينتون، اقترح هذا الأخير تحولا في الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء إلى التوسع بالانفتاح على الأسواق والاعتماد على التجارة الحرة، حيث عمل على بلورتها مستشاره "أنطوني لايك". وبوصول الجمهوريين إلى مقاليد الحكم سنة 2000 اقترحت "كوندوليزا رايس" مستشارة الأمن القومي وثيقة بعنوان: «Campaign 2000: Promoting the national interest»، حيث أكدت من خلالها على ضرورة التركيز على المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، منها ضمان القوة العسكرية الأمريكية، تعزيز النمو الاقتصادي، الانفتاح

السياسي والتعامل بشكل حاسم مع الأنظمة المارقة التي تشكل خطرا محتملا يتضمن الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل...⁽¹⁾.

وعليه، يمكن الاستنتاج من خلال هذا العرض القصير للرؤى الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية سنة 2000، أن هناك فشلا في بناء إجماع سياسي داخلي يدعمها في رؤيتها الإستراتيجية، وذلك نظرا لعدم وجود وحدة في تعريف المصالح. إلا أن أحداث 11 سبتمبر قد شكلت منعطفا حاسما في العلاقات الدولية بشكل عام وفي الرؤية الإستراتيجية الأمريكية بشكل خاص، بحيث تحدد مصدر تهديد الأمن القومي الأمريكي والسلام العالمي، وقد تبلورت في هذه الرؤية أفكار المحافظين الجدد أمثال "دونالد رامسفليد" بشكل جلي بإعلان الحملة الأمريكية على الإرهاب في العالم، هذا ما كشفته تصريحات بوش الابن، لتتجدد العقيدة الإستراتيجية الأمريكية بعد هذا التاريخ وتتمحور حول "الحرب المقدسة ضد الإرهاب".

وقد تجسدت هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر في الوثائق الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي الصادرة بعد هذه الأحداث.

أولا: تحليل خطابات الأمة الأمريكية في عهدة الرئيس جورج وركل بوش الابن:

1- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002: دراسة تحليلية:

تم إصدار هذه الوثيقة في ظل إدارة جورج بوش الابن، وقد تضمنت في طياتها المبادئ الأساسية التالية:

استهلت الوثيقة التي صدرت في 17 سبتمبر 2002 أي بعد عام من أحداث 11 سبتمبر من استهداف الأمن الأمريكي في عقر دارها، الحديث بالإصرار على ضرورة التمسك بمجموعة من القيم، والتي تمثلت أساسا في الديمقراطية، الحرية واقتصاد السوق، والتي تعبر عن نتاج لسلسلة من النضالات التي عرفها القرن العشرين. فضلا عن الحديث عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق توازن للقوى، باعتبارها تتمتع بالقوة العسكرية، السياسة والاقتصادية من أجل الدفاع عن السلام وحقوق الإنسان، من خلال بناء علاقات قوية مع الدول العظمى ومحاربة الإرهاب والطغاة وتشجيع المجتمعات الديمقراطية عبر العالم.

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص ص 44-46.

كما تم في هذه الوثيقة كذلك تحديد مصدر تهديد الأمن القومي الأمريكي والسلام العالمي، متمثلاً في الإرهاب، بالتأكيد على ضرورة استغلال القوة العسكرية وإنفاذ القانون في الحرب ضده، ومنعه من الوصول إلى العالمية، إضافة إلى تقديم المساعدة للدول المحاربة لهذا التهديد.

لقد أظهرت هذه الوثيقة بشكل واضح، تخوف الإدارة الأمريكية من التقاء التطرف بالتكنولوجيا، ووصول الظاهرة إلى داخل الولايات المتحدة وحلفائها. حيث أشارت إلى أن هذا الإرهاب هو خطر مشترك، يهدد كل القوى العظمى على حد سواء.

واعتبرت الوثيقة كذلك كل من روسيا والصين، كدول شريكة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب لتوافق قيم هذه الدول مع القيم الأمريكية (الحرية الاقتصادية).

كما نصت الوثيقة على ضرورة عمل الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قيمها في كل أنحاء العالم خاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية وحرية التجارة، من أجل التخلص من الفقر وضعف المؤسسات والفساد في الدول الضعيفة والتي تعتبر أسباباً رئيسية لنشوء الإرهاب. وقد احتوى التقرير على أربعة محاور أساسية تتناول كل جوانب الإستراتيجية، تمثلت فيما يلي⁽¹⁾:

1-1- الدفاع عن كرامة الإنسان: جاء في هذا المحور ضرورة تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمعتقداتها الأساسية المتمحورة في الحرية، كرامة الإنسان، العدالة والبحث عن الفرص في الخارج لتوسيع نطاق هذه المعتقدات، وذلك من خلال التحدث بصراحة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتصويت في المؤسسات الدولية لدفع عجلة الحرية، استخدام المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية، ومكافأة الدول التي تتخذ خطوات نحو الديمقراطية، إضافة إلى التعاون مع الديمقراطيات الأخرى للضغط على الحكومات الراضية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى بذل جهود خاصة لتعزيز حرية الدين والضمير والدفاع عنهما.

1-2- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي والعمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها: في هذا المحور تم تحديد عدو الولايات المتحدة بظاهرة الإرهاب، وعليه فإن حربها ستكون بهدف منعه من الوصول إلى العالمية، كما جاء في مقدمة هذا المحور: "لقد بدأ النزاع بتوقيات ومفاهيم الآخرين (الإرهابيين)، لكن سوف ننهيه بطريقتنا والتوقيات الذي نختاره..."، وتم فيه تحديد آليات محاربة الإرهاب والتي تمثلت في: العمل المباشر والمستمر

¹ - The White House, **The national security strategy of the United States of America 2002**, Washington: The White House, September 17th 2002, pp3-8.

باستخدام كافة عناصر القوة الوطنية والدولية لمنع انتشار الإرهاب عبر العالم؛ منع الإرهابيين أو الدول الراعية للإرهاب من استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي والمصالح الأمريكية في الداخل والخارج وذلك من خلال تحديد الخطر قبل وصوله إلى الحدود الأمريكية؛ استمرار الولايات المتحدة في حشد دعم المجتمع الدولي، وستتصرف بصفة منفردة إذا لزم الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها بالعمل بشكل استباقي؛ منع الدعم والرعاية للإرهابيين من خلال إقناع أو إجبار الدول على قبول مسؤولياتهم السيادية؛ استخدام النفوذ الكامل للولايات المتحدة والعمل مع الحلفاء والأصدقاء لتوضيح أن جميع الأعمال الإرهابية أعمال غير مشروعة؛ دعم الحكومات المعتدلة خاصة في العالم الإسلامي للتأكد من عدم وجود أرضية خصبة للإيديولوجيات المشجعة للإرهاب؛ واستخدام الدبلوماسية العامة والفعالة لضمان تدفق المعلومات إلى المجتمعات التي يحكمها رعاة الإرهاب العالمي.

1-3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية: لقد جاءت هذه الوثيقة لمنع تداعيات الأزمات الإقليمية، ففي ظل الترابط المتزايد في العالم، زاد التخوف من تأثير ذلك على الدول في حال إحياء التنافس بين القوى الكبرى، وكذلك ما قد يسببه من انتهاكات للكرامة الإنسانية، وعلى هذا ستعمل الولايات المتحدة مع أصدقائها على تخفيف المعاناة واستعادة الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم⁽¹⁾.

1-4- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها بأسلحة الدمار الشامل: جاء في مقدمة هذا المحور حديث عن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية امتلاك الإرهاب والدول الراعية له لأسلحة الدمار الشامل، وما لذلك من تأثير سلبي على الدول الكبرى، حيث نص التقرير في بدايات هذا المحور على أن "الخطر الأكبر الذي يهدد الحرية يكمن في امتلاك الراديكالية للتكنولوجيا، وما لذلك من تهديدات في حال انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية إلى جانب تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. فحتى الدول الضعيفة والمجموعات الصغيرة، بإمكانها الوصول إلى قوة كارثية لضرب الدول الكبرى في حال امتلاك مثل هذه الأسلحة..."⁽²⁾.

وعليه، فإن الإستراتيجية الأمريكية في هذا الصدد تمثلت في تعزيز مكافحة الانتشار النووي الإستباقية، تعزيز جهود منع الانتشار النووي، بمنع الإرهابيين والدول المارقة من الحصول على المواد

¹- The White House, The national security strategy of the United States of America 2002, **op.cit.** pp9-12.

²- **Ibid**, p13.

والتقنيات والخبرات اللازمة لأسلحة الدمار الشامل، الإدارة الفعالة من أجل الرد على الآثار الناجمة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل من طرف الإرهابيين والدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بمساعدة الحلفاء والأصدقاء⁽¹⁾.

1-5- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة:

اهتم هذا المحور برسم إستراتيجية كفيلة بتحقيق نمو اقتصادي عالمي، انطلاقاً من فكرة أن هذا النمو سيعزز المصالح والأمن القومي الأمريكي، وذلك لأن النمو الاقتصادي ودعمه من خلال التجارة الحرة والأسواق الحرة سيخلق فرص عمل جديدة في الدول الضعيفة، مما يعزز الحرية وإنهاء الفساد، لاعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الفقر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خلق الإرهاب، وأكبر مثال على ذلك دولة أفغانستان⁽²⁾.

1-6- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات وترسيخ البنية التحتية للديمقراطية: يتحدث

هذا المحور عن ضرورة خلق الفرص والتنمية عبر العالم، وذلك من خلال التركيز على القدرة الإنتاجية للأفراد في جميع الأمم، وهذا لا يتحقق إلا بانتهاج سياسات وطنية رشيدة، لذا ربطت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها بتنفيذ حكوماتها لتغييرات سياسية حقيقية⁽³⁾.

1-7- وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم: عمدت الولايات

المتحدة الأمريكية إلى التغيير في علاقاتها مع مراكز القوة الرئيسية في العالم بعد 11 سبتمبر 2001، وذلك بتطوير برامج عديدة للتعاون بينها وبين هذه القوى المؤيدة للحرية، وتمثلت هذه الأقطاب في كل من روسيا، الصين والهند⁽⁴⁾.

1-8- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات واغتنام فرص القرن الواحد

والعشرين: في هذا المحور؛ تم التأكيد بأن مؤسسات الأمن القومي الأمريكي وضعت من أجل حقبات مختلفة لتلبية مختلف المتطلبات، وأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهرت بأنه جاء الوقت لإعادة إبراز الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية، وتحقيق مصلحتها المتمثلة في حماية الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا يجب كسب تأييد حلفاءها وأصدقائها وردع أي منافسة عسكرية محتملة... إضافة إلى ردع التهديدات المحتملة ضد المصالح الأمريكية وحلفائها وأصدقائها.

¹– The White House, The national security strategy of the United States of America 2002, **op.cit**, pp13-16.

²– **Ibid**. pp17-20.

³ – **Ibid**. pp21-24

⁴– **Ibid**. pp25-28.

كما تأكد في هذا المحور ضرورة تواجد القوات الأمريكية في الخارج، لحماية مصالحها ومصالح حلفائها⁽¹⁾.

2- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2006: دراسة تحليلية:

صدرت هذه الوثيقة في 17 مارس 2006 تحت إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وتم التأكيد فيها على ما جاء في وثيقة الأمن القومي لسنة 2002، بحيث تم الإعلان في هذه الوثيقة بصراحة على أن هذه الدولة تسعى لزعامة العالم، وستكون طريقها هجومية إزاء الأعداء والتهديدات: "بدلاً من أن نجلس حتى يصل الأعداء إلى دولتنا، سنقاتلهم في الخارج، نحن نريد أن نشكل العالم، لا أن يشكلنا العالم".

تحتوي وثيقة 2006 على إحدى عشر محورا تحددت فيها الأهداف الإستراتيجية وأدواتها العملية لتحقيقها بدءاً بمحور خاص بلمحة عن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية. وقد تمثلت هذه المحاور فيما يلي⁽²⁾:

2-1- الدفاع عن كرامة الإنسان: تم التطرق في هذا العنصر إلى مجموعة من الأدوات الكفيلة لتحقيق هذا الهدف، منها التحدث بشكل علني عن انتهاكات حقوق الإنسان، تطبيق عقوبات ضد الأنظمة القمعية، الشراكة مع الدول الديمقراطية لتعزيز الحرية والديمقراطية...

2-2- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي والعمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها: وذلك من خلال تبني أربع خطوات على المدى القصير؛ والمتمثلة في منع الدول المارقة وحلفائها من حيازة أسلحة الدمار الشامل، منع الدول المارقة من تدعيم الجماعات الإرهابية، منع الهجمات الإرهابية قبل حدوثها، منع سيطرة الإرهابيين على أي دولة واستعمالها كقاعدة لهم.

2-3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية: تم في هذا العنصر معالجة مستويات إدارة الولايات المتحدة في إستراتيجيتها لتسوية النزاعات الدولية، والتي حددتها فيما يلي:

¹– The White House, The national security strategy of the United States of America 2002, **op.cit**, p29.

²– The White House, **The national security strategy of the United States of America 2006**, Washington: The White House, March 16th 2006, pp2-48.

منع الصراعات وحلها من خلال تعزيز الديمقراطية والطرق السلمية في حل النزاعات داخليا أو خارجيا، التدخل في الصراع، تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع.

2-4- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها بأسلحة الدمار الشامل: سواء أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة البيولوجية أو الأسلحة الكيميائية.

2-5- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة: وذلك من خلال فتح الأسواق ودمج الدول النامية، فتح ودمج أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي، إصلاح النظام المالي الدولي لضمان الاستقرار والنمو.

2-6- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات وترسيخ البنية التحتية للديمقراطية: تم في هذا المحور إظهار القيم الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها للدول الفقيرة.

2-7- وضع أجندات للعمل التعاوني مع قوى رئيسية أخرى في العالم: على غرار روسيا، الصين والهند.

2-8- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

2-9- استغلال الفرص ومواجهة العولمة.

ليليها في الأخير مجموعة من الاستنتاجات العامة.

إن القراءة التحليلية لوثيقتي الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي لسنتي 2002 و 2006، تقضي أن كونهما تحملان نفس الأهداف والإجراءات لتحقيقها، فالوثيقة الصادرة عام 2006 جاءت لتأكيد ما جاء في وثيقة 2002 بشرح أكثر مع تخصيص محور إضافي عن كيفية استغلال الفرص التي تمنحها العولمة مع مواجهة الأخطار الناتجة عنها في نفس الوقت.

ثانيا: دراسة تحليلية لمضمون وثائق الأمن القومي الأمريكية في عهد باراك حسين أوباما:

1- تحليل وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2010: دراسة تحليلية:

يعتبر هذا التقرير الصادر عن البيت الأبيض الأمريكي في طبعته لماي 2010 تحت إدارة الرئيس باراك أوباما بمثابة وثيقة تحدد الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمنية الأمريكية. فقد تم في هذه الوثيقة التعريف بحالة النظام الدولي، والذي يسوده من جهة اقتصاد متقدم وحرية أكبر، ومن جهة أخرى أزمات مالية وكساد عالمي. كما تشير هذه الوثيقة إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد القاعدة وكل فروعها في العالم، إضافة إلى التأكيد على استمرارية زعامة الولايات المتحدة

الأمريكية للعالم، واستعدادها الدائم لتحقيق مصالحها التي تعتبر محور إستراتيجيتها للأمن القومي، وأن ما سيسمح لها بذلك هو امتلاكها للقوة العسكرية، أكبر اقتصاد عالمي، قوة اقتصادية متطورة، بالإضافة إلى قوة مجتمعها المدني، وهذا ما سيضمن لها -حسب تحليلها- زعامة العالم للعشرات سنوات القادمة.

وبالرغم من هذه القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها دعت من خلال هذه الوثيقة إلى ضرورة التمسك بالتزاماتها اتجاه الحلفاء والشركات والمؤسسات، وذلك نظرا لصعوبة مواجهات التحديات الراهنة بمفردها.

وقد احتوى هذا التقرير على أربع محاور رئيسية، تمثلت أهم النقاط الواردة فيه ما يلي⁽¹⁾:

1-1- الازدهار: ورد في هذا المحور أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت تعتبر قوة عظمى في التقدم والازدهار في تاريخ البشرية، وعلى هذا يجب أن يكون اقتصادها مزدهرا ومصدر قوة واستقرار للشعب الأمريكي والولايات المتحدة، كما تطرق في نفس الوقت من خلال هذا المحور إلى الصدمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومدى تأثيراتها على الولايات المتحدة الأمريكية داخليا لما تسببه من كثرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وخارجيا بتعاظم ظاهرة التنافس للشركات الأمريكية.

ولمواجهة هذه التحديات تم تحديد مجموعة من الإجراءات وهي:

- ❖ تعزيز التعليم ورأس المال البشري؛
- ❖ تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ❖ تحقيق النمو المتوازن والمستدام؛
- ❖ التنمية المستدامة؛
- ❖ التصرف برشد في أموال الضرائب.

1-2- القيم: ورد في هذا المحور ضرورة تمسك وحفاظ الولايات المتحدة على قيمها في أوقات السلم والحرب والتمثلة في الحرية الفردية، العدالة والمساواة بين جميع الناس... والعمل على الترويج لها ونشرها في العالم باعتبارها قيما عالمية، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي:

- ❖ تعزيز قوتنا بمثلنا؛

¹- The White House, **National security strategy 2010**, Washington: The White House, May 2010, pp28-46.

- ❖ تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج؛
- ❖ تعزيز الكرامة بتحقيق الحاجيات الأساسية؛
- 1-3- النظام الدولي: ورد في هذا المحور العناصر التالية:
 - ❖ ضمان التحالفات القوية؛
 - ❖ بناء التعاون مع مراكز القرن الواحد والعشرين؛
 - ❖ الحفاظ على التعاون لمواجهة التحديات العالمية.

2- تحليل وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2015: دراسة تحليلية:

يعتبر هذا التقرير الصادر عن البيت الأبيض الأمريكي في طبعته لفيفري 2015، بمثابة وثيقة تحدد الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمنية الأمريكية، حيث يشير إلى أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية قد ازدادت خلال سنوات قليلة، ولكن التهديد الأمني لها، قد عرف كذلك تناميا واضحا. وبالتالي، فإن هذا التقرير قد هدف إلى تفعيل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سعيا منها لحماية مصالحها الوطنية من خلال قيادة قوية ومستدامة. وهو بذلك يحدد المبادئ والأولويات لتوجيه استخدام القوة الأميركية ونفوذها في العالم. كما يؤكد كذلك عزم الولايات المتحدة واستعدادها لردع، وإن لزم الأمر، لهزيمة الخصوم المحتملين لها على موقع الريادة الدولية. ويؤكد أيضا، الدور القيادي للولايات المتحدة في إطار قواعد النظام الدولي، والتي تعمل بشكل أفضل من خلال سلطة المواطنين، الدول المسؤولة، والمنظمات الإقليمية والدولية الفعالة. وقد اعتبر القائمون على هذا التقرير أنه بمثابة بوصلة لآلية عمل الإدارة، بالتعاون مع الكونغرس، قصد قيادة العالم من خلال تحويل المشهد الأمني نحو سلام دائم وازدهار جديد. وتستند هذه الإستراتيجية على "التقدم المحرز في السنوات الـ 6 الماضية"، والتي ساعدت "قيادتنا النشطة العالم على التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة لمجموعة من التحديات الناشئة". كما "يشمل تقدمنا، تقوية نظام تحالف لا مثيل له، مدعوما باستمرار شراكتنا الدائمة مع أوروبا، فضلا عن الاستثمار في المحافل الدولية متعددة الأطراف، مثل مجموعة الـ 20 وقمة شرق آسيا".

وقد احتوى التقرير على أربعة فصول أساسية تتناول كل جوانب الإستراتيجية الأمنية، وقد تمثلت فيما يلي:

2-1- الأمن: قدمت هذه الوثيقة فيما يخص هذا الموضوع مجموعة من التوصيات الهامة لصانع القرار الأمريكي في هذا الخصوص، وقد كانت أهمها⁽¹⁾:

- ❖ تعزيز الدفاع الوطني، وذلك بتأكيد على العديد من الإصلاحات، والاستثمار في القوات المسلحة وعائلاتهم، ما يجعل الجنود على أهبة الاستعداد للردع والدفاع عن أمنهم الوطني.
 - ❖ تدعيم الأمن الوطني، عن طريق الاستمرار في التعلم والتأقلم مع التهديدات المتنامية وغيرها من المخاطر، عن طريق تبادل المعلومات، أمن الحدود، والتعاون الدولي في هذا المجال.
 - ❖ محاربة التهديد الإرهابي المستمر، عن طريق الاستفادة من الخبرة المكتسبة خلال العشر سنوات الماضية، وعن طريق الوسائل التي تم تطويرها وتفعيلها لهذا الغرض.
 - ❖ بناء القدرة على منع النزاعات، وذلك عن طريق الدبلوماسية والقيادة الأمريكية مدعومة بقوتها العسكرية، للعمل على ردع أي فعل عدواني بين الدول مستقبلاً.
 - ❖ منع انتشار واستعمال أسلحة الدمار الشامل، وذلك عن طريق قيام الولايات المتحدة باستثمار كافة الموارد اللازمة للحفاظ على ردع آمن، مضمون وفعال، يحافظ على الاستقرار الإستراتيجي.
 - ❖ مواجهة التغير المناخي، وذلك من خلال مخطط Climate Action Plan، للإتقاص من إصدار الغازات الدفيئة.
 - ❖ ضمان الوصول للفضاءات المشتركة، على غرار الأمن المعلوماتي، الأمن الفضائي، الأمن البحري والجوي لكل الدول.
 - ❖ وأخيراً تدعيم الأمن الصحي الشامل، عن طريق إصلاح المنظومات الصحية لدى كافة الدول، خاصة الإفريقية منها، ومحاربة الأوبئة والأمراض الجديدة.
- 2-2- الازدهار: ويتطلب بلوغ هذا الهدف⁽²⁾:

- ❖ إعادة تشغيل الاقتصاد، وذلك بإصلاح المنظومة التعليمية من أجل تكوين الكفاءات، وإصلاح الصناعات الكبرى، فضلاً عن نظام انتقاء الكفاءات بين المهاجرين. حيث يعتبر الاقتصاد الأمريكي عامل استقرار للنظام الدولي، وأساس قوتها وتأثيرها، وداعم قوتها العسكرية، وتأثيرها الدبلوماسي.
- ❖ تحسين الأمن الطاقوي، بدعم الطاقات الموثوق فيها والمنتجة -المتجددة-، مما سيدعم التطور الاجتماعي والاقتصادي، وإنشاء أسواق جديدة للتكنولوجيا والاستثمار الأمريكي.

¹- The White House, **National security strategy 2015**, Washington: The White House, February 2015, pp7-13.

²- **Ibid**, pp15-17.

❖ القيادة في العلم، التكنولوجيا والإبداع، بتحسين تدريس "S.T.E.M"، المواد الأساسية لتكوين مكنشفي، مخترعي ومقاولي المستقبل.

❖ إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، بإصلاح النظام البنكي، وحماية المصالح الاقتصادية، وخلق الطلب على السلع الأمريكية، وحماية حرية انتقال المعلومات والأعمال. ما سيجنب أزمات محتملة، عن طريق التعاون الدولي، على غرار TTP، T-TIP، AGOA.

❖ إنهاء حالات الفقر المدقع، عن طريق محاربة المجاعة في كل دول العالم الفقيرة، وتقديم المساعدات الغذائية لها.

2-3- المبادئ: ويتضمن ذلك⁽¹⁾:

❖ "عيش قيمنا"، بمنع التعذيب، وتقنيات الاستجواب العنيفة، وتشجيع المعاملة الإنسانية للمحتجزين. حيث قامت الولايات المتحدة بتحويل العديد من السجناء من غوانتانامو، وستقوم بالعمل مع الكونغرس على نقل البقية من أجل إغلاقه.

❖ تشجيع المساواة، والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، الديانة، التجمعات السلمية، واختيار القادة ديمقراطيا، والحق في محاكمة عادلة... وغيرها.

❖ تشجيع الديمقراطية الصاعدة، على غرار التحول الديمقراطي في تونس، وفتح النقاش في بورما.

❖ مساعدة المجتمع المدني والقادة الشباب.

❖ منع الأعمال الوحشية الجماعية، في كل الدول تقاديا لكوارت إنسانية وقضايا لاجئين، وكذلك تقاديا لاستغلال مثل هذا الوضع من طرف جماعات متطرفة.

2-4- النظام الدولي: فيما يخص علاقات الولايات المتحدة بالنظام الدولي، فقد نص التقرير على ما يلي⁽²⁾:

❖ "ترقية تعاملنا مع آسيا والهادئ"، دعما للاستقرار والأمن في المنطقة، عبر تسهيل التجارة والتعامل التجاري، عن طريق نظام مفتوح وشفاف. إضافة إلى تطوير العلاقات الأمنية والاقتصادية مع اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا والفلبين، والتعامل مع "آسيان" والصين.

❖ "تقوية تحالفنا الدائم مع أوروبا"، عبر تشجيع السلم والاستقرار في أوروبا الشرقية والبلقان، وتشجيع دوله على التكامل الأورو-أطلسي، فضلا عن تحويل العلاقات الأمريكية-التركية، تشجيع الحلول السلمية في القوقاز، مع تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع الناتو والاتحاد الأوروبي.

¹- The White House, National security strategy 2015, op.cit, pp19-22.

²- Ibid, pp23-27.

❖ **البحث عن السلم والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، وذلك بوضع حد نهائي لما تشهده تلك الدول خلال السنوات الأخيرة من النزاعات على غرار مصر، سوريا، ليبيا والصراع العربي-الإسرائيلي. فضلا عن تنقيتها من أسلحة الدمار الشامل، وتشجيع الانتقال الحر للطاقة من المنطقة إلى باقي العالم، وردع التهديدات الإرهابية فيها، مع دعم الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان بها.

❖ **الاستثمار في مستقبل إفريقيا**، "مبادرة قوة إفريقيا Power Africa Initiative"، التي تهدف إلى تعزيز التجارة والأعمال في القارة، إضافة إلى Doing Business in Africa campaign، وكذا الاستثمار في القادة المستقبليين فيها.

❖ **تعميق التعاون الأمني والاقتصادي مع الأمريكيتين**، بما فيه التعاون الاقتصادي مع كندا والمكسيك لتعزيز المنافسة الاقتصادية الجماعية لها، حيث تم إنشاء معايير تجارية عالمية جديدة بالتعاون مع كل من الشيلي، البيرو، المكسيك وكندا. كما تبحث الولايات المتحدة عن تعزيز التعاون الاقتصادي مع البرازيل، ما سيساهم في تخفيض الفقر وتكوين مقاييس عالية للخدمة العمومية. بالإضافة إلى العمل على تكوين نظام قانوني ما بين أمريكي قوي لحقوق الإنسان. فضلا عن دعم الديمقراطية عبر القارة.

يظهر من خلال مقارنة مضمون وثائق الأمن القومي الأمريكية لسنتي 2002 و 2006 أي الصادرة في عهد الرئيس جورج بوش أنه لا يوجد فرق في محتوى الوثيقتين، فقد عمدت الوثيقة الثانية على تأكيد ما جاءت به الوثيقة الأولى.

أما فيما يخص وثيقتي الأمن القومي لسنتي 2010 و 2015 أي تلك الصادرة في عهد الرئيس أوباما. فقد جاءت لتأكيد ما نصت عليه وثيقة الأمن القومي لسنة 2002، بحيث تحمل نفس الأهداف المتمثلة خاصة في مكافحة الإرهاب والدول الراعية له، والدفاع عن المصالح الأمريكية. وقد انتهجت نفس الآليات مع التأكيد على استمرارية الحرب ضد الإرهاب في إطار ما يعرف بالحرب الوقائية.

المبحث الثالث: أهداف وآليات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

يظهر من خلال الخطابات والتصريحات الرسمية الأمريكية، أنه ومنذ أحداث 11 سبتمبر، فإن الإدارة الأمريكية تسعى -في عهد الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء- إلى تحقيق نفس الأهداف الإستراتيجية، والتي تتبع من الفلسفة السياسية الأمريكية، حيث تشمل عدة ميادين سياسية، اقتصادية، عسكرية وثقافية. وعلى هذا يمكن القول أن هذه الأهداف، من شأنها أن تحقق مكتسبات مادية وأخرى معنوية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي يمكن التوصل إليها بالاستعانة بمجموعة من وسائل محددة. وعليه، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهداف ووسائل الإستراتيجية الأمريكية خلال هذه الفترة:

أولاً: أهداف إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

يمكن استخلاص أهداف الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استناداً إلى الوثائق الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكية، بتقسيمها إلى أهداف مباشرة وأهداف غير مباشرة كالتالي:

1- الأهداف المباشرة للإستراتيجية الأمريكية:

1-1- الدفاع عن الحرية والعدل:

وذلك لاعتبار الولايات المتحدة نفسها المسؤولة عن الدفاع عن الحرية والعدل في العالم، وهذا ما أقر العمل به في دستورها ووثيقتي الأمن القومي لسنتي 2002 و 2006.

1-2- نشر الديمقراطية:

حيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تنفيذ إستراتيجيتها إلى نشر هذه القيمة، لاعتبارها نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع المعطيات التي أفرزتها البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

كما يلتقي نشر الديمقراطية كهدف رئيسي بما تتفرع من أهداف فرعية مع نقطة فرض العولمة فكراً، ثقافة واقتصاداً. وقبل كل شيء فرض النموذج السياسي الغربي، وتتمثل هذه الأهداف الفرعية في:

❖ تنفيس الضغط على الشعوب خاصة العربية منها، لأنها السبيل الوحيد الكفيل بحل مشاكلها واحتمال بناء مجتمعات منفتحة ومزدهرة تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون⁽¹⁾.

¹ - هادي قبيسي، مرجع سابق، ص ص 44-45.

❖ استقطاب المحايدين، بحيث تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة مستويات العلمنة في الحياة السياسية الإسلامية المعتدلة، وذلك بزيادة درجة استفادة الحركات والاتجاهات الإسلامية المعتدلة غير الحاملة للعداء لأمريكا وقابلة لفكرة الديمقراطية والتوافق مع الفكر الغربي من الفكر السياسي الغربي⁽¹⁾.

يظهر من خلال هذه الأهداف المتمثلة في الدفاع عن الحرية ونشر الديمقراطية أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال استراتيجيتها لما بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تحقيق أهداف مثالية، إلا أنه وفي حقيقة الأمر، فإن آليات تجسيد هذه الأهداف تظهر منافية ومضادة لهذه الأخيرة. وهذا ما يتضح جليا في الحرب الأمريكية ضد العراق في عام 2003، وذلك بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن من دوافع قيام هذه الحرب إسقاط نظام صدام حسين المستبد، والمساهمة في إقامة نظام ديمقراطي بها، وذلك عشية غزو العراق في تصريح للرئيس الأمريكي بوش الابن.

2- الأهداف غير المباشرة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر من وراء تنفيذ إستراتيجيتها إلى تحقيق جملة من الأهداف غير المباشرة، والتي يمكن تلخيصها في:

2-1- تجسيد أطروحة صدام الحضارات لـ"صامويل هنتنغتون":

فقد أعادت أحداث 11 سبتمبر طرح النقاش الفكري، السياسي والإستراتيجي الذي طرحه "صامويل هنتنغتون" والمتمثل في صدام الحضارات.

فيرى صامويل أن صراع بين الحضارات آخر مراحل الصراع في العالم المعاصر، وصدام الحضارات هو صراع قبلي على نطاق كوني، وذلك بعدما كانت الصراعات الكلاسيكية تتمحور أساسا في القوة النسبية التي تتجلى حول سياسات عدم الانتشار والتحكم في التسلح وسباقات التسلح، أو أناس يستخدمون جهود دولة في إحدى الحضارات لحماية أقارب لهم في حضارة أخرى، للتفرقة أو لطرد أناس من حضارتهم.

فتدعو هذه النظرية الدول الغربية إلى التماسك فيما بينها، ويظهر ذلك بصورة واضحة في مقال له نشره بعنوان "حروب المسلمين" في العدد السنوي لمجلة نيويورك الأمريكية، والتي وصفها بأنها احتلت محل الحرب الباردة كشكل أساسي للصراع الدولي، وتتضمن هذه الحروب الإرهاب حسب صامويل: حروب العصابات، الحروب الأهلية، الصراعات، الصراع بين الدول...

¹ - هادي قبيسي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

فوفقا لهذا التصور، فإن العالم الإسلامي يشكل الخطر الذي يهدد العالم، وأظهر صورة المسلمين من خلال ذلك، بكونهم متخلفين مناهضين للقيم الثقافية الليبرالية وروح العصر. كما حملهم مسؤولية مقتل 299 شخصا في هجوم عابر عام 1983 على معسكرات المشاة البرية الأمريكية في بيروت، ومقتل 554 شخصا في الهجمات على سفارتين أمريكيتين في إفريقيا.

إن أقل ما يقال عن هذه النظرية، أنها عبارة عن إحياء للعداوة في الخطاب السياسي الأمريكي، انطلاقا من مسألة العدو التي افترضها هنتغتون في "صدامه" للحضارات. وتضاعف الحروب عند ما أسماه بخطوط التماس الحضارية للعالم الإسلامي، لأنها الأشد تطرفا تجاه الغرب -على حد زعمه- وفقا للعديد من الباحثين الإستراتيجيين.

وعلى هذا شكلت هذه الأطروحة، المرجعية الفكرية والإستراتيجية لمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وهدفا خفيا لها، بحيث لم تعمل على تأكيد التنبؤات المطروحة فحسب، بل ورسمت على أساسها الصورة المستقبلية للسياسة الدولية في إطار المتغيرات الحالية⁽¹⁾.

فقد عمل صامويل هنتغتون رفقت مجموعة من المثقفين الأمريكيين والبالغ عددهم 60 مثقفا ومن بينهم فرانسيس فوكوياما وبرنارد لويس بإصدار بيان، وتفسير أحداث 11 سبتمبر 2001 كنتيجة حتمية للصدام الحضاري بين الحضارة الغربية والبربرية -على حد تعبيره-.

وفي مقابلة أجراها مع مجلة الأكسبريس الفرنسية التي نشرت في 25 أكتوبر 2001، يقول: "... فإنما يقصد بذلك هو الحرب ما بين شبكة إرهابية واسعة جدا، وحضارة من ستين بلدا (إسلاميا)، وحاصل ما بين الحضارة والبربرية"⁽²⁾.

يظهر من خلال هذه المقولة تعميم واضح لصفة الإرهاب على كافة الدول الإسلامية ونعتهم بالبرابرة من طرف مستشار وإستراتيجي أمريكي، والذي يمكن إرجاع ذلك إلى متغيرات ذاتية ومتغيرات حكومية، نابعة عن بحث صناع القرار في الإدارة الأمريكية عن عدو جديد يخلف الإتحاد السوفيتي. وبالتالي كانت أحداث 11 سبتمبر عبارة عن فرصة لتجسيد أطروحته.

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي-الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، (لبنان: دار النهضة العربية، 2006)، ص73.

² - نفس المرجع، ص75.

2-2- الهيمنة والسيطرة على العالم:

شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة مفصلية في تاريخ العالم عامة وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فعلى إثرها ولد عالم جديد، مختلف ومغاير كثيرا في نظامه ومفاهيمه السياسية والثقافية، وفي منظومة علاقاته وفي تصوره للمستقبل العالم ككل.

فالعالم وجد نفسه اليوم راضيا أو مكرها أمام حقيقة مفادها وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تفعل ما تشاء وفي الوقت الذي تشاؤه، واضحة بذلك مجموعة من الدوافع والأهداف تعمل على تحقيقها دون مساعلة أو تدخل من دول أخرى. وفي ذلك تعتبر الهيمنة والسيطرة على العالم أحد أهم هذه الأهداف، وذلك في ظل ضبابية قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتخوفها من منافسة القوى الكبرى وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي والصين في مناطق عدة من العالم لما بعد الحرب الباردة.

واستنادا إلى المرجعية الفكرية للإستراتيجية الأمريكية ومعالمها المتبعة بعد أحداث 11 سبتمبر وكذا إلى التطورات التي شهدتها السياسة الأمريكية في العالم، فقد تحدث الكثير من المفكرين أمثال "خالد حروب" حول الفلسفة "الانفرادية" في السياسة التي انتهجها الرئيس جورج بوش الابن في تقويم الأحداث، وفي التعامل معها والتصرف حيالها، وبذلك تكون الفلسفة السياسة الجديدة لأمريكا. فقد قادت الفلسفة الانعزالية للولايات المتحدة إلى نفور دولي واسع النطاق ومعارضة في العالم حيالها. وقبل أحداث 11 سبتمبر، بلغت أمريكا أقصى نقطة انعزالية لها بعد الحرب الباردة⁽¹⁾، فكانت هذه الأحداث وبغض النظر عن جوهرها -حقيقية أم مفتعلة- فرصة لها لانفرادها بقيادة العالم.

وتعود فكرة الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم إلى مستشار الأمن القومي الأسبق "زيغنيو بريجنسكي" والذي انطلق من فكرة مفادها أن من يسيطر على قلب روسيا يسيطر على العالم بأسره، لذا سعت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة لاحتواء المنطقة، من خلال السيطرة على الأراضي المجاورة لها (اليابان، كوريا الشمالية، تركيا)، وبعد انتهاء الحرب الباردة حذر بريجنسكي من إمكانية تشكيل إمبراطورية روسية جديدة. وبالتالي فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية هو الحفاظ على استقرار المنطقة ومنع سيطرة قوة واحدة عليها، وفي ذلك يعد الشرق الأوسط إحدى البوابات إليها. إلا أن الجزء العربي حسبته في هذه المنطقة لا يؤدي دورا أساسيا، وأشار إلى هذه الدول فقط بما أسماه "بالمند الإسلامي" والذي يؤكد على عدم قدرة هذه الدول على خلق تهديد للموقع الجيوإستراتيجي للولايات

¹ - فهد العرابي الحارثي، الولايات المتحدة الأمريكية والعالم: الهيمنة الخشنة، نقلا عن الموقع:

<http://www.dr-fahad-alharthi.com>، 2016/04/26، 17:25.

المتحدة الأمريكية على الرغم من القدرة الأصولية الإسلامية، و التأثير المحتمل حسبه لهذه الحركات، تنحصر في تحويل المنطقة إلى ثورة اضطرابات دورية، بسبب عجزها على تأسيس دولة محور . وتتجسد فكرة بريجنسكي بعد التطورات التي شهدتها العالم بعد الحرب الباردة في كتاب له عن أمريكا وميزان القوى في العالم، أبرز فيه آرائه حول مختلف العوائق والتحديات التي تحول دون تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لحلمها في إقامة نظام عالمي جديد يأخذ شكل الحكومة العالمية، حيث تنظم دول العالم نفسها وراء الولايات المتحدة وتقوم بتسليم الزعامة المطلقة لها. وعلى حسب اعتقاده، فإن ذلك يمثل الهدف الإستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسعى في حالة تعذر قيام الحكومة العالمية إلى تشكيل نظام عالمي على شكل الكونفدرالية العالمية، والتي ستنمتع أمريكا فيها بزعامة العالم وتشاركها في بعض المظاهر بالتراضي، كل من اليابان وأوروبا من بعدها.

2-3- السيطرة على منابع النفط: يعد ضمان مصادر الطاقة من أهم الأهداف غير المباشرة للإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظرا لما تحظى به هذه المسألة من اهتمامات كافة الإدارات الأمريكية، ولما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة خاصة وللقوى الكبرى بشكل عام.

فلذا سعت الولايات المتحدة من وراء إستراتيجيتها الجديدة إلى السيطرة على الاحتياطات البترولية الضخمة خصوصا تلك المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط، أين تتواجد منابع النفط المؤكدة، سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

فوفق البيانات الصادرة من وزارة الطاقة الأمريكية، فإن حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام والغاز يبلغ نحو 5,7 مليون برميل يوميا، ما يشكل حوالي 9.8% من الإنتاج العالمي. وتبلغ الاحتياطات الأمريكية من النفط حوالي 30,6 مليار برميل، بما يعادل 4.9%. كما يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط بحوالي 49.17 مليون برميل يوميا، أي بزيادة سنوية تقدر بـ 1.8% في المتوسط. وهذا ما يعني أن الولايات المتحدة ستجد نفسها مجبرة على تأمين أكثر من ثلثي احتياطاتها في آفاق 2020⁽¹⁾.

كما يشير الخبراء كذلك إلى أن الاستهلاك الواسع للنفط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى نفاذ احتياطاتها خلال ما لا يقل عن ثلاث سنوات ونصف، وذلك إذا ما اعتمدت على

¹ - سليم كاطع علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)"، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والعشرون، د.س.ن، ص 138.

نقطها بشكل كامل، هذا ما جعلها تقوم بحياكة المخططات وتنفيذها بلا تأخير أو تردد للسيطرة على منابع الذهب الأسود.

ومن الأمثلة الواردة عن ذلك، أن الهدف من وراء احتلال أفغانستان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هو تشديد القبضة الأمريكية على منطقة ينابيع النفط، بدءاً من موقعها القديم في الخليج امتداداً إلى موقعها الجديد في القزوين. وعليه، فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة موازين القوى وعلاقاتها مع الخريطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي تأمين حاجياتها من النفط والغاز على مدة قرن من الزمن، وعلى نحو يعيق على روسيا والصين من الوصول إلى قزوين، وعلى هذا فإن أفغانستان تعتبر ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة فيما يتعلق بتنقل البترول في وسط آسيا، وهو ما يظهره تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية لسنة 2001 قبيل أحداث 11 سبتمبر، جاء الذي جاء فيه ما يلي:

"أهمية أفغانستان تنبع من موقعها الجغرافي كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى البحر العربي، عن طريق خط أنابيب يمر من أفغانستان..."⁽¹⁾.

وقد كانت السيطرة على منابع النفط من أبرز الأهداف وراء إعلان الحرب على العراق. هذا ما صرح به "لويس ليدساي" أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" قبل بداية الحرب على العراق عام 2003.

2-4 - حماية إسرائيل:

ترتبط إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدة روابط، أهمها الروابط التاريخية؛ بحيث ساهمت هذه الأخيرة في قيام دولة إسرائيل بتسهيل عملية هجرة اليهود إلى فلسطين، واعتبارها من أوائل الدول التي اعترفت بها عام 1948. كما تربط الدولتين كذلك بتحالف إستراتيجي من حيث التعاون العسكري والتكنولوجي والمعلوماتي والاستخباراتي. وعليه وبموجب هذا التحالف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالمحافظة على تفوق إسرائيل عسكرياً على كافة الدول العربية ودعمها اقتصادياً. وفي هذا الصدد تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في كل سنة ثلاث ملايين دولار، بالإضافة إلى إمدادها بأحدث أنواع الأسلحة وإقامة تعاون اقتصادي إقليمي بين جميع دول الشرق الأوسط بإشراك إسرائيل معها. وهذا ما من شأنه خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية في المنطقة.

¹ - زيب عظيم، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، (د.ب.ن: مركز الدراسات السياسية، د.س.ن)، ص 867.

إضافة إلى نشر الثقافة والفكر والقيم الأمريكية بين أوساط الأجيال العربية، باعتبار أن الثقافة أهم وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها في ظل التطور التكنولوجي والتقني⁽¹⁾.

2-5- إعادة تشغيل المصانع العسكرية الأمريكية:

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستراتيجيتها لما بعد أحداث 11 سبتمبر إلى إعادة تشغيل العديد من الصناعات العسكرية، وذلك نظرا لما تعاني منه مصانعها العسكرية من خسائر فادحة وتوقف بعضها عن العمل، وما تلعبه من دور هام في تطوير الاقتصاد الأمريكي وتخليصه من حالة الركود في بعض الحالات. وبالتالي فإن ضمان استمرار الصناعات العسكرية هدف هام لتجاوز الاقتصاد الأمريكي حالة الركود التي عرفها خلال السنوات الأخيرة⁽²⁾.

فبالعودة إلى تاريخ الاقتصاد الأمريكي تظهر جليا أهمية الصناعة العسكرية في انتشاله من حالة الركود، فقد شكل الطلب المتزايد على الأسلحة أثناء الحرب العالمية الثانية بدءا من 1939، عاملا مهما في إخراج الاقتصاد الأمريكي من هذه الحالة في الثلاثينيات من القرن العشرين. كما حذر الرئيس الأمريكي السابق أيزنهاور من مخاطر التضخم، والتي يصاحبها ضرورة إيجاد أعداء خارجيين (خفيين أو وهميين) من أجل تبرير حجم التضخم في ميزانية التسليح التي تحتاج إليها عملية إنتاج وتطوير الأسلحة، من هنا يظهر أن خلق الأعداء يعتبر سمة من سمات وخطة من خطط الدفاع الأمريكية لضمان استمرار الصناعات العسكرية فيها⁽³⁾.

وعليه فإن أحداث 11 سبتمبر تعد فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، وذلك بخلقها أعداء وهميين أطلق عليهم الرئيس السابق جورج بوش الابن "محور الشر"، واتهمهم بأنهم يهددون الأمن القومي، ما فتح المجال أمامه لإقامة فرع الصواريخ وتشغيل الآلة العسكرية الأمريكية في سلسلة من الحروب المتتالية.

¹ - وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2011، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2001، ص54.

² - نفس المرجع، ص55.

³ - زيب عظيم، مرجع سابق، ص857.

2-6- تحجيم الدور الصيني والروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي:

يؤكد العديد من الباحثين على صدق رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم الدور الروسي والصيني على المستويين الإقليمي والدولي، حيث جعلته هدفا من أهدافها الأساسية لإستراتيجيتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فبالعودة إلى تاريخ العلاقات الصينية-الأمريكية، نجد أنها قد تميزت بالتوتر أثناء الحرب الباردة بدءا بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حريها على كوريا الجنوبية في 1950، إلى فرضها هي وحلفائها حظر التجارة مع الصين لتطويقها. وما زاد العلاقات بين البلدين تازما هو التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية تايوان واعتبار ذلك مهمة من مهام الأسطول السابع، ليتواصل هذا التوتر إلى غاية 1972 بإنهاء الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزلة على الصين، واقتناعها بفكرة أن استقرار آسيا مرتبط بقيام توازن المصالح بين أربع قوى، وهي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، اليابان والصين. وما زاد تخوف الولايات المتحدة هو تقارب القوتين الصينية والروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة خصوصا وأنهما قوتان نوويتان، بحيث وقع البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة اتفاقية تنص على مواصلة العلاقات الدبلوماسية السابقة. وفي 1996 صاغت القمة الصينية الروسية التي انعقدت في بكين شراكة للتعاون الإستراتيجي، وتم فيها تجاوز كل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر ذلك عبارة عن انطلاقة قوية لتأسيس علاقات سياسية وتجارية، شكلت حجر الأساس لبناء علاقات إستراتيجية صينية-روسية، والتي مثلت إحدى أكثر العلاقات حيوية وتأثيرا في العالم وبالتالي تشكيل تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ويظهر هذا التقارب الصيني-الروسي ضد المصالح الأمريكية في موقف البلدين إزاء السياسة الأمريكية برفضهما هيمنة القطب الواحد على النظام العالمي، ويتجسد ذلك بمعارضة مشروع الدرع المضاد للصواريخ الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار ذلك تهديدا للأمن العالمي وتجديدا لمشروع السباق نحو التسلح القائم أثناء الحرب الباردة، وعلى هذا طالبت الدولتين بالتمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة الباليستية الموقعة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي عام 1972، كما قامتا برفض السياسة الأمريكية فيما يخص التدخل الإنساني على الصعيد السياسي.

وهو ما جعل من مراقبة الدور الصيني والروسي من الأهداف الأساسية في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر سعياً منها لتقليص أدوارها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽¹⁾. يظهر من خلال هذه الأهداف المباشرة وغير المباشرة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على استثمار أحداث 11 سبتمبر لتحقيق أهدافها، سواء الثقافية منها من خلال السعي لنشر الديمقراطية المتوافقة مع المنظور الغربي ومختلف القيم الغربية التي جسدتها أطروحات ما بعد الحرب الباردة خاصة أطروحتي فوكوياما وصامويل هنتنغتون، أو السياسية من خلال فرض الهيمنة والسيطرة على العالم وتحجيم الدور الصيني والروسي، إضافة إلى السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم من الناحية الاقتصادية، وتشغيل المصانع العسكرية نظراً لما تساهم به هذه الأخيرة في رفع في الدخل القومي.

ثانياً: الآليات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

انطلاقاً من وثائق الأمن القومي الصادرة بعد أحداث 11 سبتمبر يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد واصلت العمل بالاعتماد على آلية الدعم والمساعدات من أجل تعزيز الحرية ونشر الديمقراطية، والتي اعتمدت عليها أثناء الحرب الباردة لمواجهة المد الشيوعي، وواصلت العمل بها بعدها بحيث لم تكن تقدم هذه المساعدات للدول لأغراض إنسانية بحتة، وإنما كانت تقدم في إطار سياسة انتقائية حسب أولويتها في الإستراتيجية الأمريكية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر، واصلت الولايات المتحدة العمل بهذه التقنية خصوصاً تلك المتعلقة بتشجيع تبني الديمقراطية والدول السائرة نحوها، بمعنى جعل القيم الأمريكية قيماً عالمية، وتحسين ظروف الحياة في الدول الضعيفة والهشة، والتي تعد بيئة جاهرة لتوليد الإرهابيين وبالتالي تهديد الأمن الدولي. وعلى هذا يمكن القول أن آليات الدعم والمساعدة بمختلف أشكالها ليست بالجديد في الإستراتيجية الأمريكية، وإنما الجديد فيها يتمثل في تبني الحرب الوقائية كآلية إضافية لمواجهة الأخطار الراهنة التي تهدد الأمن القومي الأمريكي وعلى رأسها الإرهاب الدولي، الدول المارقة -التي عرفها نعوم تشومسكي على أنها الدولة التي تشكل تهديداً لجيرانها وللعالم بأسره، وهي دولة خارجة عن القانون، تقودها شخصية شبيهة بهتلر، ولذا يستلزم احتواؤها من طرف حارس النظام الدولي-.

¹ - المركز العربي للمعلومات، العلاقات الصينية-الروسية: نقلاً عن الموقع:

http://www.arabsino.com/articles/9757.htm، 2016/03/13، 9:55.

ومن الأمثلة البارزة عن الدولة المارقة؛ دولة العراق التي أعلن عنها من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا عام 1998⁽¹⁾.

1- الحرب الوقائية: الآلية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة: اعتمدت الولايات المتحدة على الحرب الوقائية كمبدأ جديد في إستراتيجيتها التي تم تقريرها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو المفهوم الذي حل محل مفهوم آخر وهو "إستراتيجية الردع" الذي ساد أثناء الحرب الباردة، وذلك نظرا لعدم ملاءمته مع التهديدات الأمنية الجديدة. بحيث اعتبرت إستراتيجية الضربة الوقائية الإستراتيجية الأنسب للتعامل ومواجهة خطر الإرهاب، بحيث ورد في وثيقة الأمن القومي لسنة 2002 "نحن ندرك أن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم الجيد"⁽²⁾.

وتعود فكرة الحرب الإستباقية إلى مبادرة من فريق عمل بقيادة "ديك تشيني" بوثيقة عرفت بـ"مرشد التخطيط لشؤون الدفاع" في عهد الرئيس بوش الأب، والتي نصت على: "أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون على استعداد للجوء إلى القوة كلما لزم الأمر، وأن هدف هذه السياسة أن تضل الأسبقية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الدوام، وأن تكون كفيلة بهزيمة مخططات أي دولة تسعى لمنافستها"⁽³⁾.

إلا أن هذه الوثيقة لم تكن محل اهتمام صناع القرار إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث كانت هي التي شجعت بوش الابن على وضع ملامح الإستراتيجية الأمريكية بعد هذه الأحداث والتي أطلق عليها إستراتيجية الأمن القومي، بحيث تقوم على مبدئين اثنين؛ إعلان الحرب على الإرهاب في كل أنحاء العالم (الهدف المتحرك)، والتي كانت من نتائجها إعلان الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001، بتأييد دولي بحجة أنها معقل للإرهاب الدولي. إضافة إلى إعلان بوش الابن عن نظرية الحرب الوقائية والتي تقوم على فكرة استخدام القوة العسكرية ضد كل دولة أو منظمة إرهابية يتوقع منها أن تقوم بهجوم مسلح على الولايات المتحدة الأمريكية. وبناءا على هذه الأخيرة، أصبح بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية خوض حرب وقائية.

¹ - نعوم تشومسكي، الدولة المارقة: استخدام القوة العسكرية في الشؤون الدولية، تر: أسامة أسير، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 35.

² - The White House, The national security strategy of the united states of America 2002, **op.cit.**

³ - محمد يونس يحيى الصائغ، أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب الإستباقية، "مجلة الرافد للحقوق"، العدد 31، سنة 2009، ص 233.

ففي 10 أكتوبر 2002 صرح الرئيس بوش الابن بإمكانية استخدام القوة العسكرية على أساس الضربات الوقائية من أجل الدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية، لتتجسد بذلك الحرب الوقائية على أرض الواقع وتنتج أفكار المحافظون الجدد.

ووفقا لهذه النظرية، فإن الأمر لا يتوقف على منع هجوم مسلح ضد الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل يكفي احتمال التعرض للقيام بهجوم مسلح على المهدد المحتمل. كما أنه ليس بالضرورة أن يكون ذلك قريبا وفق مفهوم بوش الابن⁽¹⁾.

2- تطبيقات الحرب الوقائية في إطار الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر:

من الأمثلة البارزة عن الحرب الوقائية، تلك الحرب على أفغانستان في 2001 والحرب على العراق في 2003، فخلالهما برزت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر بانتهاجها الحرب الوقائية كآلية جديدة.

وتمثلت أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير الحرب على العراق فيما يلي:

- التخوف من الإرهاب، على اعتبار وجود علاقة مباشرة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة.
- مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، واستخدام صدام لأسلحة الدمار الشامل ضد شعبه من الأكراد وضد إيران، إضافة إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي في المنطقة.
- وعلى هذا تطورت مطالب الولايات المتحدة الأمريكية من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى الإطاحة بصدام حسين⁽²⁾.

ومن هنا يتضح لنا جليا الفرق بين مفهومي "الحرب الاستباقية" و"الحرب الوقائية"، وذلك نظرا لوجود خلط بين المفهومين؛ فالحرب الوقائية تعمل على منع نشوء التهديدات المستقبلية، أما الحرب الاستباقية فيقصد بها العمل الذي يضيف إلى استباق العدو بالفعل بعد أن أقيمت جميع مؤشرات البدء به بالفعل⁽³⁾.

¹ - محمد يونس يحيى الصائغ، مرجع سابق، ص 237-238.

² - د.إ.ك، الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب (الحرب على الإرهاب 2002)، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003)، ص 10.

³ - علي بشار بكر أعوان، "الوقاية والاستباقية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (التطور النظري والتطبيقي)"، نقلا عن الموقع: www.alhewar.org/debat/show.Atr.asp?، 2016/03/15، 12:30.

وعليه فيمكن القول أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب في إطار ما يعرف بالحرب "المقدسة ضد الإرهاب" هي حرب وقائية استنادا إلى تصريحات وخطابات المسؤولين.

وقد تجسدت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة في الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان.

ومن المناطق المهمة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية كذلك السيطرة عليها، تظهر مؤخرا المنطقة المغاربية كأحد الاهتمامات الأمريكية الجديدة، نظرا لكونها تقع ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدرة للإرهاب حسب المنظور الأمريكي، خاصة بعد نشوء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فضلا عن كونها منطقة مهمة من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية قد تساعد على حماية مصالحها في المنطقة.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ما سبق أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد عملت على تحويل نزعة الولايات المتحدة الأمريكية من نزعة انعزالية إلى نزعة تدخلية، بعد ظهور العدو الجديد لها في إطار ما يعرف بالحرب "المقدسة ضد الإرهاب" واتخذت هذه الحرب مبدأ أساسيا لها. فكانت إستراتيجيتها بمثابة أرضية مناسبة للتدخل في الشؤون الدولية باسم محاربة الإرهاب، لتكون جل تحركاتها بعد هذه الأحداث تقوم على هذا الأساس.

كما تشكل كل من أفكار المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية الإطار الفكري لهذه الإستراتيجية، وذلك بعودة سيطرة القوة والمصلحة الوطنية التي تشكل الركائز الأساسية للواقعية وبالتالي تبني أفكار المحافظين الجدد، أما الأفكار الليبرالية فتظهر من خلال الخطابات الرسمية الأمريكية بخصوص ضرورة تبني الدول الديمقراطية ونشرها في العالم وكذا تعزيز الاعتماد المتبادل. ولكن بالرغم من كون الواقعية والليبرالية هي الأطر النظرية المهيمنة على الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، فإنه يمكن إدراج أفكار وتصورات النظرية البنائية في تفسيرها، لاعتبار أنها تركز على دور الهويات وتأثيرها على سلوك الوحدات الدولية ومصلحتها، وهو العنصر الذي بنيت عليه الإستراتيجية الأمريكية من فترة الحرب الباردة ليستمر بعد أحداث 11 سبتمبر، فمن بين أهداف إستراتيجيتها في هذه الفترة الدفاع عن الهوية الأمريكية.

ويظهر من خلال تحليل مضمون وثائق الأمن القومي الأمريكية لسنتي 2002 و 2006 أي الصادرة في عهد الرئيس جورج بوش الابن، أنه لا يوجد فرق في محتوى الوثيقتين فقد عمدت الوثيقة الثانية على تأكيد ما جاءت به الوثيقة الأولى.

أما فيما يخص وثيقتي الأمن القومي لسنتي 2010 و 2015 أي تلك الصادرة في عهد الرئيس أوباما فقد جاءت لتأكيد كذلك ما نصت عليه وثيقة الأمن القومي لسنة 2002، بحيث تحمل نفس الأهداف المتمثلة خاصة في مكافحة الإرهاب والدول الراحية له، والدفاع عن المصالح الأمريكية، وانتهجت نفس الآليات مع التأكيد على استمرارية الحرب ضد الإرهاب في إطار ما يعرف بالحرب الوقائية.

بحيث تسعى الولايات المتحدة من وراء تنفيذ إستراتيجيتها بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تحقيق جملة من الأهداف المباشرة وعلى رأسها نشر الديمقراطية وما يعنيه ذلك من ترويج للقيم الغربية، وأخرى غير مباشرة خاصة تلك التي تتعلق بالهيمنة على العالم والسيطرة عليه من الناحية السياسية، تشغيل المصانع العسكرية والسيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم وما يحققه ذلك من مصالح اقتصادية، وحماية إسرائيل... الخ. وقد اعتمدت من أجل تحقيق هذه الأهداف على آليات مختلفة كسياسات الدعم والمساعدة، خصوصا تلك المتعلقة بدعم الدول السائرة نحو الديمقراطية. أما الجديد في إستراتيجيتها فهو اعتمادها على آلية الحرب الوقائية بدعوى القضاء على الإرهاب في مواطنه ومحاربة الدول المارقة المدعمة له. وقد تجسدت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة في الحرب على أفغانستان سنة 2001 والحرب على العراق سنة 2003.

ومن المناطق التي تريد الولايات المتحدة السيطرة عليها، تبرز إلى السطح المنطقة المغاربية كاهتمام جديد، نظرا لكونها تقع ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدرة للإرهاب حسب المنظور الأمريكي، ومنطقة مهمة من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية.

الفصل الثاني:
المنطقة المغاربية: دراسة
إستراتيجية وأمنية

تمهيد:

لقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالغاً بالمنطقة المغربية منذ نهاية الحرب الباردة، بعدما كانت هذه الأخيرة منطقة نفوذ أوروبية بامتياز خلال فترة الحرب الباردة، وقد تعاضم اهتمامها بهذا الإقليم بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001، كونها تقع ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدرة للإرهاب حسب المنظور الأمريكي، ومنطقة مهمة من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية. وبذلك شكلت جزءاً من إستراتيجيتها من أجل تحقيق أهدافها، خاصة تلك المتعلقة بمحاربة الإرهاب، تأمين معابر الطاقة ومصادرها، فضلاً عن السيطرة على كل المناطق الإستراتيجية في العالم على غرار هذه المنطقة.

وعلى هذا الأساس؛ سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة المنطقة المغربية من الناحية الإستراتيجية والأمنية. وذلك من خلال التطرق في **المبحث الأول** إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بتناول مميزاتها، خصائصها الحضارية، خصائصها الجيوسياسية وخصائصها الاقتصادية. ثم سنعمد إلى دراسة مختلف التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة سواء التقليدية منها أو الجديدة في **مبحث ثانٍ**، وأخيراً دراسة مختلف رؤى الدول الكبرى للمنطقة، لكونها محل تنافس بين كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا والصين في **مبحث ثالث**.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية:

من أجل إيضاح أهمية المنطقة المغاربية والتي تشكل جزءا هاما من المنطقة المتوسطية سيتم التطرق إلى بعض خصائص هذه المنطقة من العالم. بحيث أنها تتميز بكونها مجالا حيويا له تأثيره في العلاقات الدولية، وذلك نظرا لأهميتها الإستراتيجية التي تزداد مع مر السنين.

أولا: الخصائص التاريخية والحضارية للمنطقة المغاربية

تتميز المنطقة المغاربية بالتاريخ المشترك الذي يجمع بين الأقطار المكونة لها. حيث مرت عليها العديد من الحملات الاستعمارية نظرا للموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به، فكانت بذلك محل أطماع الدول الأجنبية منذ العصور القديمة. كما عزز الدين الإسلامي هذا الإرث المشترك، وعلى هذا فعند الحديث عن المنطقة من الناحية الحضارية والثقافية، فإننا نتحدث عن ثلاث مستويات من التحليل، وهي المستوى المغاربي، العربي ثم الإسلامي، وهي مستويات تتداخل فيما بينها.

لقد عرفت المنطقة العديد من التسميات التي كانت نتاجا لعمقها الحضاري والتاريخي؛ فأطلق عليها اسم "شمال أفريقيا" من طرف الأوروبيين، وما تعنيه هذه التسمية من إدخال مصر في المنطقة. أما القادمين من الشرق (العرب والأتراك)، فقد أطلقوا عليها تسمية "غرب أو المغرب". أما المصريين فأطلقوا عليها تسمية "أماتي" ويقصد بها عروس المغرب، كما يطلق عليها اسم الأمازيغ بمعنى الوطن الحر، وتعرف كذلك "بالمغرب الإسلامي"⁽¹⁾.

يجمع أغلب المفكرين أن التاريخ الحضاري للمنطقة المغاربية قد بدأ من المرحلة الفينيقية منذ حوالي القرن العاشر سنة قبل الميلاد، فمنذ دخولهم المنطقة، عمل هؤلاء على تأسيس المدن، والتي كانت أهمها مدينة قرطاج⁽²⁾.

وقبل الفتح الإسلامي أي في عصور الإغريق والرومان والبيزنطيون، تعتبر المنطقة المغاربية وحدة سياسية واحدة تنقسم إلى ولايات. ومع وصول عقبة بن نافع إلى شمال إفريقيا دعا إلى توحيد المنطقة ليتوج الفتح الإسلامي باندماج العنصر الأمازيغي والعنصر العربي في شخصية واحدة، استطاعت فتح

¹ - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 75.

² - عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية، الإقليمية والإسلامية، (المغرب: د.د.ن، د.س.ن)، ص 377.

الأندلس بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد. وعلى هذا فالسكان المغاربة هم نتاج اندماج العنصر الأمازيغي مع العنصر العربي والفينيقي⁽¹⁾.

فيوصول الإسلام إلى المنطقة عام 647، وقبول الأمازيغ لتعاليم الدين الإسلامي من طرف غالبية سكان المنطقة، توسعت الحضارة الإسلامية العربية، وأصبحت المنطقة جزءا من العالم الإسلامي، غير أن الانضمام إلى هذه الحضارة لا يعني الانضمام إلى نظام سياسي محدد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المنطقة قد تميزت بجهود توحيدية للحفاظ على استقلاليتها اتجاه المشرق، وإبراز خصوصية المنطقة في آفاق الحضارة العربية الإسلامية، وقد تحقق ذلك مع المرابطون والموحدين.

إلا أن المدرسة الاستعمارية قد ذهبت إلى إنكار الشخصية المغاربية وعدم قدرتهم على الإتحاد، وأن التاريخ المغاربي بدأ مع الفترة الاستعمارية في القرن 19، كما روج له من طرف العديد من المؤرخين الغربيين، انطلاقا من خلفيات إيديولوجية ذات طابع استعماري. فهم يعرضون تاريخ المغاربة إما بطريقة مشوهة أو يتجاهلونه تماما.

هذا ما دفع الكثير من المفكرين المغاربة أمثال محمد شريف الساحلي، عبد الله التومي وغيرهم للدفاع عن تاريخهم. فقد عبرت الشعوب المغاربية عن رغبتها في الدفاع عن هويتها اتجاه جميع المحتلين، فحتى تونس وباعتبارها دولة متوسطة لها وجهة بحرية كبيرة، ورغم صغر مساحتها مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، إلا أنها حافظت على ثقافتها الحضارية⁽²⁾.

ثانيا: الخصائص الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية:

استعمل مصطلح جيوسياسية لأول مرة من طرف البروفسور "رودولف رادزل" (1864-1922) في كتابه "Les Grandes puissances"، والذي ألفه عام 1904⁽³⁾.

وقد عرفها "P.M. Gallois" كما يلي: "الجيوسياسية هي دراسة العلاقات الموجودة بين سياسية القوة والمجال الجغرافي الذي تمارس فيه"⁽⁴⁾.

¹ - حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 377.

² - شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 23-24.

³ - Mehdi Tadjia, *Introduction a la géopolitique*, (Tunisie: Université virtuelle de Tunis, 2008), p9.

⁴ - Ibid., p10.

ويمكن تعريف الجيوسياسية كذلك على أنها: "الميدان الذي تدور فيه التفاعلات القائمة بين المجال الجغرافي والسياسة، وكيفية التأثير بين هذين العنصرين على الأوضاع الاجتماعية، السياسية والثقافية... كما تتم من خلالها دراسة كيفية تأثير الإنسان على هذه الحقائق، من أجل بلوغ غاياته السياسية"⁽¹⁾.

وبالعودة إلى المنطقة المغربية، فإن أهمية هذا الفضاء من الناحية الجيوسياسية، تكمن خاصة في كون الدول المشكلة تملك جميعها إطلالة على البحر الأبيض المتوسط، حيث اعتبر مركز القوة الدولية منذ القدم وفي العقد القادم يتحدد في المنطقة المحيطة به. هذا ما أكده العديد من الباحثين في مجال الجيوسياسية، على رأسهم الباحث الأمريكي "مورتن كابلان"، الذي اعتبر منطقة البحر المتوسط قلب الأرض والذي يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم، أضف إلى ذلك ما كتبه الخبير الأمريكي "ألفريد ماهان" في هذا الموضوع عام 1982: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في العالم، أكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته. فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، ولا يزال الصراع مستمرا، فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا، إفريقيا وآسيا. وتوجد بالمنطقة أهم المعابر البحرية الدولية، على غرار مضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا والمنطقة العربية قريبا لأوروبا، وهذا عامل بطبيعة الحال كثيرا ما ساعد على التواصل الدائم بين ضفتي المتوسط، وهذا على مر التاريخ".

يظهر من خلال مقولة ألفريد ماهان أن منطقة المتوسط التي تشكل المنطقة المغربية جزءا منها، هي منطقة إستراتيجية مهمة في العالم، لاعتبارها نقطة التقاء بين القارات الثلاث (أوروبا، آسيا وإفريقيا)، فضلا عن تواجد أهم المعابر المائية بها، والدور الذي تلعبه هذه المعابر في تسهيل حركة الملاحة البحرية وازدهار الطرق التجارية إضافة إلى تنمية العلاقات السياسية بفضلها، وهو ما جعل منه (المتوسط) محل صراع بين العديد من الأمم عبر التاريخ. وفي هذا الصدد قال الجنرال BUIS: (يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذا أهمية حيوية)، وأضاف: (نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق جبل صقلية، أين تحرص تونس على ضمان أهميتها وموقعها الإستراتيجي طيلة قرون).

¹ - الحاج إسماعيل زروق، "المغرب العربي والصراع الدولي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، 2010، ص 230-231.

بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الإستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط، والممتدة من إيطاليا إلى اليونان⁽¹⁾.

يتبين من خلال هذه تصريحات أن أهمية الدول المغاربية تكمن في تحكمها في مضائق هامة في المتوسط، فالمغرب يتحكم في مضيق جبل طارق، والجزائر على الممرات البحرية المؤدية إلى صقلية، في حين تتحكم ليبيا بمجالها الحيوي الإستراتيجي على جزء كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان.

كما تعتبر المنطقة نقطة تلاقي بين القارات الثلاث الإفريقية، الأوربية والآسيوية، مما يجعلها منطقة بالغة الأهمية من الناحية الإستراتيجية.

وعليه، فإن الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة المغاربية مرتبطة بأهمية البحر المتوسط، لكونه يمثل من الناحية الجيوإستراتيجية ما يلي⁽²⁾:

- يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، وجسرا بين منطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، والثانية برية تتمثل في الحزام الساحلي مرور بالأطلس نحو البحر الأحمر.
- تشكل المنطقة المغاربية الجزء الجنوبي لمنظمة الحلف الأطلسي، بمعنى أن كل ما يحدث من حالات لا استقرار في المنطقة سيؤثر سلبا على أمن كل الحلف.
- الموقع المتميز للمنطقة من الناحية الشمالية بإطلالها على البحر المتوسط على امتداد 2100 كم، جعل من دول المنطقة نقاط مقارنة، بحيث يعتبر المغرب بمثابة حارس على مضيق جبل طارق الذي يشكل ممرا أطلسيا نحو البحر المتوسط، بينما تتحكم الجزائر بسواحل على امتداد 1200 كم على الممرات البحرية المؤدية إلى صقلية.
- يعتبر الشريط الساحلي للبحر المتوسط والذي تشكل الدول المغاربية الجزء الغربي منه، ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، حيث تعتبر هذه المنطقة ذو بعد إستراتيجي-اقتصادي لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أن 65% من الواردات النفطية الأوربية تمر عبر البحر المتوسط، و15% من الواردات الأمريكية من الخليج العربي وشمال أفريقيا تمر منه.

¹ - عليلي مونة، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2001-2002، ص43.

² - نفس المرجع، ص231.

ثالثا: الخصائص الاقتصادية للمنطقة المغاربية:

اكتسبت المنطقة المغاربية أهمية اقتصادية بالغة منذ القدم، فهي جزء مهم من المنطقة المتوسطية، والتي لا طالما تميزت بالازدهار الاقتصادي، نظرا لكونها معبرا رئيسيا للسفن وحاملات النفط، إضافة إلى أنابيب الغاز نحو مختلف دول العالم عبر مضيق جبل طارق غرب المتوسط، مما سمح بإنشاء العديد من الموانئ في المنطقة، من أهمها ميناء بجاية. لتفقد المنطقة بعد ذلك أهميتها باكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1492، وازدهرت من جديد مع الحركات الاستعمارية منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية يومنا هذا⁽¹⁾، خصوصا مع زيادة التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا.

فالمنطقة المغاربية تكتسي أهمية بالغة، نظرا لاملاكها لمجموعة من الإمكانيات والموارد الاقتصادية، والتي تتمثل في:

- 1- **الإمكانيات الزراعية:** تتميز المنطقة المغاربية بتنوع في بيئتها الطبيعية، بحيث تتوفر فيها أقاليم الغابات، الأقاليم شبه الرطبة، الأقاليم الجافة، الأقاليم الصحراوية مما ينعكس ذلك إيجابا على الزراعة، بحيث يؤدي إلى تنوع المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في هذه المنطقة حوالي 4% من المساحة.
- 2- **الإمكانيات البشرية:** يفوق عدد سكان الدول المغاربية مجتمعة 80 مليون نسمة، وتمثل الجزائر أكبر دولة من حيث عدد السكان بـ 35.6 مليون نسمة سنة 2010، تليها المغرب بـ 31.8 مليون نسمة في نفس السنة. كما يمثل الشباب 60% من عدد السكان الإجمالي⁽²⁾. وتكمن الأهمية الاقتصادية للمنطقة في كونها سوقا استهلاكية واسعة، كما أن غالبية سكانها يعتبرون طاقات منتجة⁽³⁾.

¹ - سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو-مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013، ص 24.

² - TAMANI Fadhila, **Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives**, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économique, Tizi-Ouzou: Université Mouloud MAMMERI, 2012, pp124-128.

³ - د.ك.م، "المغرب العربي: بين التكامل والتحديات"، نقلا عن الموقع: <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=23>، 2016/09/01، 17:30.

وعليه، فإن هذه الإمكانيات البشرية تعتبر عاملا مهما من عوامل نجاح الوحدة فيما بين دول المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، تعتبر كذلك عاملا من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تنافس الشركات الكبرى عليها.

3- الموارد المعدنية والطاقة:

تتمتع المنطقة المغربية بموارد معدنية وطاقة هامة ومعتبرة سواء من ناحية الكم أو الكيف، والتي تشكل أساس الصناعات المختلفة ومصادر الطاقة لاقتصادياتها. فالدول المغربية معروفة بامتلاكها لمصادر الطاقة التقليدية (غير المتجددة) كالنفط والغاز، إلى جانب مصادر طاقة متجددة (الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة المائية)، أضف إلى ذلك ثروات معتبرة من المواد المعدنية كالفسفات، الحديد، النحاس والذهب. مما يجعل المنطقة قطبا اقتصاديا متميزا ومحل اهتمام القوى الكبرى، وهو ما يزيد بطبيعة الحال من شدة التنافس بينها على المنطقة.

وبشكل عام، فإن المنطقة المغربية تتوفر على موارد عديدة، أهمها ما يلي⁽¹⁾:

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4,58% من الاحتياطي العالمي من النفط، و7,34% من الاحتياطي العربي.

- 6100 مليار م³ من الغاز، أي ما يعادل 3,93% من الاحتياطي العالمي، و17,8% من الاحتياطي العربي.

- 44 مليار طن من الفوسفات، أي ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي.

- 45 مليون طن من الزنك، بنسبة 2% من الاحتياطي العالمي.

¹ - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 88.

خريطة رقم (1): توزيع الثروات الطاقوية والمعدنية في المنطقة المغربية:



المصدر: هيكل الشياخي، "توزيع الثروات الطاقوية والمعدنية في المنطقة المغربية"، نقلا عن موقع:

<https://www.encySCO.blogspot.com/2014/11/6.html#>, 28/08/2016, 15:20.

تبين الخريطة أعلاه أن هنالك تنوعا هاما في الثروات الطاقوية والمعدنية في المنطقة المغربية. وتتنوع بنسب متفاوتة بين دول المنطقة، فنجد مناطق تتوفر فيها ثروات بترولية هائلة، وأخرى تملك مواد معدنية ضخمة؛ وذلك على النحو التالي:

المغرب: يتوفر المغرب على ثروات معدنية ضخمة ممثلة أساسا في الفوسفات، بحيث يملك أكبر احتياطي عالمي من هذه المادة بنسبة 70% من الاحتياطيات العالمية، ويحتل المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج، كما يؤكد الخبراء بشأن الفوسفات المغربي أنه يضم في مكوناته معدن اليورانيوم، المادة الثمينة التي تستغل في الصناعة النووية⁽¹⁾.

الجزائر: تتوفر الجزائر على مادتي الغاز والنفط، فهي تعد من بين أكبر الدول المنتجة لهاتين المادتين في العالم، وتحتل المرتبة الثانية عشر عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009، والمرتبة السادسة في إنتاج الغاز لسنة 2007. كما تعتبر الجزائر عضوا في منظمة الأوبك.

¹ - خالد بن شريف، "ثروات هائلة ولكن ضائعة: المغرب العربي"، نقلا عن الموقع:

<http://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/>, 2016/05/28

حيث يقدر احتياطها من النفط بحوالي 4.12 مليار برميل. وقد بلغ إنتاجها اليومي 3.1 مليون برميل يوميا. يضاف إلى ذلك اكتشاف حقول جديدة من الغاز الطبيعي في شرق البلاد سنة 2010، مما يزيد من احتياطها من هذه المادة؛ فقد زادت نسبة احتياطي الغاز الطبيعي سنة 2001 بـ 1.5% نتيجة اكتشاف حقول جديدة في ربوع الدولة¹.

أما فيما يخص الموارد الطبيعية، فتعتبر الجزائر غنية بالحديد، وتحتل المرتبة الثانية على المستوى المغربي بعد موريتانيا، حيث قدر حجم إنتاجها بـ 1.5 مليون طن سنة 2000⁽²⁾.

ليبيا: تعتبر ليبيا من أكبر الدول المنتجة للنفط وعضوا في منظمة الأوبك. فقد وصل احتياطها من هذه المادة إلى حوالي 40 مليار برميل، حيث تنتج يوميا 6.1 مليون برميل، لتحتل بذلك المرتبة التاسعة عالميا من حيث احتياطي النفط³.

تونس: لا تتوفر هذه الدولة على الموارد الطاقوية بحجم ما تملكه الجزائر وليبيا، إلا أنها تملك ما يكفي حاجياتها، حيث توجد بها كميات لا بأس بها من الموارد البترولية، إذ تنتج ما معدله 97 600 برميل من النفط يوميا، كما تُحصل ما يقارب النصف من مصادرها الطاقوية فقط من الغاز الطبيعي، بينما يبلغ مخزونها الاحتياطي للنفط 450 مليون برميل، حسب بيانات وكالة الاستخبارات الأمريكية⁽⁴⁾.

موريتانيا: تعد موريتانيا من أفقر الدول المغاربية من حيث مصادر الطاقة، أما فيما يخص المواد المعدنية فهي تعتبر من أكبر منتجي الحديد في المنطقة المغاربية، وتحتل المرتبة الثانية عشر من الإنتاج العالمي بنسبة 1,16%. فقد قدر إنتاجها سنة 2001 من هذه المادة بـ 11 مليون طن من أصل 14 مليون طن من الإنتاج المغربي⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن نسبة الاحتياطي البترولي للجزائر وليبيا مجتمعة تمثل أكثر من 87% من الاحتياطي المغربي. في حين بلغت نسبة احتياطيهما من الغاز 71% من الاحتياطي المغربي⁽⁶⁾، ما جعلها محلا للتنافس على الموارد الطاقوية من طرف الشركات البترولية الأجنبية للدول الكبرى.

¹ - د.ك.م، "دراسة: الجزائر الرابعة عربيا من حيث احتياطات الغاز"، نقلا عن الموقع: <http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article588>، 2016/06/24، 09:26.

² - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 92.

³ - جريدة الوسط الليبية، "ارتفاع احتياطي النفط والغاز في ليبيا"، نقلا عن الموقع: <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/51177/>، 2016/05/12، 09:32.

⁴ - خالد بن شريف، مرجع سابق.

⁵ - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 92.

⁶ - NOURI Fethi Zouhair, «La politique énergétique du Maghreb», Afkar/idées, Été 2009.

يظهر من خلال عرض ثروات المنطقة المغربية أنها متنوعة وموزعة بشكل متفاوت بين أقطارها، ففي حال ما اتحدت دولها في إطار الإتحاد المغربي، فإن هذا الفضاء سيصبح قوة اقتصادية تنافس التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار الإتحاد الأوروبي.

وهذا ما جعل الدول الكبرى تهتم بالمنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة، بحيث أصبحت جزءا من إستراتيجيتها لما بعد الحرب الباردة، ليتعاضد اهتمامها بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر ونشوء التنظيمات الإرهابية بها وارتباطها بالتنظيمات الإرهابية العالمية، وبالإضافة إلى هذا التهديد فإن الدول المغربية تعاني من تهديدات أمنية أخرى، حيث تمس البعض منها حتى مصالح الدول الكبرى، وأخرى تمس بطريقة مباشرة الأمن الداخلي لهذه الدول فقط.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية:

تعاني المنطقة المغربية حاليا من تهديدات أمنية تقليدية على رأسها الصراعات التقليدية، وأخرى جديدة تتمثل في الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الأمن البيئي والأمن الغذائي. وهذه التهديدات الأخيرة هي ما جعلها محل اهتمام الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد أن أقامت إستراتيجيتها على أساس محاربة الإرهاب، والذي أصبح العدو الجديد للعالم الغربي.

أولا: التهديدات التقليدية في المنطقة المغربية:

عانت الدول المغربية من العديد من التهديدات الأمنية التقليدية، والناجمة عن التوتر والتصيد على مستوى العلاقات السياسية البينية بين الأقطار المغربية بعد استقلالها مباشرة. هذه التوترات الناتجة عن الخلافات والتناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والمتمثلة في الخلافات الحدودية التي غدت هذا التصعيد وكانت موضوع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، المغرب وموريتانيا، الجزائر وتونس، المغرب والجزائر من جهة أخرى.

ومن التهديدات التي عاشتها المنطقة كذلك تداعيات قضية لوكربي السلبية على الأمن الليبي بعد نهاية الحرب الباردة، بعد فرض الحظر الجوي عليها منذ أن صادق مجلس الأمن في 1992 على القرار 731 ليليه القرار 768، وتأثير ذلك على الأمن المغربي ككل، لتتراجع مسيرة تكامل الإتحاد المغربي أكثر بتدهور العلاقات الليبية-المغربية⁽¹⁾. أضف إلى كل ما سبق، تأثير قضية الصحراء الغربية على أمن الأطراف المباشرة في الصراع، وعلى كل أقطار الدول المغربية الأخرى، الأمر الذي لعب دورا في إعاقة مسار الاتحاد، والذي لا يزال يهدد أمن الدول المغربية إلى حد اليوم.

¹ - عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، مرجع سابق، ص 380-381.

1- قضية الصحراء الغربية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي: يشكل النزاع بين المملكة المغربية وجبهة بوليساريو (الممثل الرسمي للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) تهديدا أمنيا ذا خطورة بالغة، ليس للأطراف المباشرة فيه فحسب، بل لكل دول المنطقة المغربية، لما له من تداعيات سلبية على مستوى الأمن الإقليمي.

بدأ النزاع في الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وجبهة بوليساريو كفواعل مباشرة له عام 1975، أي بعد الانسحاب الإسباني مباشرة. لذا يصنف هذا النزاع كأحد أقدم النزاعات في العالم وأكثرها إهمالا، كما يصنف كذلك على أنه من النزاعات المزمنة والذي يبقى إنهاؤه بعيد المنال، والسبب في ذلك يعود إلى أنه يعطي مزايا كثيرة لبعض الفاعلين فيه، سواء تلك الفواعل المباشرة كالمغرب، أو الأطراف غير المباشرة وعلى رأسها الدول الغربية الكبرى (فرنسا وإسبانيا).

فتعود جذور هذا النزاع إذن، إلى الحقبة الاستعمارية والانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية الغنية بالثروات الطبيعية العديدة، فطالما اعتبر المغرب هذه المنطقة جزءا لا يتجزأ من ترابه الوطني. وقد استند في ذلك إلى مجموعة من الحجج والأسانيد. في حين تتمسك جبهة بوليساريو بمثل الشعب الصحراوي بحقها في تقرير مصيرها والاستقلال.

وقد جاء أول مطلب لضم الصحراء الغربية للمملكة المغربية رسميا بتاريخ 03 جويلية 1956، في القاهرة من طرف رئيس "حزب الاستقلال" المغربي، **علال الفاسي**. حيث رسم صاحب هذا المطلب خريطة للمغرب الكبير من طرف "**عبد الكبير الفاسي**"، والتي تم توزيعها على الصحافة العالمية. الأمر الذي مثل المرحلة الأخيرة لمشروع "**الصحراء الغربية**" داخل الحدود الموضوعة، لتصبح تابعة للمغرب⁽¹⁾.

وتتمثل الأسانيد المغربية لضم أراضي الصحراء الغربية في:

- فكريا؛ تضمن هذه الحجج الكتاب الأبيض، الذي نشره حزب الاستقلال المغربي عام 1955، والذي حدد فيه برنامجه وهدفه في إقامة مشروع "المغرب الكبير"، وتبنته الحكومة المغربية عام 1960.

- قانونيا وإداريا؛ تتجسد من خلال الاتفاقيات والعهود ذات الصبغة الدولية، والدالة على قوة ومدى شرعية الملك على الإقليم الصحراوي، فالسلطات المغربية تعتبر قضية تصفية الاستعمار الإسباني من الأراضي الصحراوية، استرجاعا لأراضيها وتطبيقا لمبدأ الوحدة

¹- Keltoum IRBAH, «Le conflit du Sahara Occidental: approche historique, et sociologique», L'Ouest Saharien, volume N° 07, 2009, p149.

الإقليمية، وذلك عملاً بإعلان الأمم المتحدة رقم 1514 لسنة 1960 في فقرته السادسة، والتي تنص على:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متناقضة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه"⁽¹⁾.

- دينيا؛ وذلك باعتبار الأراضي الصحراوية امتدادا للدولة الشريفة.

وكنتيجة للدعم الذي حظيت به جبهة بوليساريو من طرف الجزائر وإقرارها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عملاً بمبادئ سياستها الخارجية وبالشرعية الدولية، لا اعتبار حق الشعوب في تقرير مصيرها قاعدة من قواعد القانون الدولي، إضافة إلى كون هذا النزاع يهدد الأمن والسلم الدوليين والمنطقة المغاربية خصوصا وأن الحرب الدائرة تتموقع قرب حدودها الجغرافية، فقد تأزمت العلاقات المغربية-الجزائرية. مما انعكس سلبا على مشروع الإتحاد المغاربي، والذي اعتبر تأسيسه في 1989 بمراكش خطوة هامة لإعادة تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب بسبب هذه القضية، مع عدم وجود أي مواجهة مباشرة بين البلدين، نظرا لعقلانية القيادة في الدولتين في توجهاتها السياسية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الدعم الذي حظيت به قضية الصحراء الغربية لم يكن مقتصرًا على الجزائر لوحدها، بل كان ذلك من طرف كل الدول المغاربية على حد سواء. حيث وقفت هذه الدول ضد رغبة المغرب وأطماعه التوسعية في الصحراء الغربية، فالدعم الليبي للصحراء الغربية مثلا، خاصة في فترة الثمانينات، شكل السند الأهم اقتصاديا وعسكريا لجبهة البوليساريو، لكن وبعد 1984 تناقص هذا الدعم، في حين بقيت الجزائر على موقفها إلى حد الساعة⁽²⁾.

2- الدولة الفاشلة:

يعد "روبرت جاكسون" أول من تعرض إلى إشكالية فشل الدولة باستعماله لمفهوم "شبه الدول"، حيث أكد أن هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة، يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار، ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي.

كما حدد بوزان ثلاث مؤشرات لضعف الدولة هي:

¹ - منظمة الأمم المتحدة، "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514: إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، ديسمبر 1960.

² - كارلوس ميغيل رويث، الصحراء الغربية: 1975-2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر، تر: مصطفى محمد الأمين، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 40/2005، 2005/03/30، ص ص 2-3.

- الافتقاد إلى مصادر الشرعية.
- العجز عن مراقبة الإقليم.
- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

أما "كافلي هوستي"، فقد اعتبر من جهته أن الدولة لا تقاس بقدرتها على امتلاك الإمكانيات العسكرية إنما في القدرة على الحكم والأداء الوظيفي الفعال. كما أن هناك بعض المحللين ممن يربط هذه الظاهرة بالإرث الاستعماري ومخلفاته، من مبادئ ثقافية وقواعد ديمقراطية تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية للدولة، مما يعزز الخلل الوظيفي.

وهكذا أصبحت الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين عاملا فعلا في تهديد استقرار العالم والمنطقة المتوسطة على حد سواء، حيث تؤدي الإدارة السيئة، الفساد، استغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة أو عدم وجود محاسبة، والنزاع المدني، إلى تآكل الدول من الداخل وانهيار مؤسسات الدولة في بعض الأحيان. ويمكن ربط انهيار الدولة بتهديدات واضحة، مثل: الأمراض المستعصية، الجرائم المنظمة والنزاعات الإقليمية وما تخلفه من حروب انفصالية وإثنية. هذه الأخيرة هي التي تدفع بآلاف المشردين واللاجئين إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا. وهو ما يزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

بالرغم من أن مؤشرات تصنيف الدول الفاشلة لا تتوفر كليا في الدول المغاربية، وعلى هذا الاعتبار لم تصنف ضمن الدول الفاشلة حسب تقارير 2005، إلا أن معظمها تتميز بالعديد من المشاكل وفي مقدمتها المشاكل الأمنية، غياب الدولة وسيادة القانون، التفاوت في التنمية بين الأقاليم، ارتفاع معدلات الفقر مقابل انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية وتزايد معدلات الهجرة خاصة لدى فئات المتعلمين⁽¹⁾.

والجدول التالي يبين رتب الدول المغاربية في تصنيف الدول الفاشلة الـ 177 حسب تقرير مؤشرات الدول الفاشلة:

¹ - طارق رداڤ، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: شريك دائم أم "المنطقة الحاجزة"، (الجزائر: د.د.ن، د.س.ن)، ص184.

جدول رقم (1): ترتيب الدول المغاربية في تصنيف الدول الفاشلة الـ177 (2005):

السنة الدولة	2010		2011		2012	
	المرتبة	الحالة	المرتبة	الحالة	المرتبة	الحالة
موريتانيا	39	تحذير	42	تحذير	38	تحذير
الجزائر	71	تحذير	81	تحذير	77	تحذير
المغرب	90	تحذير	87	تحذير	87	تحذير
تونس	118	تحذير	108	تحذير	97	تحذير

المصدر: طارق رداق، مرجع سابق، ص185.

يظهر من خلال الجدول أعلاه رتبة دول المغاربية في تصنيف الدول الفاشلة الـ177 حسب تقرير مؤشرات الدول الفاشلة لسنة 2005، بحيث احتلت موريتانيا في هذا التصنيف المرتبة 39 عالميا لتليها بعد ذلك الجزائر في المرتبة 71، ومن ثم المغرب في المرتبة 90 وتونس في المرتبة 118. مما جعلها تصنف كلها في حالة التحذير، وهذا يعود إلى توفر بعض مؤشرات الدول الفاشلة خاصة تلك المتعلقة بارتفاع معدلات الفقر مقابل انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية، هجرة فئة المتعلمين منها نحو الدول المتقدمة بحثا عن شروط أفضل للعيش، كثرة المشاكل الأمنية بسبب انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة، اللاأمن الغذائي، اللاأمن البيئي...الخ.

وتعتبر ليبيا نموذجا عن الدولة الفاشلة بعد "الثورات العربية"، وما نتج عنها من انعكاسات خطيرة بانتشار حالة الإنفلتات الأمني بها. بحيث أصبحت الأراضي الليبية مسرحا لنشاط التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، وفي مقدمتها المتاجرة بالأسلحة.

وعليه يمكن القول أن كافة التهديدات الأمنية التقليدية خاصة تلك المتعلقة بالمشاكل الحدودية فيما بين الدول المغاربية، قد تم تجاوزها بعقد اتفاقيات ثنائية بين هذه البلدان، عملا بمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية والذي ينص على الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي تجاوز الخلافات البينية في المنطقة المغاربية. إلا أن قضية الصحراء الغربية لا تزال إلى حد اليوم تهدد أمن الدول المغاربية سياسيا (تأزم العلاقات السياسية، وبالتالي ضعف القدرة التفاوضية مع الدول الكبرى). واقتصاديا (استمرار تبعية الدول العضوة فيه للخارج، لعدم الاستغلال الأمثل والمشارك لثروات

المنطقة)، وحتى عسكريا (التخوف من المواجهات العسكرية المباشرة بين الدول العضوة في الاتحاد)، لما له من تداعيات وتأثيرات سلبية على تعطيل الإتحاد المغاربي وإعاقته. أضف إلى ذلك توفر الدول المغاربية على العديد من مؤشرات الدولة الفاشلة في تقرير سنة 2005، وقد تجسدت في الحالة الليبية بعد ما عرف إعلاميا "بالربيع العربي"، وما لذلك من تداعيات على الأمن الإقليمي المغاربي والدولي، والناجم عن انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي اعتبرت نتاجا منطقيا عن الانفلات الأمني الذي تعرفه المنطقة في السنوات القليلة الماضية.

ثانيا: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية:

بالرغم مما تتمتع به المنطقة المغاربية من ثروات طبيعية وبشرية هائلة، وكذا موقع إستراتيجي هام إلا أنها قد صنفت من بين الدول المتخلفة، والتي تعاني من تهديدات خطيرة تمس بالفرد والدولة على حد سواء، ومع كون بعض التهديدات تمس كافة الدول، إلا أن هذه المنطقة تعاني منها بحدة أكثر؛ ويرجع بعض الباحثين ذلك إلى أن مصدر هذه التهديدات يعود إلى كثرة المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تعرفها دول المنطقة.

وتتمثل هذه التهديدات في اللأمن الغذائي، التهديدات البيئية، المشاكل الاجتماعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر إلى التهديدات الأمنية التي تمس بأمن الدول المغاربية بشكل خاص، ثم التهديدات التي تمسها وتمس الأمن الدولي على حد سواء، خصوصا وأن العالم الغربي بعد زوال الخطر الشيوعي يعتبر دول الجنوب هي العدو الجديد لها، ومصدر لتهديد أمنها، كون هذا الجزء من العالم يمثل البيئة الخصبة التي تولد مثل هذه التهديدات والمتمثلة في الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

1- أسلحة الدمار الشامل: تعتبر أسلحة الدمار الشامل خطرا يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي، وقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وذلك بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها مثل هذه الأسلحة على المستوى البشري، المادي، البيئي وامتداد تأثيراتها الزمنية والمكانية.

وما زاد من خطورة هذه الأسلحة هو استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي⁽¹⁾.

وعلى هذا، فإن الاحتمال المخيف هو حصول التنظيمات الإرهابية والدول المارقة على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، وتهديدها لأمن واستقرار المنطقة المغربية.

فالدول الكبرى ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من أسرار البرامج النووية لكل من الجزائر وليبيا.

فبالنسبة للبرنامج النووي الجزائري، فقد أقامت الجزائر مفاعلين نوويين للأغراض السلمية بالدرارية وعين وسارة بالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية روجت لمخاوف دولية من استيلاء تنظيم القاعدة على هذه المفاعلات، واستخدمت واشنطن هذه الحجة للضغط على الجزائر لتشديد إجراءات أمنها ضد تنظيم القاعدة حيال المفاعلين النوويين. ما دفع بالجزائر للتدبير بالموقف الأمريكي في المناسبات الدولية، منها قمة واشنطن النووية بدعوة من الرئيس باراك أوباما، وذلك نظرا لكون امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية "مسألة سيادية"، معتبرة أن لكل الدول الحرية والاستقلالية في تطوير قدراتها النووية السلمية، دون العودة إلى استشارة أي طرف دولي. أما بالنسبة لليبيا فقد أقام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بإطلاق برنامج للتسلح النووي والذي تراجع عنه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تجسيدا للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر بتطبيق الحرب الإستباقية. وعلى هذا أظهرت الحكومة الليبية تعاونها فاجأ العالم كله عند تخليها عن برنامج التسلح النووي، كما كشفت الحكومة الليبية عن شبكة دولية إسلامية لبيع التكنولوجيا النووية للدول الإسلامية بقيادة العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان.

2- الإرهاب الدولي كمصدر تهديد أمني في المنطقة المغربية:

يعرف الإرهاب على أنه استعمال العنف أو التهديد باستعماله ضد الأفراد أو الجماعات أو الدولة، بغية تحقيق هدف غير مشروع يؤثر على الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتي أقرها المجتمع⁽²⁾.

¹ - جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص76.

² - محمود حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية العامة، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 2003)، ص104.

وفي تعريف ثورنتون جاء أن: "الإرهاب فعل رمزي يراد منه التأثير في السلوك السياسي، عن طريق وسائل غير عادية تتطوي على استخدام التهديد بالعنف"⁽¹⁾.

وعليه فيمكن تعريف الإرهاب بشكل عام على أنه استخدام التهديد والعنف، من طرف أفراد أو جماعات بهدف التأثير على الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وعن ظهور هذا المصطلح، فإن هناك من يرجعه إلى الثورة الفرنسية. أما الإرهاب الدولي فقد ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، كنوع من أنواع الإرهاب الجديد. وتعد المنطقة المغاربية والمتوسطة عامة من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الحركات الإرهابية نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثروات متنوعة.

فقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول جنوب المتوسط من فقر، حرمان ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة، عدم احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى استبداد أنظمة الحكم فيها، من أجل زعزعة استقرار هذه الدول.

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب. حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلى إرهاب عبر-وطني. وقد كان في كلمة لرئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بليز" (2004) أن قال فيها: "نحن يجب أن نكون متيقظين كليا تجاه التهديد، لأن كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد". وذلك في إشارة منه إلى التهديد الإرهابي. كما ساهمت هذه الأحداث بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، فقد صنف الاتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى لما بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية وبشرية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، مدريد، الهجمات على قطار الأنفاق في لندن (2005) والسيارة المفخخة في مطار غلاسكو...⁽²⁾.

تعتبر المنطقة المغاربية من أكثر المناطق التي تعاني من ظاهرة الإرهاب، بحيث نشأت فيها العديد من التنظيمات الإرهابية خلال السنوات القليلة الماضية. وما زاد الأمر تعقيدا هو ارتباط هذه التنظيمات مع الإرهاب الدولي الذي تقوده جماعات إسلامية متطرفة مهددة لأمن واستقرار الدول الكبرى، وعليه فقد أصبحت هذه المنطقة مصدر تهديد لها خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

¹ - غرانت وردلو، "مشكلة تعريف الإرهاب"، مجلة الكرمل، العدد 69، خريف 2001، ص14.

² - جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص76.

-حسب الرؤية الغربية-، وعلى هذا قامت هذه الأخيرة بإعادة صياغة إستراتيجياتها، والتي تظهر فيها محاربة الإرهاب الدولي في أعلى قائمة الأولويات، ليصبح بذلك العدو الجديد للعالم الغربي.

2-1- تنظيم القاعدة وعلاقته بالجماعات المسلحة في المنطقة المغاربية:

ظهر تنظيم القاعدة في فترة الحرب الباردة بين المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية إثر الاحتلال السوفياتي لأفغانستان من 27 ديسمبر 1978 إلى 5 فيفري 1989، وشارك في هذه الحرب آلاف من المتطوعين من مختلف البلدان الإسلامية إلى جانب الأفغان. فقد وصل عدد المقاتلين في هذه الحرب سنة 1988 إلى 40 ألف متطوع⁽¹⁾.

وكانت هذه الحرب بذلك محفزا لتطوير الفكر الجهادي في أوساط الشباب لدى معظم الدول العربية والإسلامية. ليتم بعد ذلك خلق تنظيم لتجسيد أفكارهم الجهادية، فكانت تلك الحرب بمثابة إطار عام لتمرير الأفكار الجهادية وظهور فكرة الجهاد العالمي، تلك التي أطلقها كل من "عبد الله غرلم" و"أسامة بن لادن" قادة تنظيم القاعدة⁽²⁾.

وتعود تسمية "تنظيم القاعدة" إلى عام 1989 بتأسيس بن لادن مكتب تسجيل عرف بالقاعدة، وهو مكتب خاص بتسجيل المجاهدين وإعلان عائلات ممن يقتل منهم، ومن هنا نشأ اسم التنظيم. والجدير ذكره هو أن معظم مصادر الدراسات الإسلامية تشير إلى أن نواة شبكة القاعدة قد تشكلت في تلك المرحلة بالتحديد⁽³⁾.

وقد أنشأ هذا التنظيم العديد من الفروع في مناطق عدة من العالم الإسلامي، ونذكر منها على سبيل المثال تنظيم الجماعة الإسلامية في إندونيسيا، تنظيم جيش عدن أبين، الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، تنظيم جماعة أنصار الإسلام في كردستان بالعراق، مقاتلي الحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار⁽⁴⁾، الجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية، الجماعة الإسلامية المقاتلة التونسية، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. ما يبين بوضوح أن القاعدة أنشأت العديد من الفروع في المنطقة المغاربية كجزء من العالم الإسلامي، وهو ما جعل من المنطقة تواجه أكبر تحدي أمني لها.

¹ - نعيم التلاوي، الإخوان المسلمون وتنظيم القاعدة -دراسة تاريخية مقارنة-، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الأردن: جامعة اليرموك، 2009، ص 66.

² - نفس المرجع، ص 70.

³ - عبد الباري عطوان، القاعدة: التنظيم السري، (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 52.

⁴ - نعيم التلاوي، مرجع سابق، ص 86.

2-2- التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

تعتبر الجماعة الإسلامية المسلحة بمثابة النواة التي انبثقت منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي كانت تنشط في الجزائر، إلا أنها أخذت بعد ذلك الطابع الإقليمي، بعدما قامت بتغيير اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وقد صرحت قيادة هذا التنظيم أن هذا التغيير قد تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة "أسامة بن لادن". والذي زكى المبادرة وأصدر بيانا عن ذلك، وجاء فيه ما يلي: (بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاصة وعلى المسلمين عامة، بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد ومبايعة أسامة بن لادن، كان لابد أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة، تكون علامة على صحة الوحدة وقوة الائتلاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة)⁽¹⁾، لتصبح بعد هذا التغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلا للقاعدة لها في شمال أفريقيا.

وتعود خلفية هذا التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، إلى رفض الجماعة للمشاريع التي تم اقتراحها من طرف القادة الجزائريين والمتمثلة في الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ورفضها كذلك لدعوة مدني مزراق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ إلى إلقاء السلاح واتهامه بالعمالة للمخابرات⁽²⁾.

فتم الإعلان عن انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة يوم 24 جانفي 2007. وتحولت بذلك إلى القاعدة في المغرب الإسلامي، لتحقيق بذلك رغبة القاعدة في الإشراف على مجموعة من الحركات المتطرفة في المنطقة المغاربية والتنسيق بينها وهي: الجماعة السلفية للدعوة

¹ - عمار جفال، "القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة"، في: مجلة المغرب الموحد، العدد 05، (تونس: دار النشر للمغرب العربي، 17 فيفري 2010)، ص 13.

² - محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2008/2007، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، أكتوبر 2008)، ص 261.

والقتال الجزائرية، الجماعة الإسلامية للقتال الليبية، الجماعة الإسلامية للقتال المغربية، الجماعة الإسلامية المقاومة التونسية.

وعليه يمكن القول، أن تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي سنة 2007، قد وسع مجال سيطرة تنظيم القاعدة في العالم، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة ككل.

وعلى هذا دخلت المنطقة ضمن دائرة اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باعتبارها تصنف في دائرة الدول المصدرة للإرهاب المهدد للأمن القومي الأمريكي، والأمن الدولي عموماً.

خريطة رقم (2): تبين نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي:



المصدر:

A.N.C, «Mirage ou menace au sahel: Al-Qaïda au Maghreb Islamique», Citing: <http://historicoblog3.blogspot.com/2011/01/mirage-ou-menace-au-sahel-al-qaida-au.html>, 05/09/2016, 19:30.

3- الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغربية:

يمكن تعريف الهجرة بشكل عام على أنها انتقال السكان من بلد إلى آخر، بحيث ينتقلون بشكل مؤقت وأحياناً أخرى بشكل دائم، كما ينتقلون أحياناً بشكل جماعي وأخرى بشكل انفرادي⁽¹⁾.

¹– A.N.C, **Le phénomène de l'immigration et les problématiques de l'immigration dans le contexte européen**, Bruxelles: Service sociale des étrangers, d'accueil et de formation ASBL, D.N.C, p3.

وانطلاقا من هذا التعريف يمكن استخلاص أنواع الهجرة من حيث المدة الزمنية (هجرة مؤقتة وهجرة دائمة) ومن حيث العدد (هجرة جماعية وهجرة بشكل انفرادي)، ومن الناحية القانونية (تتقسم الهجرة إلى هجرة قانونية وهجرة غير قانونية).

وقد عرفت ظاهرة الهجرة تطورا منذ القرن التاسع عشر حيث مرت بأربع مراحل؛ فكانت المرحلة الأولى بين عامي 1500 و1800، أما الثانية، فبدأت من 1800 إلى الحرب العالمية الأولى، وهي مرحلة تطور التجارة في أوربا، بحيث تم انتقال حوالي 50 مليون أوربي نحو أمريكا. إضافة إلى كندا، أستراليا ونيوزلندا، كما اعتبرت كذلك مرحلة للنزوح الريفي نحو المدن بفعل التطور الصناعي. أما المرحلة الثالثة فقد امتدت من 1915 إلى 1945، حيث شهدت هجرات أوربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، في حين بدأت المرحلة الرابعة من 1945 إلى يومنا هذا، وتميزت بالشمولية، كما شهدت ارتفاعا كبيرا للهجرة غير الشرعية، مما نتج عنه مشاكل كثيرة⁽¹⁾.

فظاهرة الهجرة قد أصبحت مشكلة مستعصية منذ قرن من الزمن مع ظهور هذا المفهوم حوالي 1880⁽²⁾، لتتفاقم درجة خطورتها في هذه الفترة لشموليتها وارتباطها بالتهديدات الأمنية الأخرى، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبتزايد الهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص في دول عدة من العالم.

أما في شمال أفريقيا، فإن الدول المغاربية تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل مزمن، والتي تعود دوافعها في هذا الفضاء الإقليمي إلى مجموعة من عوامل الطرد المتمركزة في الدول المغاربية، ومجموعة من عوامل الجذب التي تتمركز في دول الشمال المتقدمة خاصة نحو الدول الأوربية، وذلك نتيجة للقرب الجغرافي بينها، والروابط الثقافية الموجودة بين الدول المحيطة بالحوض المتوسطي، وتتمثل هذه الدوافع أساسا في⁽³⁾:

3-1- الدوافع السياسية؛ والتي يمكن حصرها خاصة في الحروب، النزاعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم (العرقية، الدينية والسياسية)، والتي تعد من أبرز الأسباب المؤدية للنزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا، والتي يطلق عليها بالهجرة الاضطرابية أو اللجوء السياسي. وهي الحالة التي تنطبق على ليبيا بعد ما عرف "بالربيع العربي" من جهة، ومن جهة أخرى،

¹ - A.N.C, Le phénomène de l'immigration et les problématiques de l'immigration dans le contexte européen, **op.cit.**, p3.

² - Angeline ESCAFRE DUBLET, **Le "problème" de l'immigration**, texte paru dans la viedesidees.fr, 1^{er} Octobre 2008, p1.

³ - أسامة بوزيد، الحوار الأطلسي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001-2015)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2015-2016، ص ص47-48.

فإن الدول المغربية تعد مراكز عبور للأفارقة نحو أوروبا، بحيث تعد المملكة المغربية نقطة عبور رئيسية للأفارقة القادمين خاصة من البحيرات الكبرى اتجاه إسبانيا، وذلك عبر مضيق جبل طارق، أما الجزائر، تونس وليبيا فتعد هي الأخرى نقاط عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، نحو فرنسا، إيطاليا وإسبانيا. وهو ما يسبب العديد من الخلافات بين الدول المغربية ونظيرتها الأوروبية.

3-2- الدوافع الاقتصادية: يرجع الكثير من الباحثين أمثال الأستاذ تابينو أن السبب الرئيسي للهجرة يعود إلى غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي أدى إلى توسع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تعرف بالدول السائرة في طريق النمو. وبهذا تصبح الدول المتقدمة أقطابا للمهاجرين السريين الراغبين في الرفاهية والتطور. وهي الحالة التي تنطبق على دول غرب المتوسط، فقد وصلت نسبة البطالة في المغرب إلى 21% وفي الجزائر إلى 23.7% وفي تونس إلى 15%. وهذا الضغط على العمل يدفع بالشباب "النزوح إلى الهجرة" خاصة بالطريقة غير الشرعية⁽¹⁾.

3-3- الدوافع الجغرافية: يشكل عامل القرب الجغرافي للمنطقة المغربية من الضفة الشمالية للمتوسط بوابة أوروبا نحو إفريقيا، فقد اعتبر كثير من الباحثين ظاهرة الهجرة خاصة غير الشرعية منها تهديدا للدول الشمالية المستقبلية للمهاجرين، ليس من الناحية الأمنية فحسب، بل هو كذلك تهديد يمسهم في هويتهم وفي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية... في حين أن الدول المغربية، تعاني كذلك من هذه الظاهرة متجسدة في هجرة الأدمغة، وما يسببه ذلك من استمرار التخلف والتقهقر، وكذا غياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على إحداث التغيير والتطور ولحداث الرقي داخل هذه المجتمعات⁽²⁾.

3-4- الدوافع الاجتماعية: دفعت الفوارق في الظروف الاجتماعية للدول بين الضفتي الشمالية والجنوبية في غرب المتوسط إلى تصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية، كما زادت هذه الظاهرة خصوصا بفعل تطور وسائل الإعلام والاتصال، بحيث أصبحت هذه الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم في الشمال، ما يدفعهم للهجرة إليهم طلبا لمستوى معيشي أفضل⁽³⁾.

أضف إلى ذلك عدة دوافع أخرى كدافع التعرف على الثقافات والحضارات الأخرى، خاصة وأن الدول الغربية تروج لثقافتها ولنمط معيشتها كنتيجة لتطور تكنولوجيات الإعلام.

¹ - أوسامة بوزيد، مرجع سابق، ص ص44-45.

² - نفس المرجع، ص48.

³ - نفس المرجع، ص46.

وتجدر الإشارة هنا أن لهذه الظاهرة انعكاسات سلبية على الدول المستقطبة، خصوصا بعد الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم في السنوات الماضية، وتخوف هذه الدول من المهاجرين المسلمين بعد أحداث 11 سبتمبر، كما لها انعكاسات سلبية على الدول المغربية كذلك، خاصة إذا تعلق الأمر بهجرة الأدمغة، دون أن ننسى تأثيراتها على العلاقات فيما بين دول المنطقة المغربية والدول المتقدمة خاصة الأوروبية، بحيث تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية دائما حجرة عثرة في عملية المفاوضات.

4- اللاأمن الغذائي والتهديدات البيئية:

4-1- اللاأمن الغذائي:

تملك دول المغرب العربي بشكل عام العديد من الدعائم الأساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية في هذا القطاع، متمثلة في الموارد المالية الناتجة عن عوائد النفط في كل من الجزائر وليبيا، المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي، إضافة إلى الموارد المائية السطحية والجوفية الكبيرة. وذلك باعتبار أن هذه الدول تطل جميعها على البحر الأبيض المتوسط عدا موريتانيا، وإلى المحيط الأطلسي، خاصة بعد التقدم التكنولوجي في تحلية المياه المالحة. أما في تلك الدول التي تمتد أراضيها إلى الصحراء، فهي تزخر بالمياه الجوفية، أضف إلى ذلك الثروة البشرية الكبيرة من الشباب المغربي.

إلا أنه، ورغم هذه الإمكانيات المادية والبشرية التي تحوز عليها الدول المغربية، إلا أنها تعاني من عجز كبير في توفير الغذاء لشعبها. فمنذ استقلالها إلى يومنا هذا، ورغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي، والتي كانت جميعها تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي⁽¹⁾ غير أنها لا تزال تعاني من عجز في تحقيقه.

فلم تتجاوز مساهمة هذه الدول في الناتج المحلي الزراعي أكثر من 11.50% في الجزائر و9.56% في المغرب سنة 2012. وتتمركز الفجوة الغذائية في الدول المغربية بشكل عام في الموارد الغذائية الأساسية وعلى رأسها الحبوب، على غرار الدول العربية الأخرى⁽²⁾. حيث شكلت المحروقات في

¹ الطاهر مبروكي، "الأمن الغذائي في المغرب العربي"، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، صص 195-198.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير الجامعة العربية: أوضاع الأمن الغذائي العربي"، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2013، ص7.

الجزائر على سبيل المثال أغلبية صادراتها بحصة 96.72% من حجم الصادرات الكلية، في حين شكلت صادراتها خارج هذه المادة 3.28% فحسب سنة 2013⁽¹⁾.

4-2- التهديدات البيئية: بتطور مفهوم الأمن وشموله على البعد البيئي، أصبحت المشاكل البيئية من أكبر التهديدات التي تواجه الدول المغاربية وعلى رأسها التلوث، الكوارث الطبيعية، التصحر، الأمراض المتنقلة... وغيرها.

فبالنسبة للتلوث والذي يتسبب فيه خاصة الانتشار الكبير للقمامة، وما لذلك من تداعيات سلبية على صحة سكان المنطقة، وتسربات الناقلات البترولية العملاقة، فقد تسبب تسرب 650 000 طن سنويا من البترول في خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية، وعلى النشاط السياحي، كذلك يؤدي هذا التسرب إلى ارتفاع كمية CO² التي تلوث الأجواء⁽²⁾ في المنطقة. ومن الأمثلة البارزة عن التسربات البترولية، تسرب المواد النفطية التي تحملها الباخرة المالطية صوفيا والتي تهدد السواحل الشرقية خاصة⁽³⁾.

ومن التهديدات البيئية التي تعاني منها المنطقة المغاربية كذلك نجد التصحر، الذي تسبب في تقلص المساحات الزراعية في دول المنطقة، وبالتالي زيادة الفجوة الغذائية وزيادة تبعيتها الغذائية للخارج.

ففي الجزائر على سبيل المثال، فقد عرفت أراضيها الصالحة للزراعة تراجعاً من حيث المساحة، فقد تقلصت بشكل كبير، فبعدما كانت نصيب الفرد يقدر بـ 0,9 هكتار سنة 1839، أصبح يمثل 0,2 هكتار فقط سنة 2008، وهذا يعود لعدة عوامل طبيعية أبرزها التصحر، إضافة إلى عوامل بشرية. وبالنسبة للكوارث الطبيعية، فقد شهدت المنطقة العديد من الفيضانات والزلازل، كفيضانات باب الوادي التي أحدثت كارثة بيئية كبيرة، تسببت في عودة العديد من الأمراض المتنقلة كالسل، وزلزال بومرداس الذي أحدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث، وما نجم عنها من مخلفات أخرى.

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، "التجارة الخارجية: تراجع الفائض التجاري بنحو 50 بالمائة سنة 2013"، الجزائر: إحصائيات وزارة التجارة، 2013، ص1.

² - بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008، صص 105-106.

³ - ف.ع، "الباخرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية"، الخبر اليومي، العدد 5274، 20 مارس 2008، ص24.

ومن التهديدات البيئية كذلك الحروب وسباق التسلح، حيث لعب هذين العاملين وما صاحبهما من إجراء للتجارب النووية، سواء تلك التي حدثت في اليابسة كما كان الشأن بالنسبة للجزائر، أو في البحر، دورا خطيرا في تلويث البيئة في المنطقة المغربية والمتوسط بشكل عام.

5- الجريمة المنظمة:

تعرف الجريمة المنظمة في السابق باسم جماعات المافيا (مافيا إيطالية، مافيا أمريكية، مافية روسية...)، وقد تم تعريفها من طرف الشرطة الملكية لكندا على أنها: "جريمة يتم اقترافها من طرف ثلاثة أشخاص على الأقل تحقيقا لأهداف مادية"⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول أن الجريمة المنظمة ترتكب من طرف جماعة بغية تحقيق أهداف مادية، أضف إلى ذلك من عدم اعتراف هذه الجماعات بالحدود الوطنية، وهو ما أدى إلى انتشار هذه المنظمات عبر العالم.

فقد انتشرت هذه الظاهرة مع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات اقتصادية وسياسية، من انفتاح وحرية التجارة وتلاشي معظم حدود الدولة وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع، لتتطور الجريمة المنظمة بفعل هذه العوامل وتتحول إلى جريمة عابرة للحدود الوطنية وخطر يهدد كافة دول العالم، وقد شهدت دول المغرب الكبير تنامي هذه الظاهرة لتحل المراتب الأولى في سلم التهديدات الأمنية في المنطقة، وذلك كنتيجة للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها المعطيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية العالمية السالفة الذكر (العوامل الدولية)، والمحلية المتمثلة في فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المختلفة (الفقر، المجاعة، البطالة)، الأمر الذي دفع بأغلبية الشباب خاصة في الانخراط في الجماعات الإجرامية، وازدياد الطلب الجماعي على السلع والخدمات غير المشروعة،

¹ – Gendarmerie Royale du Canada, **Crime organisé**, Canada: Gendarmerie Royale du Canada, été 2004, p1.

والذي يعتبر من أكبر العوامل المساعدة في رواج تجارة المخدرات في المنطقة، ومن أبرز العوامل المساعدة في تفشي الجريمة المنظمة في المنطقة المغربية كذلك، انتشار ظاهرة الفساد. وتعتبر هذه الظاهرة اليوم، من الهواجس التي تهدد أمن الدول المغربية، مع التنامي المتزايد لمختلف أشكال الجريمة المنظمة من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية، إلى التهريب بالأسلحة. تعد المتاجرة بالمخدرات من أخطر النشاطات غير الرسمية بالمنطقة، فحسب العديد من المؤشرات، فإن تجارة المخدرات قد بدأت تتحول من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، ومرورا بالمنطقة المغربية عبر ليبيا والجزائر وهو التحول الناجم عن نقص الرقابة على الحدود. وعليه فإن الدول المغربية تعد منطقة عبور للمتجارة بالهروين والكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. فقد تم حجز 4 أطنان من المخدرات على الحدود الجزائرية المالية، قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتين (500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست)، حيث جاء على لسان إمينوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ما يلي: "إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر قد أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا...".

وقد أخذت ظاهرة الجريمة المنظمة أبعادا أمنية خطيرة لاسيما بعد ارتباطها بتهديدات أمنية أخرى كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والتي أدت إلى خلق توترات بالمنطقة. فالهجرة غير الشرعية القادمة من الدول الإفريقية مرورا بالشمال الإفريقي، ومتجهة نحو الضفة الشمالية للمتوسط تنقل عدة عناصر للإجرام المنظم من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى⁽¹⁾.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بالرغم من تعدد التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية، إلا أن الدول الكبرى لا تهتم إلا بالبعض منها في إطار سياساتها اتجاه المنطقة، كالإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وهي التهديدات التي تشكل خطرا على مصالحها في المنطقة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأخذ ظاهرة الإرهاب الصبغة الدولية، وتحوله ليصبح مصدر تهديد لأمن الدول الكبرى، ليصبح أخطر من ذلك عندما تشابك مع غيره من التهديدات الأمنية الأخرى التي سبق ذكرها.

¹ - بومالك نوال، عبد العالي عبد القادر، الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغربية، نقلا عن الموقع: <http://hdl.handle.net/123456789/480Science Politique>, 2016/07/27, 10:15.

بحيث تهدف كافة المشاريع المقترحة من طرف الدول الكبرى للمنطقة المغربية إلى تحقيق أهدافها ومصالحتها في المنطقة، حتى على حساب أمن ومصلحة الدول المغربية في حد ذاتها في بعض الأحيان.

المبحث الثالث: منظور القوى الكبرى للمنطقة المغربية:

بعدما كانت المنطقة المغربية منطقة نفوذ تقليدية فرنسية لاعتبارات تاريخية وجغرافية، فقد دخل هذا الفضاء في دائرة المنافسة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، لتعظم المنافسة بين الطرفين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في ظل إعلان الولايات المتحدة لإستراتيجية الأمن القومي الجديدة، والتي تقرر تطبيقها لحقبة ما بعد أحداث نيويورك وواشنطن، وهو ما استوجب تخوفا أوروبا من أهداف هذه الإستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بالسيطرة على المنطقة اقتصاديا، عسكريا وأمنيا في إطار حربها ضد الإرهاب الدولي.

كما دخلت في هذه المنافسة الصين بوصفها قوة اقتصادية عالمية بدءا من 2000، وكذلك تعزز الوجود الروسي في المنطقة.

وعليه يتمثل منظور القوى الكبرى للمنطقة في:

أولا: منظور الاتحاد الأوروبي للمنطقة المغربية: تعود دواعي اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المغربية لأسباب تاريخية، حضارية وجيوستراتيجية، وعلى هذا ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة مهيمنة على الساحة الدولية داعية إلى نظام دولي جديد، فقد ازداد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة على منطقة نفوذ بالأساس.

وتتمثل دوافع اهتمام الإتحاد الأوربي بالمنطقة المغاربية في ما يلي⁽¹⁾:

- اعتبار المنطقة المغاربية امتدادا جغرافيا له، إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الطويل للدول الأوربية فيها، والذي تمثل في فترات طويلة من الصراع وفترات أخرى من التعاون والتعايش، وكذا التواصل الحضاري.

- أهمية السوق المغاربية أمام الصادرات الأوربية، وذلك بإقامة مشاريع تنموية من طرف شركات أوربية بالمنطقة، والتي نذكر منها مشروع إقامة أنابيب الغاز المغربي الذي تمر من إسبانيا إلى أوربا والنهر الصناعي العظيم في ليبيا، وما ساهم به من إنعاش برامج الصادرات الأوربية وتحسين القدرة الشرائية في الدول المغاربية، وهو ما جعل أوربا القوة الاقتصادية المؤثرة بدرجة كبيرة في الإقليم المغربي.

- إمداد الاقتصاد الأوربي بالطاقة، وذلك لكون المنطقة المغاربية غنية بالنفط الخام والغاز الطبيعي وكذا المشتقات النفطية منها البلاستيك، الأسمدة، الحديد، الفوسفات واليورانيوم. أضف إلى ذلك دور الفوائض المالية الناتجة عن تصدير نفط الدول المغاربية في خلق فرص واسعة أمام الشركات الأوربية، من فروع المصاريف الأوربية المغاربية إلى جانب شركات الهندسة والمقاولات... الخ.

- ومن الدوافع الأمنية، اعتبار دول المنطقة المغاربية مصدرا للإرهاب، الدولة الفاشلة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، والتي تعتبر مصادر أساسية للتهديدات الأمنية التي حددتها إستراتيجية الأمن الأوربي، والتي أشارت إلى كون هذه التهديدات اللاتماثلية خاصة، من أهم التحديات التي تواجه الأمن الأوربي، خصوصا وأن المنطقة المغاربية تتميز بالقرب الجغرافي لأوربا⁽²⁾.

كل هذه الدوافع خاصة الاقتصادية منها، جعلت من المنطقة المغاربية منطقة نفوذ أوربية بحتة. إلى أنه وفي ظل التطورات الدولية التي عرفت الساحة السياسية الدولية بانهيار الاتحاد السوفياتي، ودخول المنطقة دائرة المنافسة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التغير الذي عرفته سياسة الاتحاد، والذي يعدل في إستراتيجيته اتجاه المنطقة، لتتحول إلى إستراتيجية، مبنية على

¹ - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص160.

² - طارق رداق، مرجع سابق، ص183.

التعاون الاقتصادي أساسا (تجنب القضايا الحساسة)، لتصبح بذلك سياسة مرنة حفاظا على المكتسبات الأوروبية التقليدية في علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية؛ حيث كان من أبرز سماتها⁽¹⁾:

- تفكيك قوة دول الضفة الجنوبية: وذلك من خلال تقسيم دول الإتحاد المغربي، وجعلها طرفا ضعيفا أثناء عملية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي الموحد، وهي في الواقع سياسة أوروبية قديمة عرفت بسياسة "فرق تسد"، إلا أنها تعتبر كذلك سياسة متجددة، وذلك نظرا لتقبل دول الاتحاد المغربي لها واستيعابها.

- إستراتيجية الشراكة: وذلك بتحول الاتحاد الأوروبي من انتهاجه لسياسة التعاون الاقتصادي إلى إستراتيجية الشراكة، وهي إستراتيجية جديدة تجمع بين كل من التعاون الاقتصادي، التعاون السياسي والأمني (إستراتيجية شاملة). حيث يهدف الاتحاد الأوروبي من ورائها إلى إدراك مختلف التحولات والتغيرات الحاصلة بمنطقة جنوب المتوسط، من نمو الحركات الإسلامية المتطرفة، الإرهاب والهجرة غير الشرعية، أضف إلى ذلك الوقوف أمام اهتمام الدول الكبرى بالمنطقة.

لقد تجسدت الشراكة الأوروبية مع الدول المغربية في سلسلة من المشاريع، بدءا بمسار برشلونة عام 1995 الذي جمع بين 15 دولة من الدول المكونة للإتحاد الأوروبي و12 دولة من جنوب المتوسط. ويقوم هذا المسار بالدرجة الأولى على إستراتيجية الاندماج الاقتصادي، المؤسس بدءا بمشروع إقامة منطقة تبادل حر في حدود 2010. كما تناول هذا المسار كذلك الجانب السياسي والاجتماعي، حيث استهدف الأول إقامة حوار أمني يسيره ميثاق من أجل السلام والاستقرار في المتوسط، بهدف جعل منطقة المتوسط تتميز بالسلام والأمن والاستقرار، أما الثاني فقد استهدف إقامة تبادل سوسيو- ثقافي بين صفتي المتوسط تدعيما لمسار الشراكة السياسية والاقتصادية⁽²⁾.

ليبادر الإتحاد الأوروبي بعد فشل هذا المسار إلى تحقيق أهدافه بسياسة أخرى عرفت بمنتهى 5+5 عام 2000.

وقد جمع هذا الحوار بين الدول المشكلة للإتحاد المغربي (الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس وليبيا) وخمس دول من الإتحاد الأوروبي (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا والبرتغال). لتليه بعد ذلك سياسة الجوار الأوروبية، والتي بادر بها الإتحاد الأوروبي عام 2004، والتي تم فيها التركيز على المسائل الأمنية والاندماج الإقليمي، كما تقوم هذه السياسة كذلك على أساس المفاوضات الثنائية بين كل دولة

²- Jean Claude TOURET et Vincent WALLAERT, **Méditerranée 2030: 4 scénarios pour les territoires Méditerranéens**, M.N.C, Institut de la Méditerranée, D.N.C.

من جنوب المتوسط مع الإتحاد الأوربي ككتلة واحدة. ليقدم الإتحاد بعد فشل كل هذه المشاريع السابقة عام 2007 اقتراح مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

ثانيا: المنظور الأمريكي للمنطقة المغربية:

بدأ الاهتمام الأمريكي بالدول المغربية منذ نيل هذه الأخيرة استقلالها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وقد اشدت ذلك خصوصا في ظل التنافس الذي عرفه العالم بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، وذلك لاستمالة هذه الدول لأحد المحورين الشرقي الشيوعي أو الغربي الرأسمالي. فكانت السياسة الأمريكية واضحة في دعوة الدول المغربية إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي والانخراط في الاقتصاد العالمي، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استمالة كل من المملكة المغربية وتونس، وبالمقابل نجحت السياسة السوفياتية في استمالة كل من الجزائر وليبيا.

ثم تطور اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة المغربية بعد نهاية الحرب الباردة وانحياز الإتحاد السوفياتي نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة إليها.

لتدخل بذلك في دائرة المنافسة على المنطقة مع الإتحاد الأوربي والصين وروسيا؛ لكونها أكبر قطب في العالم، لتتنافس في ذلك مع الإتحاد الأوربي خاصة فرنسا باعتبار الدول المغربية خاضعة تاريخيا للنفوذ الفرنسي. وبرز هذا التطور عبر المقترح الأمريكي للشراكة مع الدول المغربية، والذي أطلق عليه "مشروع إيزنستات"، حيث اعتبر المشروع المنافس لمشروع الشراكة الأور-متوسطية لعام 1995⁽¹⁾.

إلا أن اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أهمية المنطقة المغربية، لا يعود إلى هذه الحقبة من الزمن وإنما إلى فترة الحرب العالمية الثانية، لاعتبار المنطقة موقعا يمكن التحكم من خلالها في المدخل الغربي للبحر المتوسط وقربه من أوربا (على بعد 14 كم فقط من أوربا)، مع وجود إمكانية تعويض فقدان دول المحور لإسبانيا لتحالف الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية، وتعويض فقدان الجغرافي لإيطاليا المشاركة في الحرب مع ألمانيا، أضف إلى ذلك احتلال فرنسا من طرف ألمانيا في تلك الفترة.

¹ - مجيد كامل حمزة، "العلاقات المغربية-الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول عام 2001"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، د.س.ن.

وعليه تبين للولايات المتحدة الأمريكية إلى أي حد يشكل الموقع الإستراتيجي للدول المغربية أهمية بالغة لها، وبالتالي أصبح من غير الممكن لها الاستغناء عنها.

ليتضاعف اهتمامها بالمنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث سترتبط بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو الاهتمام الذي تأكد من خلال المبادرات الأمريكية للشراكة مع الدول المغربية (مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، الشرق الأوسط الكبير).

ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة إلى عدة عوامل، والتي كثفت من أجلها روابطها الاقتصادية، السياسية والأمنية معها؛ وتتمثل هذه العوامل أساسا في:

- اعتبار المنطقة المغربية نقطة اتصال إستراتيجية وطبيعية بكل من الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء والمحيط الأطلسي، كما تشكل المنطقة حزاما إستراتيجيا مترابطا مع المصالح الأمريكية عبر أوروبا، إفريقيا وآسيا.
- تأمين معبر في البحر الأبيض المتوسط عبر سواحل الدول المغربية.
- ضمان استقرار المنطقة ومنع أي توتر إقليمي من شأنه أن يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة. وتعتبر إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية ضمانا لاستقرار المنطقة.
- تمتع المنطقة بمقومات اقتصادية هائلة خاصة الطاقوية منها، والتي تشكل أهم الرهانات الاقتصادية الأمريكية، كما تشكل هذه الدول كذلك سوقا استهلاكية واسعة للمنتجات الأمريكية.
- تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة في تضاعف الدور الإستراتيجي للمنطقة، كما أن تزايد دور الجزائر الإستراتيجي السنوات الأخيرة، نظرا لكونها عضوا لا غنى عنه في الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، وهو التهديد الذي اندمج بالرهان الاقتصادي الأمريكي⁽¹⁾.

¹ - مريم منصوري، التنافس الأوربي-الأمريكي-الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بائنة: جامعة الحاج لخضر، 2013-2014، ص 64-65.

ثالثا: المنظور الصيني والروسي للدول المغربية:

1- المنظور الصيني للدول المغربية:

تعود محاولات الصين في أن تصبح قوة اقتصادية كبرى بارزة في الساحة الدولية إلى عام 1978، بعد أن تم التخلي عن أيديولوجية الثورة الثقافية التي أعلنها الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ"، وتبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي والإصلاح، بإعطائه الأولوية للنمو الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية، وهو ما سمح للصين بأن تحقق نتائج باهرة في المجال الاقتصادي. ما جعل المختصون يتنبئون بأن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا صينيا، تنصدر فيه الصين الاقتصاد العالمي.

أما عن العلاقات المغربية-الصينية، فإن هذه الأخيرة لم تكن مهتمة بإنشاء علاقات مع الدول المغربية وكل الدول الإفريقية الأخرى بشكل عام في الفترة الاستعمارية. وحتى بعد أن استعادت منصبها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد استمر الوضع على حاله باستثناء علاقاتها مع الجزائر.

لنترسخ العلاقات الصينية-الإفريقية وتأخذ منعطفًا جديدًا عام 2000 بتأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، والذي شكل آلية فعالة للحوار الجماعي، وملتقى مهما للتعاون بين الصين وإفريقيا، بما فيها الدول المغربية.

ويعود سبب اهتمام الصين بالمنطقة المغربية للعوامل التالية:

- اعتبار الدول المغربية وإفريقيا بشكل عام مصدرا هاما للتزود بالموارد الطبيعية والمواد الأولية التي تحتاج إليها الآلة الاقتصادية الصينية.

خصوصا وأن خبراء الطاقة كانوا قد أشاروا إلى أن الواردات النفطية الصينية من آسيا قد أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجاتها، في ظل زيادة استهلاك الصين الموسع لهذه الموارد، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على موارد دول الشرق الأوسط باستثناء إيران، أضف إلى ذلك اكتشاف أن بحر قزوين لا يحتوي إلا على حوالي 2% إلى 4% من حجم الاحتياطي العالمي.

- تخوف الصين من المشاريع الأمريكية في منطقة القوقاز مثل GUUAM، الذي تم تأسيسه في 1996. وهي المشاريع المدعمة من طرف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا؛ والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري بين أعضائها، بالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية (مكافحة الإرهاب وحل النزاعات المحلية)، إلا أن هدفها الأساسي هو بناء شبكة إمدادات للطاقة، تكون مستقلة عن روسيا وبدعم من حلف شمال الأطلسي.

وعليه تعتبر بكين هذه المنظمة كأداة تستخدمها واشنطن ضد موسكو ويمكن أن تشمل مستقبلا الصين، وبالتالي الدول الإفريقية بما فيها الدول المغربية (ليبيا والجزائر)، وهو ما سيمكنها من الحد من تبعيتها الطاقوية⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس، فقد عملت الصين على تطوير علاقاتها مع الجزائر في مجال البترول، حيث فازت الشركة الصينية "صينو كيت" بمشروع إصلاح حقول "زارزاتين" في أكتوبر 2002، كما وقعت المجموعة الصينية للبترول "تيرو" مع الجزائر اتفاقية لبناء أول مشروع موحد في مجال البترول في 2003 بحوض الشريف ومناطق أخرى.

2- منظور روسيا للدول المغربية:

برز الاهتمام الروسي بالمنطقة المغربية بشكل واضح، بعدما تمكنت روسيا بقيادة الرئيس بوتين بعد استلامه السلطة مباشرة مع نهاية 1999 من إخراج روسيا من حالة اللاستقرار والمشاكل الاقتصادية التي كانت تعيشها، كنتيجة لقيامه بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 2000، أراد من خلالها إعادة روسيا إلى مكانتها الدولية السابقة، حيث ساعدته في ذلك ظروف دولية متمثلة في الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى حاجة المجتمع الدولي إلى خدمات روسيا في مجلس الأمن، وذلك نظرا لأهمية موقعها الجغرافي وقدراتها المختلفة.

وتمثلت دوافع الاهتمام الروسي بالمنطقة المغربية في هذه الفترة، فيما يلي:

- تحريك التبادلات التجارية التي تراجعت بشكل كبير مع الدول العربية بما فيها الدول المغربية، وذلك من خلال إعادة إحياء الاتفاقيات التجارية التي كانت تربط الإتحاد السوفياتي سابقا مع هذه الدول.

- تأكيد حضور روسيا على الساحة الدولية وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في مجال تصدير السلاح، لكون هذه المنطقة من أكثر المناطق استيرادا للأسلحة في العالم؛ فقد وقعت موسكو صفقة لتزويد الجزائر بأسلحة متطورة بقيمة 7.5 مليار دولار، منافسة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

¹ - ريمة كاية، العلاقات الأمريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بآنتة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011، ص ص 154-156.

² - ناصر زيدان، دور روسيا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص ص 196-212.

وعليه، وبمقارنة دوافع اهتمامات القوى الاقتصادية بالمنطقة المغربية يظهر أن الدوافع الأمريكية والأوروبية دوافع اقتصادية وأخرى أمنية، في حين دوافع الروسية والصينية دوافع اقتصادية محضة.

خلاصة الفصل الثاني:

تتميز المنطقة المغربية بمجموعة من الخصائص الجيوسياسية والإستراتيجية والاقتصادية، وهو ما جعل منها محل اهتمام القوى الكبرى. فالأهمية الجيوسياسية للمنطقة تكمن خاصة في إطلال الدول المكونة لها على البحر الأبيض المتوسط، بحيث تعتبر الدول المتوسطية مركزا للقوة العالمية منذ القديم وفي العقد القادم، وهذا ما أكده العديد من علماء الجيوسياسية، أضف إلى ذلك كون المنطقة بوابة إفريقيا من أوروبا، كما تشكل المنطقة المغربية الجزء الجنوبي لمنظمة الحلف الأطلسي، بمعنى أن كل ما يحدث من حالات لا استقرار في المنطقة سيؤثر سلبا على أمن كل الحلف.

أما الأهمية الاقتصادية للمنطقة، فتظهر بامتلاكها لمجموعة من الإمكانيات والموارد الاقتصادية، والتي تتمثل في الإمكانيات الزراعية، الموارد المعدنية والطاقوية بالإضافة إلى موارد أخرى كالطاقة الشمسية وغيرها.

وعليه فإن الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول المغربية تتميز بتنوعها وتوزعها بطريقة متفاوتة. بحيث تعتبر كل من الجزائر وليبيا دولتين طاقيتين لكونهما غنيتين بالنفط والغاز بالدرجة الأولى. كما يعتبر كل من المغرب وتونس دولتين سياحيتين، في حين تعرف موريتانيا بكونها غنية بمعدن الحديد. هذا بالإضافة إلى توفر هذه الدول على موارد معدنية وموارد متجددة وموارد أخرى، ما يمكن أن يجعل منها قوة اقتصادية في العالم، في حال ما إذا اتحدت لتنافس التكتلات الاقتصادية الكبرى، على غرار الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تفضل وعلى عكس أوروبا، التعامل مع دول المنطقة كاتحاد إقليمي حفاظا على مصالحها في المنطقة، والحصول الامتيازات فيها، في ظل تنافسها مع الإتحاد الأوروبي.

إلا أن الدول المغربية، وكغيرها من دول العالم الثالث، تعاني من عدة تهديدات أمنية تحول دون تحقيق تقدمها الاقتصادي، وأكثر من ذلك فإن هذه المخاطر، تهدد أيضا أمن الدول الكبرى خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وظهور الإرهاب الدولي الذي شجع على نشوء تنظيمات إرهابية بالمنطقة، وأخطر من ذلك ارتباطه بتهديدات أمنية أخرى، على غرار تهريب البشر أو التجارة بالأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة.

ويظهر من خلال هذا العرض أن التهديدات الأمنية الحالية التي تشهدها المنطقة المغاربية تتميز بكونها متعددة وتشمل تهديدات تقليدية وتهديدات جديدة أخرى لاتماتلية. حيث أنه ومن التهديدات التقليدية، نجد خاصة قضية الصحراء الغربية كنزاع إقليمي مزمع يعود إلى سنة 1975 وتأثيراته السلبية على التجربة التكاملية المغاربية، إضافة إلى تأثيراته السلبية كذلك على المصالح الأمريكية، التي سبق وأشرنا إلى أنها تفضل التعامل مع دول المنطقة كإتحاد إقليمي. وهذا بالإضافة إلى كثرة معايير الدولة الفاشلة لدى دول المنطقة، بحيث تعتبر ليبيا نموذجا عنها لتطابق كافة معاييرها عليها بعد "ثورات الربيع العربي".

أما عن التهديدات الجديدة التي تشهدها المنطقة فهي متعددة، خاصة تلك المتعلقة بالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. ويتطور مفهوم الأمن وشموله لأبعاد أخرى كالأمن الغذائي، الأمن البيئي والأمن الصحي، فقد توسعت التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية، باعتبارها أنها تعاني من اللأمن الغذائي ومن المشاكل الاجتماعية، إضافة إلى اللأمن البيئي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه وبالرغم من تعدد التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية، إلا أن الدول الكبرى لا تهتم إلا بتلك التي تمس بمصالحها فقط بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك في إطار سياساتها اتجاه المنطقة، كالإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وهو الاهتمام الذي تنامي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأخذ ظاهرة الإرهاب للصبغة الدولية، ليصبح بذلك مصدر تهديد أساسي لأمن الدول الكبرى، خصوصا عندما يلتقي مع التهديدات اللاتماتلية التي سبقنا في ذكرها.

فسياسات الدول الكبرى إذن (الأوربية والأمريكية)، وبالرغم من شموليتها في أغلب الأحيان لنواح مختلفة، إلا أن أهدافها الأساسية تبقى أمنية بحتة، خصوصا تلك السياسات الأوربية الموجهة إلى المنطقة.

أما عن منظور الدول الكبرى للمنطقة؛ فبعدما كانت المنطقة المغاربية منطقة نفوذ تقليدية فرنسية لاعتبارات تاريخية وجغرافية، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية دائرة المنافسة عليها بعد الحرب الباردة، لتتعاضم المنافسة بين الطرفين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في ظل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة لما بعد هذا التاريخ، وهو ما زاد من التخوف الأوربي من أهداف هذه الإستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بالسيطرة على المنطقة اقتصاديا، عسكريا وأمنيا في إطار الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب الدولي.

كما دخلت في ظل هذه المنافسة كل من الصين كقوة اقتصادية عالمية بدءا من 2000، وكذلك تعزز الوجود الروسي في المنطقة، رغبة منها في استعادة مكانتها الدولية. وعلى هذا أصبحت المنطقة محل أطماع الدول الكبرى تماما كما كانت منذ قرون مضت، بحيث تشترك هذه الأخيرة في دوافعها الاقتصادية اتجاه المنطقة، وهذا يرجع لأهمية المنطقة من الناحيتين الجيوإستراتيجية والاقتصادية. وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تجاوز خلافاتها مع دول المنطقة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الأمنية، العسكرية والاقتصادية، من خلال الاستعانة بمجموعة من الآليات، والتي تدخل في إطار إستراتيجيتها لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الفصل الثالث:

المحاور الكبرى للإستراتيجية
الأمريكية في المنطقة المغاربية

تمهيد:

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال السنوات القليلة الماضية قد بدأت باتخاذ عدة خطوات تحاول من خلالها تجاوز المسائل الخلافية بينها وبين الدول المغاربية، والتي تتراوح بين خلافات حادة متعلقة بثوابت هذه الدول وخلافات سطحية متعلقة بمسائل ثانوية.

ومن بين هذه الخلافات نذكر على سبيل المثال؛ تلك المتعلقة بتثويته الدين الإسلامي، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي تعمل الدول الغربية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على الترويج له، من خلال الحديث عن صدام الحضارات، ومحاولة الخلط بين المقاومة والإرهاب لتبرير الاحتلال الأمريكي للعراق. فضلا عن الاختلافات حول قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

ولعل ضعف جامعة الدول العربية وضعف مكانة الدول المغاربية فيها، قد حال دون اكتساب هذه الدول لمحددات القوة والضغط على واشنطن، لإجبارها على احترام القوانين والمواثيق الدولية التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، إضافة إلى تلك التي تناول موضوع الإرهاب والمقاومة ولو أنها لم تتوصل إلى تحديد تعريف دقيق له.

أضف إلى ذلك إدراج كل من الجزائر وليبيا في القائمة السوداء للدول المتضمنة لخطر الإرهاب على المطارات الأمريكية، فضلا عن التقارير السوداء التي تنشرها مراكز التفكير (Think Tanks) ومراكز الدراسات الأمريكية حول قضايا حقوق الإنسان في هذه الدول -المغاربية-، واستعمال ذلك كوسيلة ضغط عليها، وذلك بمطالبتها بوقف الخروقات التي تعرفها هذه الدول -حسب هذه التقارير- في ما يخص هذا الموضوع.

من جهة أخرى، فإن الدول المغاربية تظل تجري مباحثات مع الولايات المتحدة فيما يخص قضايا السجناء ذوي الأصول المغاربية في غوانتانامو، والمعروف باختراقاتها الفادحة لكل قانون إنساني، وتطالبها باستمرار بإطلاق سراحهم، إضافة إلى مطالبتها باحترام حقوق المسلمين من أصول مغاربية في أمريكا.

تضيف الولايات المتحدة إلى كل ذلك؛ البرامج النووية لكل من الجزائر وليبيا. فقد شيدت الجزائر على سبيل المثال مفاعلين نوويين للأغراض السلمية بدرارية وعين وسارة، بالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن الأمريكيين يروجون لمخاوف دولية من استيلاء تنظيم القاعدة على هذه المفاعلات، واستخدام هذه الحجة لمضايقة الجزائر... الخ.

لكن وبالرغم من تعدد الخلافات بين الدول المغربية والولايات المتحدة، إلا أن هذه الأخيرة تعمل من خلال مجموعة من الآليات على تجاوزها، وذلك تحقيقاً لأهداف إستراتيجيتها لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بالنظر لأهمية المنطقة أمنياً واقتصادياً بالنسبة إليها. بحيث تكمن أهم أهداف الأمريكية في المنطقة في التعاون العسكري والأمني من قبل حكومات الدول المغربية لمحاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، السيطرة على موارد هذه الدول، باعتبارها بوابة للقارة الإفريقية الغنية بالموارد ومعبراً هاماً لهذه الموارد التي تحتاج إليها الصناعة الأمريكية، إضافة إلى تحجيم دور كل من الإتحاد الأوروبي وعلى رأسه فرنسا، الصين وروسيا.

وعلى هذا الأساس، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الآليات الأمنية، العسكرية والاقتصادية وكذا السياسية المعتمدة من طرف الولايات المتحدة لحماية مصالحها في المنطقة المغربية، والتي تشكل المحاور الكبرى للإستراتيجية الأمنية الأمريكية بالمنطقة.

المبحث الأول: الآليات العسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

تعتبر الدول المغربية على غرار الدول الإفريقية الأخرى ساحة تنافس إستراتيجي في العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والصين، وذلك في ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة بين هذه الدول⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية لتنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة، بغية حماية مصالحها الأمنية والعسكرية وحتى الاقتصادية والسياسية منها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغربية على الصعيد الأمني قد تناما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إطار حريها ضد الإرهاب وقيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

فقد جاء على لسان وزيرة الخارجية السابقة "كوندليزا رايس": "إن تهديدات اليوم لا تأتي من الجيوش الجرارة بمقدار ما تنبع من عصابات صغيرة ضبابية من الإرهابيين، ولا تصدر من دول قوية بمقدار

¹ - بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، نقلاً عن الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>، 2016/08/16، 19:50.

ما تأتي من دول مفلسة، حيث أنه لا شك بأن أمريكا بعد 11 سبتمبر تواجه تهديدا وجوديا لأنها لا يقل عن الحرب الأهلية أو الحرب الباردة". وفي مقام آخر قالت: "إن الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأقوى في العالم تقع على عاتقها مسؤولية العمل على جعل العالم أكثر أمنا، حيث أنه ليس ثمة شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم بلدا معيناً بانتظار التعرض للهجوم قبل يصبح قادرا على التعامل مع تهديدات وجودية"⁽¹⁾.

يتبين من خلال تصريحات راييس أن التهديدات الأمنية اليوم، ليست تهديدات تماثلية تقودها جيوش نظامية، وإنما تهديدات ذات طابع مختلفة، وذات أشكال متعددة، على غرار الجماعات الإرهابية التي تنشأ في بيئات الدول الضعيفة وتهدد أمن الدول الكبرى.

وعلى هذا الأساس، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها محاربة هذا التهديد، باعتبارها الدولة الأقوى في العالم في إطار شنّها الحرب الإستباقية على الإرهاب.

وبذلك، وبنشوء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مهددة المصالح الأمريكية، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عبر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية.

من هنا، فإن المقاربة الأمريكية للأمن في المنطقة المغاربية، تقوم على نمطين من المصالح، هما⁽²⁾:

- المصالح المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وذلك لمعالجة الإيديولوجيات الراديكالية بظهور القاعدة في المغرب الإسلامي الداعية إلى استخدام العنف ضد الوجود الأمريكي، من منشآت وأفراد في المنطقة، وكذلك معاداة الدول المؤيدة لهذا التنظيم سواء بالفعل أو بالقول.
- المصالح المتعلقة بالنفوذ العسكري الأمريكية في المنطقة، بحيث تشير إلى التواجد العسكري والتنسيق الإستراتيجي، وحتى الوصول إلى درجة التبعية الإستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية.

وتتمثل هذه الآليات في:

¹ - حمد الأمين بن عايشة، "الهندسة السياسية الأمريكية.. مشروع القرن الجديد"، نقلا عن الموقع:

www.djazairnews.com/djazairnews/27369، 2016/08/06، 19:55.

² - حمد الأمين بن عايشة، مرجع سابق.

أولاً: قيادة الأفريكوم:

حيث جاء في تصريح أدلت به "كلوديا أنياسو" مديرة الدبلوماسية العامة والشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي:

"بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية، من خلال إنشاء قاعدة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال قيادات عسكرية أخرى، القيادة الأوربية، القيادة الوسطى، قيادة المحيط الهادي"⁽¹⁾.

يظهر من خلال هذا التصريح أن الإدارة الأمريكية ترى بضرورة إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بالقارة الإفريقية تتكلف بشؤونها، وتجنبها التعامل معها عن طريق قيادات عسكرية أمريكية أخرى على غرار القيادة الأوربية، القيادة الوسطى، قيادة المحيط الهادي، وذلك نظرا لأهمية إفريقيا بالنسبة إليها من الناحية الإستراتيجية.

وانطلاقا من هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرجعت إنشاء هذه القيادة إلى مشكلة البيروقراطية وصعوبة توزيع المهام المتعلقة بالقارة بين القيادات العسكرية الثلاث السابقة الذكر، وما لذلك من صعوبات تقف عائقا أمام حل كل الأزمات والتهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، خصوصا وأن القارة تعاني من العديد من الأزمات.

وتعتبر قيادة الأفريكوم تجسيدا لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي ظهر في 1997، وهو مشروع أنتجه "براميل الفكر" الأمريكية ومولته "شركة برادلي"، ومن أعضاء هذا المشروع "دونالد رامسفيلد" و"ديك تشيني" ونخبة المركب الصناعي الأمريكي والشركات النفطية العملاقة... الخ⁽²⁾.

وهذا يشير بوضوح إلى أن هذا المشروع لا يهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية أمنية محضة في إطار شن حرب إستباقية ضد الإرهاب، وإنما جاء تحقيقا لأهداف اقتصادية كذلك، ويتضح ذلك من خلال الأعضاء المشاركة في صياغته على غرار الشركات النفطية المنافسة، خاصة منها الشركات الصينية وشركات الإتحاد الأوربي في إفريقيا عامة والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص.

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 135.

¹ - Johannes F., «Etats-Unis: nouvel impérialisme en Afrique», citing: <http://euro-synergies.hautetfort.com/archive/2008/01/12/creation-de-l-africom.html>, le 02/08/2016, a 16:30.

² - حمد الأمين بن عايشة، مرجع سابق.

إضافة إلى المركب الصناعي العسكري الأمريكي، الذي يسعى لتحقيق مكاسب تجارية هائلة، والاستفادة من الأزمات المتوالية على القارة.

انطلاقاً من هذا إذن، أعلنت واشنطن عن إنشاء قيادة الأفريكوم «AFRICOM» أو «American Africa Command» يوم 30 سبتمبر 2007، والتي تمثلت في وحدة عسكرية بآلاف من الجنود تحت إمرة الجنرال "ويليام كيب وولد"، مهمتها الحفاظ على المصالح الإستراتيجية، الطاقوية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد تزامن إنشاء هذه القيادة مع تمركز المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا قبل إنشاءها بسنوات قليلة.

وبدأ العمل الفعلي للقيادة في الفاتح من أكتوبر 2008، انطلاقاً من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا، وهو مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية بعد رفض الجزائر ذلك، لاعتباره تصرفاً يمس بسيادتها.

ويعتبر إنشاء قاعدة (الأفريكوم) خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية، وهو ما ترفضه رفضاً باتاً أغلب الدول المعنية.

وتكمن وراء إنشاء مثل هذه القيادة مجموعة من الأهداف المباشرة وأخرى غير المباشرة، كما يلي:
فالأهداف المباشرة لإنشاء قيادة الأفريكوم تتلخص كالآتي⁽¹⁾:

- القضاء على تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
 - ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للآزمات الناشئة، حيث أن عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.
 - التعاون مع دول إفريقية محددة لخلق بيئة لا تستقبل ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة الدمار الشامل.
 - حماية الأفراد من الأمراض المعدية.
- ويمكن تلخيص الأهداف غير المباشرة لنشوء قاعدة الأفريكوم في:
- الحفاظ على المصالح الإستراتيجية والطاقوية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية.
 - تقليص نفوذ القوى الدولية الأخرى وتحجيم دورها (الإتحاد الأوربي والصين). فقد تزامن إنشاء القيادة مع تعاظم المصالح الاقتصادية الصينية بإفريقيا.

¹ - مريم براهيمى، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على المنطقة المغاربية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011-2012، ص ص 136-137.

بحيث وصل عدد الصينيين المقيمين في إفريقيا أثناء إنشاء القاعدة حوالي 600000 صيني بصفتهم عمال، أضيف إلى ذلك حجم الاستثمارات الصينية التي قدرت بملايين الدولارات⁽¹⁾. وقد حدد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش المهام الرسمية لقيادة الأفريكوم في خطابه في فيفري 2007، أثناء إعلانه إنشائها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وقد تمثلت هذه المهام في⁽²⁾:

- إدارة العمليات العسكرية في إفريقيا.
 - مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
 - زيادة مهارات الشركاء في الحرب على الإرهاب.
 - احترام حقوق الإنسان.
 - دعم المنظمات الإفريقية.
 - تقديم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
 - إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- وعليه يمكن القول أن قيادة الأفريكوم هي تجسيد للحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب في القارة الإفريقية بشكل عام، تحمل في طياتها الكثير من الأهداف التي تسعى إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة على منابع النفط والبتروال والثروات الأخرى، ومراقبة الممرات البحرية وكذا مواجهة التوسع الصيني وحصر الاتحاد الأوربي ومواجهة المد الإسلامي، وليس حماية القارة بما فيها المنطقة المغربية- من خطر الإرهاب، وإنما هو إعلان رسمي عن الخطط الأمريكية التي تعتمد إلى تطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ثانيا: التعاون العسكري الأمني الأمريكي-المغربي:

ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في إجراء تعديلات كبرى على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، إذ ركزت هذه الأخيرة على محاربة الإرهاب كأولوية تستلزم التحرك ضدها للدفاع عن أمن الولايات المتحدة والحفاظ على مصالحها الحيوية عبر العالم، فأشركت في حربها العديد من الدول العربية والإسلامية بما فيها الدول المغربية، من خلال إقامة علاقات ثنائية مع دول المنطقة للتعاون في الميدان العسكري والأمني خاصة مع المملكة المغربية والجزائر.

¹ - Johannes F., **op.cit.**

² - مريم براهيمى، مرجع سابق، ص 137.

1- التعاون الأمني الأمريكي-المغربي:

لطالما تميزت العلاقات المغربية الأمريكية بالتعاون في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الأمني منذ استقلال المغرب في 1956.

على اعتبار أن أمن المغرب كان ولا يزال يتمثل في حماية الوحدة الترابية وضمان الاستقرار، وارتباطه كذلك بطبيعة السياسة المتبعة على المستوى الدولي بتبنيها الأيديولوجية الليبرالية، وتماشى النظام المغربي في عهد "حسن الثاني" و"محمد السادس" مع المصالح الأمنية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية. فمنذ حصول المغرب على استقلاله نهج سياسة التحالف مع المعسكر الغربي، للحصول على المساعدات العسكرية والدعم السياسي لحماية المصالح الحيوية للمغرب.

فعلى هذا شكل الجانب العسكري المحرك الرئيسي للتحرك الخارجي، حيث هدف المغرب من خلال ذلك، وبشكل رئيسي إلى تأمين دفاعاته عبر تحديث ترسانته العسكرية وهو الهدف الذي كان يتطلب دعما عسكريا خارجيا. ونظرا لسياق الحرب الباردة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأول للمغرب. أما الدوافع الأمريكية فقد تمثلت في التواجد العسكري في المتوسط والشواطئ الغربية الإفريقية للأطلسي، وفي بناء قواعد عسكرية أمنية تساعد في ترصين إطار الأمن القومي الأمريكي، والحاجة لمنطقة جيواستراتيجية للتدخل السريع لضمان سلامة خطوط الملاحة للإمدادات النفطية عبر المتوسط والأطلسي. ومن هنا توج التقارب المغربي-الأمريكي في المجال الأمني بتشكيل لجنة عسكرية بين البلدين⁽¹⁾.

وبعد أحداث 11 سبتمبر، أثر تنامي ظاهرة الإرهاب على العلاقات الدولية بما فيها العلاقات المغربية-الأمريكية بحيث لم تسلم هذه الأخيرة من تداعيات هذه المرحلة، فقد تبين أن التعاون والتنسيق الأمني المغربي-الأمريكي بدأ يحضى بالأولوية على باقي أشكال التعاون الأخرى، فالإرهاب والتطرف الديني يعتبر من أهم القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعلانها الحرب على الإرهاب وحركات الإسلام السياسي في المنطقة⁽²⁾.

¹ - مجيد كامل حمزة، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول عام 2001 وآفاقها المستقبلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، د.س.ن، ص ص 127-128.

² - نفس المرجع، ص 126.

وعليه، فقد تم إدخال المغرب ضمن ترتيب أمني وإستراتيجي جديد خصوصا بعد تعرضه لهجمات إرهابية من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فتعززت الصلات الأمنية بين البلدين لتتواصل الجهود المشتركة بينهما لمكافحة هذه الظاهرة من خلال⁽¹⁾:

- إجراء مناورات عسكرية أمريكية-مغربية بالساحل الأطلسي، عرفت بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.
- مساعدة المغرب للولايات المتحدة الأمريكية في حربها في أفغانستان والعراق بإرسال ضباط الاستخبارات المغربية للمساعدة بالكشف عن أعضاء القاعدة من أصول مغربية، وذلك نظرا لاستخدام تنظيم القاعدة للمملكة المغربية كقاعدة لاستقطاب مسلحين من العراق وأفغانستان والصومال.
- تقوية الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الإستخباراتية والتنسيق الأمني مع المغرب، حيث نتج عن ذلك وجود قواعد منتظمة للتعاون بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، فقد كشف المغرب في هذا الصدد عما يعرف بالخلية النائمة التابعة لتنظيم القاعدة في 12 ماي 2002، وإجهاض مخططات لضرب السفن الأمريكية العابرة من مضيق جبل طارق⁽²⁾.

2- التعاون العسكري والأمني الأمريكي-الجزائري:

عرفت العلاقات السياسية الأمريكية-الجزائرية بشكل عام والعلاقات الأمنية العسكرية بشكل خاصة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فبعدما كانت العلاقات السياسية متعثرة في فترة الستينيات والسبعينيات خاصة في فترة حكم الرئيس "هوارى بومدين"، وذلك لانتهاج الجزائر السياسية الاشتراكية في سياق الحرب الباردة، لتدخل مرحلة الاضطراب والغموض في الفترة الممتدة من 1992-1995، حيث تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها التعاون في الميدان الأمني واكتفت بالتركيز على السياسات الدنيا (التعاون الاقتصادي) خاصة مع بداية فترة حكم الديمقراطيين مع بن كلينتون. أخذت هذه العلاقات بالتطور، والدخول في مرحلة التطبيع الجزئي، والممتدة من 1995-1998، مع مجيء اليامين زروال إلى الحكم، حيث أعادت الولايات المتحدة علاقاتها مع الجزائر. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، كون النظام الجزائري آنذاك لم يتمكن من تحقيق الإصلاحات المطلوبة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لتتخذ هذه الأخيرة إجراءات أمنية تنص على حظر بيع الأسلحة للجزائر.

¹ - مجيد كامل حمزة، مرجع سابق، ص 129.

² - المصطفى منار، "البعد الجيوبوليتيكي للمغرب والولايات المتحدة الأمريكية"، نقلا عن الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17286>، 10:05، 2016/08/11.

لنتأكد بعد ذلك في 1996 بأن هذه الأخيرة هي دولة محورية، واستقرارها مهم جدا للمنطقة ككل، وذلك بعد فشل أرضية روما نظرا لضعف المعارضة، وبداية استهداف المدنيين من طرف جماعات مسلحة. ومع الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، جاء في التقرير السنوي لبن كلينتون، والمتعلق بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين "نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا"، إلا أنه بالرغم من هذه التصريحات، فإن الجزائر صنفت من الدول التي يحظر السفر إليها، وذلك بعد إدراج اسمها ضمن "travelwarming"⁽¹⁾.

بالتالي، ومن خلال استقراء العلاقات السياسية الأمريكية-الجزائرية في فترة التسعينيات، يظهر أن العامل الأمني الذي كان سائدا في الجزائر في تلك الفترة، كان المحدد الأساسي لهذه العلاقات. كما يتضح جليا في مختلف الإجراءات الأمنية المتخذة على الجزائر من طرف الولايات المتحدة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا شاملة على الإرهاب، بشن حرب إستباقية على تنظيم القاعدة، نظرا لما يشكله هذا التنظيم من تهديد على أمنها القومي. وبالمقابل، فقد عملت الجزائر على رفع قدراتها في مكافحة الإرهاب في ظل تطوير الجماعات الإرهابية لتقنيات عملها وتكتيكاتها، وذلك لكون القاعدة كتنظيم إرهابي دولي بدأ يستهدف الجزائر والمناطق المجاورة في الساحل، بحيث أن التهديدات الأمنية التي تعرفها دول الجوار ستؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري، والناجم عن تسريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية المحلية من طرف القاعدة، واحتمال ظهور جماعات إرهابية جديدة في الجزائر بالتنسيق مع القاعدة، أضف إلى ذلك زيادة موجة الهجرة نحوها واتخاذها كنقطة عبور في بعض الأحيان نحو الضفة الشمالية للمتوسط. وعليه فإن تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية قد أصبحت من التهديدات المستعصية في العالم، ويستحيل على أي دولة مهما كانت قوتها مواجهتها بمفردها. لذلك بحثت الولايات المتحدة الأمريكية عن شركاء لها في حربها ضد الإرهاب، ومن بينهم الجزائر التي أبدت استعدادها للتعاون معها نظرا لتدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي والذي جعل من التهديد الإرهابي كتهديد مشترك لكلا الدولتين⁽²⁾، فظهر هناك نوع من التقارب الأمني بينهما.

¹ - حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية-الأمريكية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسنطينة: جامعة منتوري، 2005، ص 32-35.

² - مريم براهيم، مرجع سابق، ص 181.

فقد بادرت الجزائر بإعلان عن دعمها ومساندتها لواشنطن إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في كلمة ألقاها رئيس الجمهورية الجزائرية أمام مجلس الأعمال الجزائري-الأمريكي US-ABC⁽¹⁾.

وقد أسفر هذا التقارب عن العديد من الأمثلة عن التعاون الأمني العسكري الأمريكي-

الجزائري، بعد أحداث 11 سبتمبر، من بينها ما يلي:

- لقاء 4-8 نوفمبر 2001 بالجزائر، بين الوفد الأمريكي بقيادة العقيد "راندل هادي" وطارات عسكرية جزائرية. تم فيه تقديم محاضرات حول مهام وتنظيمات القوات البحرية الجزائرية وسلسلة الدعم اللوجستيكي ومنظومة التكوين، وبعدها قام الوفد بزيارة ميدانية إلى المدرسة العليا لتقني الطيران بالدار البيضاء كتدعيم لمسار التعاون العسكري بين الطرفين⁽²⁾.
 - لقاء جمع بين الجنرال الجزائري أحمد صنهاجي السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية والنائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي العسكري الجزائري-الأمريكي، واختتم اللقاء بالتوقيع على مجموعة من النقاط، والتي من شأنها تقوية التعاون الثنائي العسكري والتكنولوجيات العسكرية والاتفاق حول دفع الفدية للإرهابيين.
 - تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية للجزائر في إطار مجموعة من البرامج التي تهدف إلى مكافحة انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل NADR، مكافحة الدولية لانتشار المخدرات وتقوية الرقابة القانونية INCLE، التدريب والتعليم العسكري MET الدولي، المساعدات التنموية DA.
 - مشاركة الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء⁽³⁾.
- وفي إطار زيارة لمنسق وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بالحرب على الإرهاب إلى الجزائر في 10 جويلية 2010، أشاد هذا الأخير بجهود الجزائر التي بذلتها في حربها على الإرهاب بقوله: "نحن نقدر الجهود التي بذلتها الجزائر في حربها على الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل أو أي منطقة أخرى ونحن شاكرون جدا لها"⁽⁴⁾.

¹ - حشود نور الدين، مرجع سابق، ص 46.

² - نفس المرجع، ص 44.

³ - مريم براهيم، مرجع سابق، ص 165-166.

⁴ - مريم براهيم، مرجع سابق، ص 168.

ثالثا: سياسة حلف شمال الأطلسي اتجاه المنطقة المغربية والتدخل في الأزمة الليبية:

1- سياسة الحلف الأطلسي في المنطقة المغربية:

أنشئ الحلف الأطلسي عام 1947 إثر معاهدة بين بريطانيا وفرنسا تنص على الدفاع المشترك، لتنظم إليها دول أخرى من المعسكر الغربي في سياق الحرب الباردة، وقد انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في 4 مارس 1949 بتوقيع معاهدة سميت "معاهدة الشمال الأطلسي"⁽¹⁾. وتمثل الهدف من إنشائه في منافسة النظام الدفاعي الاشتراكي (حلف وارسو) في سياق الحرب الباردة، وبانتهاؤها وزوال حلف وارسو لم يبق للحلف مبررا لوجوده حسب التوجه الفرنسي والألماني اللتين ترغبان في حله نهائيا. إلا أن بقية أعضاء الحلف أرادوا الإبقاء عليه، والحفاظ على مبدأه الإستراتيجي كنظام دفاعي يساير الأحداث الدولية التي تشهدها المنطقة لاعتبارها امتدادا جغرافيا لمنطقة شمال الأطلسي. وقد استغلت الولايات المتحدة الأزمة في كوسوفو وعجز الدول الأوروبية في حلها، وتدخلت باسم الحلف وأدارت الأزمة⁽²⁾، وبهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية كعضو رئيسي في الحلف في تغيير إستراتيجيته والعمل على تحويل مهامه، لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها في المتوسط⁽³⁾ وفي المنطقة المغربية بشكل خاص، بحيث لم تكن هذه المنطقة مدرجة في خانة الأولويات ضمن أجندة الحلف الأطلسي إلا بعد عام 1991.

فقبل 1991، كانت الولايات المتحدة الأمريكية توجه اهتماماتها نحو الحوض الشرقي فقط، لكن وبزوال الخطر الشيوعي أدرج الحوض الغربي ضمن السياسة الأطلسية الأمريكية، في ظل المنافسة الأمريكية-الأوروبية في الميدان العسكري وإنشاء القوات الأوروبية EUROFOR، EUMARFOR، EUROCORPS. وفي هذا الصدد قال القائد العام للحلف الأطلسي في أكتوبر 1996: "يمكن للحلف أن يوسع منطقة مصالحه خارجا عن أوروبا ويشمل شمال إفريقيا". وبهذا أدخل المجال المتوسطي بوصفه جوهر الصراع الدولي الجديد في قائمة الاهتمامات الأطلسية.

¹ - محمود شرقي، "التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 6، جانفي 2014، صص 10-11.

² - خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، مجلة الفكر السياسي، دون ذكر العدد، د.س.ن، صص 8-9.

³ - بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012، ص100.

خصوصا مع اعتبار دول الضفة الجنوبية منه كمصدر تهديد للمصالح الأمريكية. ويتنامي ظاهرة الإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمات الداخلية وفشل الدولة في المنطقة، تأكدت هذه المخاوف للولايات المتحدة⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، ساهمت الدول المغاربية بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي على محاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، من خلال التطوير المستمر لآليات التنسيق الأمني واللوجستي، والتي تدعمت من خلال المناورات العسكرية المتكررة لقوات هذه الدول، وأهمها مناورات "أكتيف أنديفر" Active Endeavour سنتي 2004 و 2005، والتي أكدت أهمية ودور الشراكة الأمنية والعسكرية مع قوات هذه الدول في تقريب الصورة الأمريكية عنها بأنها غير موجهة ضد الإرادة الأمريكية في العالم.⁽²⁾

كما انخرطت الجزائر كدولة محورية في المنطقة في مسار الحوار الأوربي-الأطلسي في مارس 2000 وفي العديد من اللقاءات على غرار قمة الحلف الأطلسي المنعقدة في تركيا في 2004، اجتماع بروكسل لوزراء الخارجية دول الحلف مع الدول المتوسطية من أجل التعجيل بتوسيع نطاق عمليات مكافحة الإرهاب في إطار التعاون والتنسيق الأمني⁽³⁾. كما شاركت الجزائر في المناورات البحرية للحلف في 29 سبتمبر 2009⁽⁴⁾.

2- تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية:

انطلاقا من كون الدولة الفاشلة كما وسبق الذكر من أكبر تحديات حلف الناتو كما جاء في قول أمينها العام، فإن تدخل الحلف في هذه المرحلة (فشل الدولة) اعتبر أفضل من تدخله في حالة انهيار الدولة، وهو ما تجسد في الحالة الليبية في ظل ما عرف إعلاميا بـ"الربيع العربي" الذي انطلق يوم 19 مارس 2011 تنفيذا للقرارين 1970 و 1973 من أجل حماية المدنيين كهدف معلن، أضف إلى ذلك إعادة بناء مؤسساتها وتقديم الدعم اللازم من أجل القضاء على حالة الفوضى والاضطراب السياسي، والأخطر من ذلك تنامي نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي بالمنطقة.

¹ - محمود شرقي، مرجع سابق، ص ص 7-12.

² - عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما: إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، نقلا عن الموقع: <https://www.linkedin.com/puls>، 2016/05/1، 16:10.

³ - محمود شرقي، مرجع سابق، ص 13.

⁴ - نفس المرجع، ص 11.

وهذا ما جاء في تصريح قائد قوات حلف الناتو بمجلس الشيوخ في مارس 2011، وهذا بتأكيد على وجود تأثير للقاعدة وحزب الله في المعارضة الليبية. يضاف إلى ذلك ما أكدته الرئيس التشادي كذلك "إدريس ديبلي" في تصريح له بأن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يساهم بقدر كبير فيما يجري في ليبيا.

كما أن هناك من الدراسات ما تؤكد على أن التدخل في ليبيا، قام ضمانا للإمدادات النفطية نحو الدول الأعضاء في الحلف بأسعار معقولة. وهو ما يؤكد على تأثير الأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط، على أعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط. فقد عد ذلك تحديا مباشرا لمصالح هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا مما يمثلته النفط الليبي من أهمية لها، سواء على صعيد الاحتياطات أو الإنتاج.

وعليه فإن الموقف الأمريكي حيال الأزمة ووفقا للمنظور الواقعي في التحليل، كان أكثر ارتباطا وصلة بالنفط والغاز، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية للتغني بالقيم الديمقراطية المتصلة بدعم الثورة.

هذا، بالإضافة إلى مبادرات عسكرية أمنية أخرى ضمت دول من المنطقة المغاربية على غرار "مبادرة بان ساحل" سنة 2002 التي ضمت موريتانيا كدولة من المنطقة إلى جانب مالي، نيجر والتشاد. وهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الدول لتعزيز قدرات هذه الأخيرة على مكافحة الإرهاب وحماية حدودها. فضلا عن "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" التي أنشئت سنة 2005 امتدادا لمبادرة بان ساحل، وقد أشركت فيها الجزائر واعتماد كل من تونس والمغرب كأعضاء مقاربة، حيث احتفظت هذه المبادرة على الجانب العسكري الذي كان سائدا في "مبادرة بان ساحل" بالرغم من أنها تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات⁽¹⁾. دون أن ننسى الأسطول السادس الأمريكي حامي المصالح الأمريكية في البحر المتوسط.

يظهر من خلال هذه الآليات العسكرية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أنها تريد عسكرة المنطقة، إلا أن انتهاجها للقوة الصلبة في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب ولتحقيق مصالحها الاقتصادية الأخرى، على غرار ضمان تكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة والسيطرة على منابع النفط والثروات الأخرى، مراقبة الممرات البحرية وكذا مواجهة توسع القوى الكبرى فيها (بالمقابل انتهجت التنظيمات الإرهابية القوة الناعمة مع شباب المنطقة، بنشر الفكر الجهادي وتنمية العداء

¹ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص ص 131-133.

لأمريكا وشركائها في حربها ضد الإرهاب)، جعل المصالح الأمريكية والدول المغربية عرضة للعمليات الإرهابية.

المبحث الثاني: الآليات السياسية والاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

أولاً: مبادرة الشرق الأوسط الكبير 2004: محاولة لدمقرطة الدول المغربية

تخضع التصورات السياسية الأمريكية للمنطقة المغربية بشكل أساسي لرؤية وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كسنجر، الذي ألحق المنطقة المغربية بمنطقة الشرق الأوسط. وتؤكد هذا التقسيم من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحه وزير الخارجية السابقة كوندليزا رايس في إطار السياسة الأمريكية لفرض إصلاحات سياسية على دول العالم الإسلامي بنشر قيم الديمقراطية فيها⁽¹⁾، لاعتبار أن الديمقراطية -حسب الفكر الإستراتيجي الأمريكي- ضرورة يجب نشرها عبر العالم وهدف من أهداف إستراتيجيتها خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك لإرجاع سبب نشوء الإرهاب المهدد للأمن القومي الأمريكي إلى عدة أسباب أبرزها الأسباب السياسية، والمتمثلة في نقص وانعدام الديمقراطية في العديد من الدول أبرزها دول جنوب المتوسط. وعلى هذا حظيت الدول المتوسطية بما فيها الدول المغربية بنصيب هام من إستراتيجية نشر الديمقراطية على النهج الأمريكي عن طريق هذا المشروع. حيث نظر هذا المشروع إلى المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى طاجيكستان مروراً بالمتوسط على أنه مخزون للنفط العالمي، وأن ديمقراطية هذا الفضاء، سيضمن الوصول السريع والسهل إلى هذا المورد العالمي الهام.

غير أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ظل منحصرًا في جانبه النظري فقط، وذلك نظراً لوجود معوقات سياسية وقانونية حالت دون تنفيذ جوانبه الأساسية. لتأتي بعد ذلك هجومات الحادي عشر من سبتمبر التي قدمت حججاً استثمارها المحافظين الجدد لتنفيذ هذا المشروع⁽²⁾. الذي تم إطلاقه في 9 فيفري 2004 من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، والذي نشر نصه في جريدة الحياة بتاريخ 13 فيفري 2004. وكانت كوندليزا رايس أول من هيأت للإعلان عنه، من خلال جولتها في أوروبا في ديسمبر 2003. فقد أعلنت من باريس أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم مبادرة جديدة باسم الشرق

¹ - عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

² - بالة عمار، مرجع سابق، ص ص 113-114.

الأوسط الكبير، وأن الأولوية السياسية الأمريكية هي تحويل الشرق الأوسط إلى ديمقراطيات على النموذج الأمريكي⁽¹⁾.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سبب إلحاق الدول المغاربية لمنطقة الشرق الأوسط من طرف الإدارة الأمريكية، يعود إلى اشتراكهما في الكثير من الخصائص السوسولوجية والدينية، وهذا الإدماج يهدف بالأساس إلى جعل التحولات السياسية والإستراتيجية الطارئة في منطقة الشرق الأوسط سببا مباشرا في التأثير على المنطقة المغاربية، وذلك لتأثر الشعوب المغاربية بالسياسات الأمريكية اتجاه فلسطين من جهة، والحرب الأمريكية على الإرهاب والتي أفضت إلى احتلال كل من العراق وأفغانستان من جهة أخرى. وعلى هذا قام الرئيس جورج والكر بوش بتوجيه رسالة نصت على ضرورة الإصلاح إلى الدول المغاربية أيضا، كما عمد من بعده الرئيس براك حسين أوباما إلى تبييض صورة أميركا مع دول العالم الإسلامي، وإعادة صورة أميركا المسالمة عبر استرجاع القوة الأمريكية الناعمة، التي تجعل الدول الإسلامية مقتنعة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى والأقوى في العالم⁽²⁾.

وقد ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقرير التنمية البشرية العربية لسنتي 2002 و 2003 اللذين تم فيهما تحديد النواقص التي تعاني منها الدول العربية والمتمثلة في؛ الحرية، المعرفة، تمكين المرأة. بحيث اعتبرت هذه النواقص أسبابا مباشرة للتطرف⁽³⁾.

وعلى هذا ندى المشروع إلى إقامة إصلاحات سياسية واقتصادية في المنطقة، تمثلت أساسا في⁽⁴⁾:

- تشجيع الديمقراطية والحریات؛
 - تمكين المرأة كأحد أهم ركائز العصرية؛
 - مجتمع المعلومات.
- بالإضافة إلى الإصلاحات الاجتماعية، لأن البنى الاجتماعية والمناهج التعليمية المهترئة هي أهم سبب لتكوين أشخاص متشددین.

¹ - إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، (د.ب.ن: مطبعة رون، د.س.ن)، ص 67.

² - عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

³ - بالة عمار، مرجع سابق، ص 114.

⁴ - A.N.C, «Le grand moyen orient», citing: www.liban.attac.org/IMG/doc/GrandMO.doc, 01/05/2016, 16:20.

لذا فيمكن القول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير انطلق من حقيقتين هما⁽¹⁾:

- أن هناك تدهورا كبيرا في الأوضاع العربية بمجالاتها المختلفة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب عن ذلك من ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع.
 - هذه الأوضاع المتدهورة شكلت دافعا قويا لنمو الإرهاب، الجريمة الدولية والتطرف. وبالتالي ضرورة البدء بالإصلاحات المختلفة لتفادي انتشار هذه الظواهر.
- أما فيما يخص الإصلاح السياسي في إطار هذا المشروع، فقد تضمن هذا الأخير جملة من القضايا والمسائل في المجال السياسي، والتي كانت أبرزها فقدان الحرية والديمقراطية استنادا إلى تقرير "فريدم هاوس" لسنة 2003، بحيث صنفت الدول العربية -بما فيها الدول المغاربية- في المراتب الأخيرة على صعيد تمكين النساء، وعلى هذا اقترح المشروع إقامة إصلاحات لتعزيز الديمقراطية في هذه الدول بتأييد من مجموعة الثمانية؛ حيث تمثلت هذه الإصلاحات في⁽²⁾:

- تعزيز دور البرلمان؛
- زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية؛
- المساعدة القانونية للناس العاديين؛
- مكافحة الفساد؛
- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة؛
- حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني وتعزيزها ماليا وتقنيا.

ثانيا: الآليات الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر:

شهدت المنطقة المغاربية دخولا اقتصاديا أمريكيا بعد تراجع العامل الإيديولوجي في مرحلة الحرب الباردة.

فبالرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأحقية الدول الأوربية خاصة فرنسا في بسط نفوذها في المنطقة المغاربية في الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، استنادا إلى الإرث الاستعماري الأوربي في المنطقة واعتبارها حليفا إستراتيجيا، إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما تراجع بعد الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، وذلك بدخول المنطقة المغاربية دائرة المنافسة بينها وبين فرنسا وعدم إقصاءها من إستراتيجيتها الجيو-اقتصادية.

¹ - إبراهيم محمد عزيز، مرجع سابق، ص 68.

² - نفس المرجع، ص 69.

باعتبار أن المجال الاقتصادي لا يعترف بتقاسم الأدوار، خصوصا في ظل الاقتصاد المعولم (البحث عن الأسواق)، وذلك نظرا لتمييز المنطقة المغربية بثروات طبيعية هائلة وموقع إستراتيجي هام. أضف إلى ذلك اتساع السوق الاستهلاكية المغربية وكذا ضعف اقتصادياتها، ما جعل من المنطقة محل أطماع ومنافسة بين الدول الكبرى⁽¹⁾.

وقد تجسد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغربية من الناحية الاقتصادية خاصة منذ 1998 بطرحها لمشروع الشراكة الاقتصادية مع الدول المغربية الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب) فيما يعرف بمبادرة إيزنستات، والتي تمحورت آنذاك في تحرير التجارة وإقامة إصلاحات هيكلية لاقتصاديات الدول المغربية وتطوير الاستثمارات، غير أن هذا المشروع فشل في تحقيق أهدافه في خلق ما يشبه منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغربية، لعدة أسباب أهمها التوتر في العلاقات الأمريكية-المغربية إثر قضية الصحراء الغربية، إضافة إلى عزل كل من ليبيا وموريتانيا من المشروع⁽²⁾.

إلا أن هذا الفشل لم يؤدي إلى إلغاء المشروع، نظرا لأهمية المنطقة في لعبة التوازنات الدولية بين القوى الكبرى، خصوصا بعد أن تعاضم الاهتمام الأمريكي بها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ما جعلها تصر على تحقيق أهداف إستراتيجيتها خصوصا تلك المتعلقة بالهيمنة على العالم والسيطرة على منابع النفط. ويتجلى ذلك من خلال إقامة التعاون الطاقوي والتجاري مع بلدان المنطقة.

فبالنسبة للتعاون في المجال الطاقوي؛ فقد تعزز ذلك مع كل من الجزائر وليبيا، باعتبارهما الدولتين الغنيتين بمادتي النفط والغاز في المنطقة المغربية، وذلك منذ 1999 مع الجزائر وتخلي ليبيا عن برنامجها النووي في 2003 وتسوية قضية لوكربي. أضف إلى ذلك استناد الأمن الطاقوي الأمريكي على "مبدأ كارتر"^(*) تجاه إفريقيا قبل ارتباطه بالأمن الأمريكي الشامل، فالولايات المتحدة الأمريكية تأمل الوصول إلى الانفتاح الكلي للبلدين في هذا المجال. غير أن الجزائر تراجعت عن مشروعها في

¹ - غريب نوح، عبد العالي عبد القادر، "التنافس الأمريكي-الفرنسي على المنطقة المغربية"، نقلا عن الموقع:

10:10، 2016/08/11، <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/600>

² - مجيد كامل حمزة، مرجع سابق، ص126.

* مبدأ كارتر: مبدأ جاء به الرئيس جيمي كارتر في 1980، حيث اعتبر أن أي هجوم للسيطرة على الخليج العربي هو اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وأنها سترد عليه بكل الوسائل حتى العسكرية منها، وقد طبق هذا المبدأ في عدة التدخلات وأبرزها في حرب الخليج الثانية 1991 اثر اجتياح القوات العراقية الكويت.

مخصصة شركة سونطراك البترولية، ومنع الرئيس الليبي السابق القذافي زيادة النفوذ الأمريكي في مجال الطاقة، إلا ما نص عليه القانونين الجزائري والليبي للاستثمار.

أما بالنسبة للتعاون التجاري والاقتصادي، فحددتا الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية مع كل الدول المغاربية، وما نتج عنها من إنشاء منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية سنة 2004، وإقامة تعاون اقتصادي مع الدول المغاربية الأخرى⁽¹⁾. وفي هذا الصدد يمكن تلخيص العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع بعض الدول المغاربية في:

1- العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الجزائرية:

عرفت حجم الاستثمارات الأمريكية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، بدءا من سنة 2001 بتعديل قانون الاستثمار الجزائري، والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر لسنة 2001: جدول رقم (2): يوضح حجم الاستثمار لأهم الدول المستثمرة في الجزائر لسنة 2001: الوحدة: ألف دولار.

الدول المستثمرة	حجم الاستثمار
الولايات المتحدة الأمريكية	906 908
مصر	363 146
فرنسا	344 001
إسبانيا	221 045
إيطاليا	148 265
ألمانيا	132 198
هولندا	76 687
إنجلترا	75 476
اليابان	49 345
بلجيكا	32 041

المصدر: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011، ص75.

¹ - عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

يوضح الجدول أعلاه أهم الدول المستثمرة في الجزائر لسنة 2001 وحجم استثمارها، حيث يظهر من خلاله أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات في الجزائر، فقد وصلت إلى 906908 ألف دولار، لتليها مصر بمبلغ يقدر بحوالي 363146 ألف دولار، ومن ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بمبلغ يقدر بحوالي 344001 ألف دولار في نفس السنة.

ففي 2001 كانت الجزائر أكبر سوق للولايات المتحدة الأمريكية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بحيث وصلت حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى 72% من حجم مبادلات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية.

ليتضاعف بعد ذلك الاستثمار الأمريكي بالجزائر في إطار التنافس الاقتصادي مع فرنسا خاصة، فقد بلغت خلال 2003-2004 أكثر من خمس مليارات دولار، لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الثالثة عربيا في استقبال الاستثمارات الأمريكية بعد السعودية ومصر.

وفي 2004 بلغت المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من 6.5 مليار دولار، ليقارب 7 مليار دولار وأصبحت الجزائر بمثابة شريك اقتصادي يعتمد عليه في شمال أفريقيا والعالم العربي⁽¹⁾.

وصنفت الجزائر في المرتبة 72 من الأسواق المربحة بالنسبة للسلع والخدمات الأمريكية، بحيث مثلت الجزائر مصلحة متجددة للولايات المتحدة الأمريكية، ليس في مجال الغاز والنفط فحسب ولكن يبقى هذا المجال يمثل أهم الاستثمارات الأمريكية كاستثمار شركة PETRO FAC RESOURCE INTERNATIONAL.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أكبر المستثمرين الأجانب في الجزائر، فهي تعد ثاني مستثمر أجنبي فيها. بحيث يهتم المستثمرون الأمريكيون خاصة بالمجال النفطي، ففي نفس المجال حصلت "شركة شال" عام 2006 على عقدين للتقيب في 7 آبار للنفط بمبلغ قيمته نحو 60 مليون دولار، كما تعتبر الجزائر سادس مورد للنفط للسوق الأمريكية.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فمنذ سنة 2005 استقادت شركة سوناطراك من إمضاء عقود مع شركة SEMPRA الأمريكية، حيث سمحت هذه الاتفاقية بتزويد السوق الأمريكية بحوالي 250 إلى

¹ - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 75.

500 مليون متر مكعب سنويا على مدار عشرين سنة، بعدما اقتصرت الاستثمارات في هذا المجال على دول جنوب أوروبا.

أما في قطاع الكهرباء فقد حصلت شركة GENERAL ELECTRIC في جوان 2008 على عقد من أجل تجهيز محطة توليد الكهرباء الواقعة على بعد 700 كلم شرق الجزائر العاصمة⁽¹⁾. وفي الميدان الفلاحي، فقد تم إدراج الجزائر ضمن برنامج GSM102 من طرف قسم الفلاحة الأمريكي، وقدم للجزائر على إثر ذلك مبلغ 50 مليون دولار لتدعيم المنتجات الفلاحية الأمريكية⁽²⁾. ومن أهم نتائج التعاون الثنائي بين البلدين في الميدان الاقتصادي ما يلي⁽³⁾:

- تأسيس غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر سنة 2002، والتي تضم 40 عضوا تعمل على تعميق المبادلات الثنائية بين الدولتين ومراقبتها؛

- تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي (US-ABC) في 2002/09/16. ومن النشاطات الاقتصادية التي شارك فيها المجلس؛ تنظيم المؤتمر الثاني الوزاري حول الغاز الطبيعي السائل بواشنطن، تنظيم منتدى ناجح حول البنى التحتية، الإنشاء والاستثمار بواشنطن خلال 2003...، كما نشط المجلس كذلك عددا من القضايا، أهمها التعاون في مجال الصناعة، الزراعة الغذائية، البترول وتكنولوجيا المعلوماتية.

أضف إلى ذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في نقاشات حول العديد من المشاريع؛ كالنقاش حول اتفاقية الفضاء المفتوح OPENSKY في سبتمبر 2003 الخاصة بحركة الملاحة الجوية، لتعزيز وتقوية العلاقات الثنائية في عدة مجالات، اتفاقيات حول مشروع تمويل مصنع لتحلية مياه البحر بالعاصمة الجزائرية مع الوكالة الأمريكية أيونيكس، بحيث تقدر تكلفة هذا المشروع 210 مليون دولار. إضافة إلى رغبة شركة BOENING في المساهمة في تجديد الأسطول الجوي الجزائري.

2- العلاقات الاقتصادية الأمريكية-المغربية:

اعتبرت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة مهمة في مسار تقوية علاقات المغرب الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد عمل الطرفان على إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع المستثمرين الأمريكيين لاستثمار أموالهم في المغرب من جهة، ومن جهة أخرى دعم

¹ - ريمة كاية، مرجع سابق، ص 134.

² - حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية-الأمريكية، مرجع سابق، ص 62.

³ - نفس المرجع، ص 62.

المغرب للاستفادة من الطرق الحديثة للمعاملات التجارية؛ ومن أهمها اتفاقية حول التجارة والاستثمار في 16 مارس 1995، والتي شكلت قاعدة قانونية للتنمية المتبادلة، خاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات والرفع من مستوى الاستثمارات الأمريكية بالمغرب، أضف إلى ذلك تفعيل المجلس المغربي-الأمريكي للتجارة والاستثمار، المنشئ بهدف تشجيع الاستثمارات الأمريكية بالمغرب والمبادلات التجارية بين الدولتين⁽¹⁾.

لنشهد العلاقات الاقتصادية الثنائية الأمريكية-المغربية تطورا بعد ذلك في إطار الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في شقها الاقتصادي.

أما في المجال الطاقوي، فقد وقع المكتب الوطني للمحروقات المغربي في أبريل 2005 اتفاقا مع شركات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ على غرار شركة DIRECT PETROLEUM MORROCO، من أجل اكتشاف وتقييم النفط في أراضي مغربية. كما تم تقديم مساعدات تقنية قيمتها 115 000 دولار إلى المكتب الوطني للمحروقات والمناجم المغربي ONHYM، من طرف شركة شال من أجل تجسيد قدرات الاستكشاف في قطاع المحروقات والمناجم⁽²⁾.

وفي المجال التجاري، تم عقد اتفاقية للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية، ليكون المغرب بذلك أول بلد إفريقي يعقد هذا النوع من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث اعتبر المسؤولون المغاربة هذه الخطوة بمثابة مسار شمولي اختارته الحكومة المغربية للانفتاح على الاقتصاد العالمي، فهذه الاتفاقية تهدف إلى إدماج الاقتصاد المغربي في المنظومة الاقتصادية الدولية في ظل العولمة⁽³⁾.

وقد تم الإعلان عن مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب في 23 أبريل 2002، وامتدت مرحلة المفاوضات من 21 يناير 2003 إلى غاية 2 مارس 2004⁽⁴⁾، وتم التوقيع عقب ذلك على اتفاقية في واشنطن يوم 15 يونيو 2004 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2006⁽⁵⁾.

¹ - المصطفى المنار، مرجع سابق.

² - ريمة كاية، مرجع سابق، ص 136.

³ - المصطفى المنار، مرجع سابق.

⁴ - المصطفى المنار، مرجع سابق.

⁵ - د.ك.م، "اتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية"، نقلا عن الموقع:

www.icpc.ma/wps/wcm/connect/.../Accord_37_A.pdf?MOD=AJPERES، 2016/08/13، 19:45.

ومن نتائج هذه الاتفاقية:

1- انتقال حجم المبادلات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من 1.33 مليار درهم سنة 2006 إلى 4.26 مليار درهم سنة 2013. وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك المصدر الثالث للمغرب بعد كل من فرنسا وإسبانيا، ورابع مستورد تجاري له⁽¹⁾. وباستقراء النتائج المحققة من تطبيق هذه الاتفاقية للتبادل الحر، يظهر أن هذه الأخيرة تعتبر ضعيفة مقارنة بما حققه التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في نفس الفترة. كما يضاف إلى هذه النتائج:

2- تضاعف حجم العجز في الميزان التجاري للمملكة المغربية منذ عقد اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، والجدول التالي يظهر ذلك⁽²⁾:

جدول رقم (3): تضاعف حجم العجز في الميزان التجاري للمغرب منذ توقيع اتفاقية التبادل الحر 2004 إلى 2008 (بالمليون دولار):

2008	2007	2006	2005	2004	السنوات	
1435,9 %45	1294,2 %39	837,9 %36	480,8 %26	498,3 %29	الصادرات الأمريكية إلى المغرب	المغرب
878,7 %4	609,9 %3	521,4 %3	445,8 %4	515,2 %6	الواردات الأمريكية من المغرب	
557,1	684,80	316,6	35	-16,9	الميزان التجاري	

المصدر: أيوب الريمي، "ما الذي جناه المغرب من اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية"، نقلا عن الموقع:

19:40، 2016/08/13، <http://www.hespress.com/economie/256078.html>

يتضح من خلال الجدول التالي، أنه وما عدا عام 2004، فإن العجز في الميزان التجاري المغربي الناجم عن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، قد عرف زيادة مستمرة بلغت 35 مليون دولار

¹ - أيوب الريمي، مرجع سابق.

² - ريمة كاية، مرجع سابق، ص 135.

عام 2005 لتصل إلى 557,1 عام 2008. وهو ما يطرح السؤال حول جدوى هذه الاتفاقية، وما السبب وراء استمرار المغرب فيها.

وقد أرجع المحللون الاقتصاديون أمثال إدريس أفينا رئيس قسم الاقتصاد والمالية بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي هذا التطور في العلاقات الاقتصادية المغربية-الأمريكية بعد عقد اتفاقية التبادل الحر إلى ضعف حجم الاقتصاد المغربي أمام الاقتصاد الأمريكي (عدم التكافؤ الاقتصادي).

أضف إلى ذلك ارتكاب المغرب للعديد من الأخطاء التي حالت دون استفادة المغرب من اتفاقية التبادل الحر حسب الخبير الاقتصادي إدريس أفينا، فهو يرى أن على المغرب توقيع اتفاقية للتبادل الحر والاستثمار لكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في العالم، لكن مع الاستفادة من تجربة الإتحاد الأوروبي الذي أصر على إدماج الاستثمار الأمريكي في أوروبا في اتفاقية التبادل الحر⁽¹⁾.

وعليه وبالرغم من عقد اتفاقية التبادل الحر بين البلدين، إلا أن نتائجها كما وسبق الذكر كانت ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات الأمريكية مع الدول النامية الأخرى، وعلى هذا أعلن صندوق الاستثمارات الخاصة الأمريكية (أوبيك) عن استثمار أكثر من 5 ملايين درهم بالمغرب انطلاقاً من سنة 2015 وإلى غاية سنة 2017، وذلك بعد الدراسة التي قام بها الصندوق الأمريكي للسوق المغربية والإمكانيات التي يوفرها.

وستتركز هذه الاستثمارات الأمريكية بالأساس على مجموعة من القطاعات وهي قطاعات إستراتيجية بالنسبة للمغرب والمتمثلة في قطاع السياحة، الطاقات المتجددة، فضلاً عن تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويرى الخبير الاقتصادي إدريس أفينا، أن الهدف من وراء إقامة هذه الاستثمارات الأمريكية في المغرب هو الرغبة الأمريكية في العبور إلى القارة الإفريقية انطلاقاً من المغرب⁽²⁾.

¹ - أيوب الريمي، مرجع سابق.

² - أيوب الريمي، "واشنطن تضخ استثمارات بالملايير بالمغرب وعينها على إفريقيا"، نقلاً عن الموقع:

19:30، 2014/08/13، <http://www.hespress.com/economie/257201.html>

3- العلاقات الاقتصادية الأمريكية-التونسية:

تعد تونس من بين الدول المغربية الأقل تعاملًا مع الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديًا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول من خلال إقامة مفاوضات معها الوصول إلى اتفاقيات تجارية ثنائية خاصة في إطار المنافسة مع فرنسا، بحيث توجد 50 شركة أمريكية في تونس، حيث تخصص 34 منها في مجال التصدير والاستيراد، أما عدد قليل من هذه الشركات، فتستثمر في مجال الطاقة على غرار Samed، International Marathon و Walter... الخ. غير أن حجم استثماراتها يعتبر ضعيفا كذلك مقارنة باستثماراتها في الجزائر⁽¹⁾.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر:

تواجه المصالح الأمريكية في المنطقة المغربية العديد من التحديات، المتمثلة في تحديات داخلية ناتجة عن واقع المنطقة والتطورات الحاصلة فيها، وأخرى خارجية ناتجة عن تنافس القوى الكبرى عليها على غرار كل من الإتحاد الأوروبي -وفي مقدمته فرنسا، الصين وروسيا-.

أولاً: التحديات الداخلية للإستراتيجية الأمريكية: وتتمثل أساساً في:

1- استخدام الجماعات الإسلامية المتطرفة للقوة الناعمة:

حيث يرى جوزيف ناي أن المنظمات الإرهابية قد أصبحت تمتلك حالياً عناصر القوة الناعمة، وقد تمثل ذلك في امتلاكها القدرة على جذب الأنصار واستخدامها الإنترنت ومختلف وسائل الاتصال الأخرى لتحقيق أهدافها. فبعدما كانت الشيوعية هي أكبر قوة ناعمة تحدت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، أصبحت الإيديولوجيات والمنظمات الراديكالية الإسلامية اليوم أكبر تحدي لها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وقد حقق تنظيم القاعدة في ذلك شعبية واسعة عقب هذه الأحداث مباشرة في الكثير من دول العالم الإسلامي على غرار باكستان، إندونيسيا، الأردن، المغرب... الخ.

¹ - ريمة كاية، مرجع سابق، ص ص 137-138.

وعلى هذا الأساس، فقد رفض ناي تشخيص الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بصدام الحضارات، فهو يصفها بكونها حرباً أهلية داخل الحضارة الإسلامية بين المعتدلين والمتطرفين، لذا فهو يدعو إلى تبني سياسات من شأنها دعم التيارات المعتدلة⁽¹⁾.

فاستخدام تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتنظيمات متطرفة أخرى في المنطقة المغاربية على غرار كل التنظيمات الإرهابية للقوة الناعمة، الذي تزامن مع استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الصلبة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي تجسد في الحرب الأمريكية على الإرهاب في المنطقة من خلال عسكرتها وعسكرة كل القارة الإفريقية، بإنشاء قيادة الأمريكية في إفريقيا "الأفريكوم"، أدى إلى تنامي العداء اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية من طرف فئات واسعة من شعوب هذه الدول خاصة الشباب منهم.

وعلى هذا تمكنت التنظيمات الإرهابية بالمنطقة من تجنيد شباب دول المنطقة في صفوفها. فقد تولد بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003 ردة فعل قوية في أوساط الجماهير المغاربية والعربية بشكل عام، وكان لها الأثر البالغ في ظهور الخطاب الديني المتشدد، المعروف بالسلفية الجهادية أو الجهاد العالمي.

ففي موريتانيا تم التغيير في أساليب الخطاب الديني المتضمن العنف السلفي، كون أكثر من نصف الموريتانيين يتلقى تعليمه الديني على الطريقة التقليدية، وفئات أخرى لا تتلقى أي نوع من التعليم نهائياً. مما يرجح الكفة لصالح استيعاب الأفكار الجهادية من طرف هؤلاء الشباب، ما يسمح بالتالي بتجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، على غرار كتيبة الملتحمين بقيادة "مختار بالمختار" والتي كانت تنشط على الحدود الصحراوية الفاصلة بين موريتانيا، مالي والجزائر، والتي أصبحت الوجهة الرئيسية لمعظم الشباب.

إلا أن موجة الالتحاق بالتنظيم قد اشتد بعد حملة الاعتقالات في صفوف الشباب الموريتاني من طرف قوات الأمن في 2008، وتفكيك الخلايا النائمة في الدولة. ما دفع بالبقية إلى الفرار إلى مناطق تنظيم القاعدة وانخراطهم فيها كعناصر مقاتلة وكقيادات دينية والمعروفة لديهم "بطلبة العلم"، حيث يتم استغلالهم في نشر الفكر الجهادي للرد على المخالفين للتنظيم، وصياغة المبررات الدينية والفتاوى لتبرير مواقفهم اتجاه الدول الإسلامية الأخرى من الناحية الشرعية، إضافة إلى تحريض رفقاءهم عقائدياً

¹ - جويرف ناي، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية، (د.ب.ن: مركز الكاشف والمتابعة للدراسات الإستراتيجية، 2010)، ص ص5-6.

لخوض الحرب المقدسة أو الجهاد ومحاربة المرتدين حسبهم، حيث يبرز الشيخ أبو أنس الشنقيطي من بين هذه القيادات.

أضف إلى ذلك عدة إصدارات ألفها الشباب الموريتاني لتشجيع عمليات الانخراط ككتاب "الانتصار للسجناء الأبرار في فتنة الحوار" وكتاب "الوسطية في القرآن... الخ.

فكل هذه المؤلفات أضافت في أدبيات القتال السلفي في شمال إفريقيا صبغة دينية شرعية لانتصار العمل المسلح⁽¹⁾ ضد الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها.

2- ارتباط الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش":

بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال اتخاذ مختلف التدابير العسكرية والمالية ومراقبة الحدود لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، الذي نشأ سنة 2014 نتيجة لطول أمد الأزمة في كل من العراق وسوريا، إلا أن هذا التنظيم عرف انتشارا واسعا في كل من جنوب آسيا وجنوب شرقها، الشرق الأوسط، غرب وشمال إفريقيا، بحيث ارتبط هذا التنظيم مع 34 جماعة من أنحاء العالم.

ومن الجماعات الموجودة في المنطقة المغاربية وأعلنت ولاءها لهذا التنظيم، نذكر مقاطعة ليبيا (درنة) التي تلقت أكبر قدر من الاهتمام، بما في ذلك تقديم الدعم والتوجيه من تنظيم داعش الرئيسي، ومجاهدي تونس القيروان، وجند الخلافة في تونس⁽²⁾، وما لذلك من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة خاصة تلك المتعلقة بالمصالح النفطية في ليبيا. خصوصا وأن هذا التنظيم يمثل خطرا غير مسبوق يهدد السلم والأمن الدوليين. لكونه قادر على التكيف بسرعة مع البيئة المتغيرة وإقناع وإلهام الجماعات الإرهابية المشابهة له في نمط التفكير في المنطقة المغاربية وفي مختلف مناطق العالم، بتيسير وارتكاب أعمال إرهابية ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في الحرب على الإرهاب.

¹ - سيد أحمد ولد أطفيل، "الدين والسياسة"، نقلا عن الموقع:

17:50، 2016/08/15، <http://www.rpcst.com/news.php?action=show&id=1808>

² - د.ك.م، "تقرير مجلس الأمن عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد"، نقلا عن الموقع: docbox.un.org/DocBox/docbox.nsf/GetFile?...DS...DOC، 20:00، 2016/08/15، ص3.

3- امتلاك تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي للتكنولوجيا وتعدد مصادر تمويلها:

تتخوف الولايات المتحدة من امتلاك التنظيمات الإرهابية للتكنولوجيا، خصوصا تلك المتعلقة بالتكنولوجيا العسكرية وحيازتها على أسلحة الدمار الشامل، فلذا تسعى جاهدة لمنع انتشار هذه الأسلحة تقاديا لوصولها إلى يد هذه التنظيمات.

أما عن مصادر تمويل الجماعات الإرهابية الناشطة بالمنطقة والتنظيمات المرتبطة بها كتنظيم داعش الذي عرف انتشارا في منطقة شمال إفريقيا، مؤخرا فقد أشارت العديد من التقارير أهمها تقرير مجلس الأمن الصادر في 29 جانفي 2016 بأنه يستمد أمواله من استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية في الأراضي التي يحتلها (بما في ذلك حقول النفط، ومصافي النفط، والأراضي الزراعية)، وكذلك من السطو على المصارف والنهب والابتزاز، مصادرة الممتلكات، الهبات المقدمة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونهب الآثار⁽¹⁾، ما يشكل تحديا للإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة.

4- قضية الصحراء الغربية:

لقضية الصحراء الغربية تداعيات سلبية على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في ظل التقارب الأمريكي-المغربي والتقارب الأمريكي-الجزائري منذ 2001 في مجالات عدة واعتبارهما دولتين محوريتين في المنطقة.

لذا فهذه القضية تشكل أحد أهم تحديات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة نظرا لتعارض موقف كلا الدولتين بشأن الإقليم الصحراوي.

حيث أن الموقف المغربي يتمثل في استرجاع إقليم الصحراء الغربية، ويعود هذا المطلب إلى "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال في كتاب له تحت عنوان "الكتاب الأبيض"، بحيث استندت المملكة المغربية في ذلك إلى حجج تاريخية، دينية وقانونية.

أما الموقف الجزائري، فيتلخص في النقاط الثلاث التالية:

1- أن الجزائر ليس لها أي أطماع إقليمية في الصحراء الغربية، وتؤكد أن حلها يجب أن يأخذ

بعين الاعتبار مصلحة الشعب الصحراوي؛

2- أن الجزائر تؤكد على أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، ويجب أن يعطى

للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره؛

¹ - نفس المرجع، ص7.

3- أن الجزائر تدعم كل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

وقد أكدت الجزائر موقفها الثابت هذا في العديد من المناسبات منذ بداية النزاع إلى حد الآن. وعلى هذا الأساس شكل التعارض في الموقفين الجزائري والمغربي اتجاه قضية الصحراء الغربية تحديا للولايات المتحدة الأمريكية، لخشيتهما من حرب بين الجزائر والمغرب لتعدد مصالحها العسكرية والاقتصادية في كلا البلدين.

كما تخشى من أن يؤدي استمرار الخلافات بين الدولتين حول قضية الصحراء الغربية وخلافات أخرى مغاربية-مغاربية إلى ازدياد نشاط الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وجماعات تهريب البشر وخلايا الهجرة السرية...، التي قد تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مصالحها في التعامل مع الدول المغاربية يكون في التعامل مع الاتحاد المغاربي ككتلة إقليمية، على خلاف دول الإتحاد الأوربي الذي يفضل التعامل مع هذه الدول بشكل انفرادي، مما يستدعي على الولايات المتحدة الأمريكية المساهمة في حل قضية الصحراء الغربية⁽²⁾ التي تشكل أكبر عائق لتفعيل الإتحاد المغاربي، لتجد نفسها أمام تحدي المساهمة في تسوية هذه القضية خصوصا وأنها ترتبط بكل من الجزائر والمغرب بعلاقات تعاونية في مجالات عدة، مما يجعل القضية من أهم تحديات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية.

ثانيا: التحديات الخارجية للإستراتيجية الأمريكية:

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد الحرب الباردة في دائرة المنافسة مع كل من الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا والصين على المنطقة المغاربية والمتوسطة بشكل عام، وذلك ناجم عن اختلاف في المصالح والأهداف والرؤى الإستراتيجية كما سلف الذكر، هذا ما أدى إلى اختلاف في الإستراتيجيات المتبعة لكل طرف.

¹ - عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

² - سيدي سيداتي العلوي، "منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي والأوربي"، نقلا عن الموقع:

<http://araa.sa/index.php?view=article&id=3528:2015-10-04-20-28->

20:15، 2016/08/16، 09&Itemid=172&option=com_content

لكون الفضاء المتوسطي (بما فيه الدول المغربية) هو فضاء متفتح، فقد تحول هذا الأخير إلى ساحة مواجهة إستراتيجية بين القوى الكبرى، بل أكثر من ذلك، فقد صار كما عبر عن ذلك جان ماري غروزاتي: "النموذج ذاته للفضاء المتصدع، الذي تغلب فيه المتدخلون الخارجيون والعلاقات الثنائية القائمة مع مناطق أخرى على العلاقات الداخلية المتعددة الأطراف"⁽¹⁾.

فالوضعية الإستراتيجية في المتوسط والمنطقة المغربية كجزء غربي له محكومة اليوم بثلاث محددات، هي:

- المصلحة العسكرية والاقتصادية للقوى الكبرى في المنطقة؛
- الصراعات بين دول الحوض (قضية الصحراء الغربية في المنطقة المغربية)؛
- عدم الاستقرار الداخلي في بعض دول الحوض⁽²⁾، خصوصا بعد قيام الثورات العربية في كل من تونس وليبيا.

وعلى هذا، شكل تنافس القوى الكبرى على المنطقة تحديا خارجيا للإستراتيجية الأمريكية فيها بعد 11 سبتمبر 2001، متمثلا في:

1- تحدي المنافسة الأوروبية: تعد المنطقة المغربية أحد أهم مناطق التنافس الأمريكي-الأوروبي خاصة فرنسا، وذلك بعدما تلاقت المصالح الأمريكية-الفرنسية أثناء الحرب الباردة وتميز العلاقات الدولية آنذاك بتعارض "الشرق والغرب"، لكون الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها وجود محدد في المنطقة وعلى هذا الاعتبار كان هدفها في تلك الفترة أن لا تقع المنطقة في يد الإتحاد السوفيتي أو إحدى الدول الموالية لها. ويتغير هيكل العلاقات الدولية بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كأكبر قوة مهيمنة فيه، داعية إلى نظام دولي جديد كما سلف الذكر، دخلت المنطقة دائرة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي (فرنسا خاصة).

فقد أظهرت الولايات المتحدة سابقا عدم ارتياحها لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية، ورأت فيه مشروعا منافسا للشرق أوسطية. خصوصا وأن أوروبا لم تتجاوب بمنح الولايات المتحدة صفة مراقب في عملية برشلونة⁽³⁾.

¹- Jean Marie GROUZATIE, *Géopolitique de le méditerranée*, (L.N.C: Publisud, Mars 1988), p15.

²- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص62.

³- نفس المرجع، ص ص65-66.

ويتجسد التحدي الأمريكي للمنافسة الأوروبية في سلسلة مشاريع طرحتها الولايات المتحدة للتصدي للمشاريع الأوروبية في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر تحقيقاً لأهدافها، وتتمثل في مشروع الشرق الأوسط الكبير لسنة 2004، قيادة الأفريكوم سنة 2008، الأسطول السادس، بالإضافة إلى إقامة علاقات ثنائية مع دول المنطقة في مجالات عدة أهمها المجال العسكري والمجال الاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن واشنطن تفضل خيار التكامل الإقليمي فيما بين الدول المغربية وتعتبر أن عدم تحسن العلاقات الأمريكية-المغربية يعود إلى فشل التجربة التكاملية المغربية. وبالمقابل تستفيد الدول الأوروبية من فشل هذه التجربة، نظراً لارتباطها بالمنطقة بعلاقات حضارية وتاريخية خاصة مع فرنسا والتي تعود إلى سنوات طويلة مما جعل الدول المغربية تتعامل معها بشكل كبير.

فكان من المنطقي أن تدهور العلاقات الفرنسية-الجزائرية، سيتسبب في خلق فرص تعاون أمريكي-جزائري أكبر، وهو ما جعل الدول المغربية تتسابق للاستفادة من التواجد الأمريكي في المنطقة. إلا أنه وبالرغم من تأزم العلاقات بين فرنسا والجزائر كدولة محورية في المنطقة المغربية في الفترة الممتدة بين 2002-2010 لاعتبارات تاريخية مرتبطة بالاستعمار خاصة، إلا أن التعاون ما بين الدولتين بقي قائماً ولم ينقطع، ما شكل تحدياً آخر للإستراتيجية الأمريكية الضامنة لتحقيق أهدافها في المنطقة.

ففي المجال العلمي على وجه الخصوص، استمرت فرنسا في استقطاب الطلبة والنخب الجزائرية منذ الاستقلال، بحيث أعادت النظر في سياسة التكوين في الخارج ووجهت إلى فرنسا بالدرجة الأولى، كما توجهت إلى إعادة سياستها في التكوين وانتهجت سياسة إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بالاعتماد على النموذج الفرنسي. حيث لجأت الجزائر إلى الخبرة الفرنسية في هذا المجال، فقد تعمق مسار التعاون العلمي والثقافي وكذا التقني منذ جوان 2006، بمناسبة زيارة الرئيس الجزائري لفرنسا، وهو ما كرسه إعلان الجزائر سنة 2003 بمناسبة زيارة الرئيس جاك شيراك إليها.

فقد جاء التحرك الفرنسي بعد إدراك فرنسا أن الإستراتيجية الأمريكية الحالية تهدف إلى احتلال مراكز نفوذ وتأثير على طول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ليشمل كل من الدول المغربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا بالإضافة إلى مصر. ولكي تحقق ذلك جندت الإدارة الأمريكية كل ما لديها من وسائل لاستدراج كل دول هذه المنطقة لحل مشاكلها وسد حاجياتها المختلفة، في خطوة منها لقطع

روابطها القديمة مع أوروبا وفرنسا خاصة. كما أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى إنهاء كل النزاعات المحلية، وعلى رأسها قضية الصحراء قصد تأليف مجموعة جغرافية تميل إلى أمريكا.

2- تحدي المنافسة الصينية: ترسخ الوجود الصيني في المنطقة المغربية وفي القارة الإفريقية بشكل عام في 2000، مع انطلاق المنتدى الصيني-الإفريقي. وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي بين الصين و43 دولة إفريقية بما فيها الدول المغربية. بحيث حدد المنتدى مجالات التعاون في: التجارة، الصناعة، الاستثمارات، الزراعة، إلغاء الديون، السياحة، الصحة والتعليم.

وأكثر من ذلك، أرادت الصين الحصول على الطاقة والمواد الأولية من الدول الإفريقية. ففي سنة 2004 أصبحت الصين ثان أكبر دولة مستهلكة للنفط بـ5.46 مليون برميل في اليوم، متجاوزة اليابان بمعدل استهلاك يومي يقدر بـ5.43 مليون برميل. وبحلول عام 2007 وصلت نسبة استهلاك الصين من طلب الطاقة العالمي إلى 15%، كما توقع الخبراء أن يصل نسبة استهلاكها إلى 50% من طلب الطاقة العالمي⁽¹⁾. وعليه، فقد أصبحت الصين بحاجة إلى أسواق جديدة لتلبية حاجياتها من النفط، لذلك توجهت إلى الأسواق المغربية، وعملت على توقيع اتفاقيات عديدة في المجال النفطي مع الجزائر سنة 2004، أضف إلى ذلك أن ما جعل الصين تتوجه إلى هذه المنطقة هو خوفها من المشاريع الأمريكية في منطقة القوقاز.

وعلى هذا أصبحت الصين أكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق النفطية المغربية من ناحية، وقوة منافسة للولايات المتحدة على المنطقة من الناحية التجارية، كونها سوقا واسعة للمنتجات الصينية. فلذا يعد الوجود الصيني ضمن هذا النطاق من أكبر التحديات الخارجية للإستراتيجية الأمريكية التي تضاف إلى سابقتها.

خلاصة الفصل:

إن جل ما سبق يشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بجهد، ومن نواح عديدة على تحقيق أهداف إستراتيجيتها لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في المنطقة المغربية، والتي يمكن إجمالها بشكل عام في التعاون العسكري والأمني مع حكومات الدول المغربية لمحاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، السيطرة على موارد هذه الدول، باعتبارها بوابة للقارة الإفريقية

¹ - ريمة كاية، مرجع سابق، ص ص154-155.

الغنية بالموارد ومعبرا هاما لهذه المواد التي تحتاج إليها الصناعة الأمريكية، إضافة إلى ضرورة تحجيم دور كل من الإتحاد الأوروبي (على رأسه فرنسا)، الصين وروسيا.

ولتحقيق هذه الأهداف، استعانت الولايات المتحدة بمجموعة من الآليات العسكرية، الاقتصادية والسياسية، والتي مثلت المحاور الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومن أهم الآليات الأمنية والعسكرية، كانت قيادة الأفريكوم التي تم الإعلان عنها سنة 2007 وبدأت بتنفيذ مهامها سنة 2008. بحيث رأت الإدارة الأمريكية بضرورة إنشاء قيادة عسكرية في القارة الإفريقية بشكل عام لتحقيق سلسلة من الأهداف كانت أهمها مكافحة الإرهاب. كما اعتمدت كذلك على آلية تكثيف التعاون الثنائي في الميدان العسكري مع دول المنطقة، خاصة مع المغرب والجزائر لاعتبارهما دولتين محوريتين في المنطقة، بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع المنطقة ككتلة إقليمية واحدة خدمة لمصالحها، سواء في هذا المجال أو مجالات أخرى.

ومن الآليات العسكرية كذلك، استعانة الولايات المتحدة بحلف شمال الأطلسي كأداة عسكرية تساعد على تحقيق أهدافها، من خلال إقامة علاقات تعاونية مع الدول المغربية لمحاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وكذا التطوير المستمر لآليات التنسيق الأمني واللوجستي، وعلى هذا الأساس تدخل الحلف في الأزمة الليبية في ظل ما عرف إعلاميا بـ"الربيع العربي". إلا أن التدخل في ليبيا قد حدث ضمانا لاستمرار تدفق الإمدادات النفطية للدول الأعضاء في الحلف بأسعار معقولة، بما يعني أن الأزمة الليبية، وما ترتب عنها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط، قد عدت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سرع من تدخل الحلف.

أضف إلى ذلك مبادرات عسكرية أمنية أخرى ضمت دول من المنطقة المغربية على غرار "مبادرة بان ساحل" سنة 2002، والتي ضمت فيها موريتانيا كدولة من المنطقة ودول أخرى من منطقة الساحل الإفريقي، "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" سنة 2005 امتدادا لمبادرة بان ساحل، والتي أشركت فيها الجزائر واعتماد كل من تونس والمغرب كأعضاء مقاربة، من أجل مكافحة الإرهاب.

تجدر الإشارة أن هذه الآليات العسكرية المعتمدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت تهدف إلى القضاء على الإرهاب، إلا أنها من جانب آخر قد سعت إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة على منابع النفط والبتروال والثروات الأخرى، ومراقبة الممرات البحرية، وكذا مواجهة التوسع الصيني، وحصر الاتحاد الأوربي، ومواجهة المد الإسلامي، وليس حماية للقارة بما فيها المنطقة المغاربية من خطر الإرهاب. وإنما كان ذلك بمثابة إعلان رسمي عن الخطط الأمريكية التي ستعمل على تطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أما الآليات الاقتصادية، فعبد فشل مبادرة إيزنستات سنة 1989، والتي جسدت الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية، أقامت الولايات المتحدة علاقات اقتصادية مع دول المنطقة وشملت خاصة المجال الطاقوي والتجاري، للتنافس بذلك مع مصالح القوى الكبرى في المنطقة وعلى رأسها الاتحاد الأوربي (خاصة فرنسا).

كما اعتمدت كذلك على آلية سياسية متمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004، حيث تم إلحاق المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط في إطار السياسة الأمريكية لفرض إصلاحات سياسية على دول العالم الإسلامي بنشر قيم الديمقراطية فيها، لاعتبار أن الديمقراطية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي ضرورة يجب نشرها عبر العالم، وهدف من أهداف إستراتيجيتها خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

يظهر من خلال محاور الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أنها تعتمد بالدرجة الأولى على القوة الصلبة بتعدد الآليات العسكرية فيها، ولما لذلك من آثار سلبية عليها وعلى دول المنطقة، وبالمقابل تنتهج الجماعات الإرهابية الناشطة بالمنطقة وبالتنسيق مع جماعات إرهابية دولية القوة الناعمة، مستهدفة شباب المنطقة ومن خلال تنمية شدة العداء للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في إطار الحرب على الإرهاب.

كما أن تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تواجه تحديات داخلية أهمها استخدام الجماعات الإرهابية للقوة الناعمة وامتلاك التكنولوجيا، وكذا تعدد مصادر تمويلها، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية، لكثرة المصالح الأمريكية في كل من الجزائر والمغرب من جهة، ومن جهة أخرى اعتبارها عائقا للإتحاد المغاربي، خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع دول المنطقة ككتلة واحدة. يضاف إلى ما سبق تحديات أخرى خارجية تتمثل في منافسة القوى الكبرى لها على المنطقة خاصة من طرف فرنسا والصين.

الخاتمة

نستنتج من خلال ما سبق أن الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولت من النزعة الانعزالية إلى النزعة التدخلية بعد تحديد عدوها الجديد المتمثل في الإرهاب الدولي، بحيث تجسدت في حربها ضد الإرهاب.

وتشكل كل من أفكار المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية الإطار الفكري والنظري المهيمنة على هذه الإستراتيجية، وذلك لطغيان المفاهيم المدرسة الواقعية الأساسية عليها المتمثلة في القوة والمصلحة الوطنية ومفاهيم المدرسة الليبرالية في الخطابات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بنشر الديمقراطية وتعزيز الاعتماد المتبادل، ويمكن كذلك إدراج أفكار وتصورات النظرية البنائية في تفسيرها، لكون الإستراتيجية الأمريكية تدافع عن الهوية الأمريكية وكان ذلك في فترة الحرب الباردة ليستمر بعد أحداث 11 سبتمبر فمن بين أهداف إستراتيجيتها في هذه الفترة الدفاع عن الهوية الأمريكية.

وبتحليل وثائق الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ظل الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر يتبين أن كلها سواء تلك الصادرة في عهد الجمهوريين أو تلك الصادرة في عهد الديمقراطيين تحمل نفس الأهداف المتمثلة خاصة في مكافحة الإرهاب والدول الراعية له والدفاع عن المصالح الأمريكية كما انتهجت كذلك نفس الآليات مع التأكيد على استمرارية الحرب ضد الإرهاب في إطار ما يعرف بالحرب الوقائية.

بحيث سعت الولايات المتحدة من وراء تنفيذ إستراتيجيتها بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها نشر الديمقراطية وما يعنيه ذلك من ترويج للقيم الغربية وتجسد ذلك في الغزو الأمريكي على العراق في 2003 ومكافحة الإرهاب فمثلت الأهداف المباشرة لها، وأخرى غير مباشرة المتمثلة سياسيا، بالهيمنة على العالم والسيطرة عليه، واقتصاديا بتشغيل المصانع العسكرية والسيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم وما يحققه ذلك من مصالح اقتصادية، حماية إسرائيل... الخ.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها على آليات مختلفة كسياسات الدعم والمساعدة خصوصا تلك المتعلقة بدعم الدول السائرة نحو الديمقراطية، آلية الحرب الوقائية وهي آلية الجديدة في إستراتيجيتها اعتمدت عليها للقضاء على الإرهاب في مواطنه ومحاربة الدول المارقة المدعومة له، وقد تجسدت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة في الحرب على أفغانستان سنة 2001 والحرب على العراق سنة 2003.

ومن المناطق التي أوت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بها وتسعى إلى السيطرة عليها المنطقة المغاربية، لكونها تقع ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدرة للإرهاب حسب المنظور الأمريكي خاصة

بعد إنشاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في 2007 وأهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية. وعلى هذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية المنافسة عليها ضد الدول الأوربية خاصة فرنسا وقوى أخرى (الصين وروسيا).

فالمطقة المغربية تتميز بأهمية إستراتيجية بالغة جعلتها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية، فقد اكتسبت هذه الأهمية خاصة بإطلال دول المنطقة المغربية على البحر الأبيض المتوسط بحيث تعتبر الدول المتوسطية مركز للقوة العالمية، هذا ما أكده علماء الجيوسياسة أمثال "ألفريد ماهان"، وأهمية اقتصادية لامتلاك المنطقة المغربية مجموعة موارد الاقتصادية، والتي تتمثل في الإمكانات الزراعية، الإمكانات المعدنية والطاقوية والموارد بشرية بالإضافة إلى إمكانات أخرى كالطاقة الشمسية وغيرها، بحيث تتوزع بطريقة متفاوتة بين دول المنطقة ما يجعلها قوة اقتصادية عالمية لولا فشل تجربتها التكاملية في إطار الإتحاد المغربي، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع دول المنطقة ككتلة إقليمية على خلاف الإتحاد الأوربي الذي يطبق عبر سياساته الموجهة للمنطقة سياسة فرق تسد بحيث تسعى من وراءها إلى بث اللاتعاون واللاتحاد بين دول المنطقة لإضعاف القدرة التفاوضية معها.

لكن بالرغم من تميز الدول المغربية بهذه الأهمية الإستراتيجية إلا أنها تعاني حاليا من تهديدات أمنية التي يمكن تقسيمها إلى تهديدات أمنية تقليدية وفي مقدمتها النزاع في الصحراء الغربية وما له من تأثيرات سلبية على التجربة التكاملية المغربية وتأثيراتها السلبية كذلك على المصالح الأمريكية وهذا بالإضافة إلى كثرة معايير الدولة الفاشلة لدى دول المنطقة، بحيث تعتبر ليبيا نموذجا عنها لتطابق كافة معاييرها عليها بعد "الثورات العربية"، وتهديدات أخرى جديدة تتمثل في الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وبتطور مفهوم الأمن وشموله أبعاد أخرى كأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الصحي توسعت التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة لاعتبارها تعاني من اللأمن الغذائي ومن المشاكل الاجتماعية وكذا اللأمن البيئي.

وبالرغم من تعدد التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية إلا أن الدول الكبرى تهتم بتلك التي تمس بأمنها في إطار سياساتها اتجاه المنطقة، كالإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأخذ ظاهرة الإرهاب الصبغة الدولية ومصدر تهديد أمن الدول الكبرى والأخطر من ذلك تشابك هذه التهديدات فيما بينها.

فسياسات الدول الكبرى (الأوروبية والأمريكية) بالرغم من شموليتها في غالب الأحيان إلا أن أهدافها أمنية محضة خصوصا السياسات الأوروبية الموجهة إلى المنطقة.

ففي إطار المنافسة على المنطقة المغربية التي تعد منطقة نفوذ تقليدية فرنسية لاعتبارات تاريخية وجغرافية، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية دائرة المنافسة عليها بعد الحرب الباردة وتعاضمت المنافسة بين الطرفين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في ظل الإستراتيجية الأمريكية لما بعد هذا التاريخ والتخوف الأوروبي من أهداف هذه الإستراتيجية خاصة تلك المتعلقة بالسيطرة على المنطقة اقتصاديا وعسكريا وأمنيا في إطار حربها ضد الإرهاب.

أضف إلى ذلك دخول كل من الصين وروسيا المنافسة على المنطقة لتصبح منطقة لتنافس الدول الكبرى لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية.

وعلى هذا تعمل الولايات المتحدة على تجاوز الخلافات السياسية مع دول المنطقة غير أن بعضها خلافات ثانوية تتعلق بثوابت هذه الدول خاصة ما يخص تشويه الدين الإسلامي، من أجل تحقيق أهدافها فيها، التي يمكن إجمالها في التعاون العسكري والأمني من قبل حكومات الدول المغربية لمحاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، السيطرة على موارد هذه الدول، وكذا اعتبارها بوابة للقارة الإفريقية الغنية بالموارد ومعبّر هام لهذه الموارد التي تحتاج إليها الصناعة الأمريكية، تحجيم دور كل من الإتحاد الأوروبي على رأسها فرنسا والصين وروسيا.

لتحقيق هذه الأهداف استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من الآليات الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، السياسية التي مثلت المحاور الكبرى لإستراتيجيتها في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وتمثلت الآليات الأمنية والعسكرية في قيادة الأفريكوم، إقامة علاقات تعاون ثنائية في المجال العسكري خاصة مع كل من المغرب التي تضاعف تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومع الجزائر التي تطورت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الأحداث واعتبارها من أهم شركائها في المنطقة المغربية لمكافحة الإرهابية، من الآليات العسكرية أيضا الحلف الأطلسي كأداة تستعملها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها بحيث أقام الحلف علاقات تعاونية مع الدول المغربية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، كما تدخل في الأزمة الليبية سنة 2011، فقد شكلت الأزمة تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما سرع بتدخل الحلف لضمان إمدادات النفط الليبي للدول العضوة في الحلف.

أضف إلى ذلك الأسطول السادس الأمريكي كآلية عسكرية لضمان المصالح الأمريكية المختلفة في المنطقة في البحر المتوسط لكون الدول المغاربية تطل على الجنوب الغربي للبحر .

ومن الآليات العسكرية أيضا المبادرات التي شملت إحدى أو بعض الدول المغاربية كمبادرة "بان ساحل" ومبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء".

أما الآليات الاقتصادية المنتهجة، تمثلت في إقامة الولايات المتحدة علاقات اقتصادية ثنائية مع دول المنطقة وشملت خاصة المجال الطاقوي والتجاري لتنافس بذلك مصالح القوى الكبرى في المنطقة على رأسها الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا.

ومن الناحية السياسية اعتمدت على مشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004 كآلية سياسية حيث تم من خلال هذا المشروع إلحاق المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط في إطار السياسة الأمريكية لفرض إصلاحات سياسية على دول العالم الإسلامي بنشر قيم الديمقراطية فيها عملا بهدف الإستراتيجية الأمريكية الخاص بنشر الديمقراطية في العالم.

إلا أن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بالرغم من تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لمحاول إستراتيجيتها في المنطقة المغاربية لتحقيق كافة أهدافها في المنطقة، تواجه جملة من التحديات التي يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية متعلقة بتحديات نابعة من المنطقة في حد ذاتها كتحدى القضية الصحراوية كنزاع إقليمي في المنطقة يعيق المصالح الأمريكية فيها ، استخدام الجماعات الإرهابية ناشطة في المنطقة القوة الناعمة وتعدد مصادر تمويلها وارتباطها بتنظيمات إرهابية دولية كتتنظيم القاعدة وتنظيم داعش وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية؛ وتحديات خارجية تتعلق بمنافسة القوى الكبرى للإستراتيجية الأمريكية.

وعليه يمكن القول عن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أن:

- يظهر من خلال اهتمامات الدول الكبرى بالمنطقة أنها تركز على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى هذا انتهجت آليات اقتصادية وأخرى عسكرية، فهذه الأخيرة اعتمدت لتحقيق هدف مزدوج وهو محاربة الإرهاب وتحجيم دور القوى الكبرى والتضييق على مصالحها في المنطقة.
- الآليات العسكرية المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية في إطار إستراتيجيتها بعد أحداث 11 سبتمبر تهدف إلى القضاء على الإرهاب، إلا أنها من

جانب آخر تسعى إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة على منابع النفط والبتروال والثروات الأخرى ومراقبة الممرات البحرية وكذا مواجهة التوسع الصيني وحصر الاتحاد الأوربي ومواجهة المد الإسلامي وليس حماية المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية عامة من خطر الإرهاب وإنما هو إعلان رسمي عن الخطط الأمريكية التي سعت إلى تطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- تفضل الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع دول المنطقة المغاربية ككتلة إقليمية من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة في إطار المنافسة مع القوى العالمية الأخرى خاصة مع الاتحاد الأوربي الذي يفضل التعامل مع دول المنطقة بشكل منفرد وتسعى لتحقيق ذلك لما له من ضعف للقدرة التفاوضية للدول المغاربية وبقائها تابعة لها دائما.

وعلى هذا تشكل القضية الصحراوية إحدى أهم تحدياتها في المنطقة لتعارض موافق دول المنطقة حولها، إلى جانب تحديات أخرى كتنامي واتساع نشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة خصوصا مع الأزمة الليبية بحيث تستغل هذه الأخيرة حالة الانفلات الأمني السائدة لتوسيع مجال سيطرتها ونشاطها في المنطقة.

- الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت بالدرجة الأولى على القوة الصلبة لتعدد الآليات العسكرية المعتمدة وما لها من آثار سلبية عليها وعلى دولة المنطقة، وبالمقابل تنهج الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وبالتنسيق مع الجماعات إرهابية دولية القوة الناعمة مستهدفة شباب المنطقة لتنمية شدة العداء للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في إطار الحرب على الإرهاب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I – باللغة العربية:

أ- المصادر:

(1) محمود حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية العامة، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2003).

ب- التقارير:

- (1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير الجامعة العربية: أوضاع الأمن الغذائي العربي"، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2013.
- (2) منظمة الأمم المتحدة، "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514: إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، ديسمبر 1960.
- (3) وكالة الأنباء الجزائرية، "التجارة الخارجية: تراجع الفائض التجاري بنحو 50 بالمائة سنة 2013"، الجزائر: إحصائيات وزارة التجارة، 2013.

ج- الكتب:

- (1) إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، (د.ب.ن: مطبعة رون، د.س.ن).
- (2) أحمد يوسف أحمد، محمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1985).
- (3) بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، د.س.ن).
- (4) جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم: جيوبوليتيك عن من يتحدث الجغرافيا، (لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، 2013).
- (5) جهاد عودة، النظام الدولي: النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).
- (6) جوريف ناي، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية، (د.ب.ن: مركز الكاشف والمتابعة للدراسات الإستراتيجية، 2010).
- (7) د.إ.ك، الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب (الحرب على الإرهاب 2002)، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003).

- (8) الدوري عدنان طه، العلاقات السياسية الدولية، ط4، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998).
- (9) ريشارد لينتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني تابري، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007).
- (10) زينب عظيم، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، (د.ب.ن: مركز الدراسات السياسية، د.س.ن).
- (11) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).
- (12) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (الجزائر: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010).
- (13) عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية، الإقليمية والإسلامية، (المغرب: د.د.ن، د.س.ن).
- (14) عامر مصباح، الاتجاهات النظرية الكبرى في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2006).
- (15) عبد الباري عطوان، القاعدة: التنظيم السري، (بيروت: دار الساقي، 2007).
- (16) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- (17) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، (الجزائر، ب.د.ن، 1997).
- (18) محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1995).
- (19) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
- (20) ناصر زيدان، دور روسيا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).
- (21) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي-الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، (لبنان: دار النهضة العربية، 2006).
- (22) نعوم تشومسكي، الدولة المارقة: استخدام القوة العسكرية في الشؤون الدولية، تر: أسامة أسير، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004).
- (23) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، (لبنان: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2008).

د- الرسائل الجامعية:

- (1) أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011.
- (2) أوسامة بوزيد، الحوار الأطلسي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001-2015)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2015-2016.
- (3) الأيمن بن سعود، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2011-2012.
- (4) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012.
- (5) جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011.
- (6) حشود نور الدين، العلاقات الأمريكية-الجزائرية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسنطينة: جامعة منتوري، 2005.
- (7) حكيمي توفيق، حوار النيوواقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة للرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2007-2008.
- (8) ريمة كاية، العلاقات الأمريكية-الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011.
- (9) زهير بوعمامة، سياسة إدارة الرئيس بين كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008.

- (10) سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو-مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الإتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013.
- (11) شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- (12) علي مونة، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2001-2002.
- (13) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011.
- (14) مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على المنطقة المغاربية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011-2012.
- (15) مريم منصوري، التنافس الأوربي-الأمريكي-الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2013-2014.
- (16) نعيم التلاوي، الإخوان المسلمون وتنظيم القاعدة -دراسة تاريخية مقارنة-، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الأردن: جامعة اليرموك، 2009.
- (17) وائل محمود الكلوب، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2011، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2001.

هـ- المقالات:

• المجالات والدوريات:

- (1) إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: بلقاسم مقداد، مجلة الفكر السياسي، د.ع.ن، د.س.ن.
- (2) الحاج إسماعيل زروق، "المغرب العربي والصراع الدولي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، 2010.

- (3) خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، *مجلة الفكر السياسي*، د.ع، د.س.ن.
 - (4) زايد بن محمد حسن العمري، "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الإستراتيجي"، *مجلة الدفاع الجوي*، العدد 3، سبتمبر 2010.
 - (5) سليم كاطع علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)"، *مجلة دراسات دولية*، العدد الخامس والعشرون، د.س.ن.
 - (6) الطاهر مبروكي، "الأمن الغذائي في المغرب العربي"، *مجلة الباحث*، العدد 9، 2011.
 - (7) غرانت وردلو، "مشكلة تعريف الإرهاب"، *مجلة الكرمل*، العدد 69، خريف 2001.
 - (8) مجيد كامل حمزة، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول عام 2001 وآفاقها المستقبلية"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد 28، د.س.ن.
 - (9) مجيد كامل حمزة، "العلاقات المغربية-الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول عام 2001"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد 36، د.س.ن.
 - (10) محمد يونس يحيى الصائغ، أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب الإستباقية، "مجلة الرافد للحقوق"، العدد 31، سنة 2009.
 - (11) محمود شرقي، "التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، عدد 6، جانفي 2014.
 - (12) نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة"، *مجلة السياسة والقانون*، العدد التاسع، جوان 2013.
- الصحف:

- (1) ف.ع، "الباحرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية"، *الخبر اليومي*، العدد 5274، 20 مارس 2008.

و- بحوث، دراسات وملتقيات:

- (1) بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008.
- (2) طارق رداف، *المغرب العربي في التصورات الأوروبية: شريك دائم أم "المنطقة الحاجزة"*، (الجزائر: د.د.ن، د.س.ن).
- (3) كارلوس ميغيل رويث، *الصحراء الغربية: 1975-2005: تبدل متغيرات نزاع محاصر*، تر: مصطفى محمد الأمين، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 40/2005، 2005/03/30.

4) منير محمود بدوي السيد، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، كلية التجارة: جامعة أسيوط، د.س.ن.
ز- مواقع الإنترنت:

- 1) المركز العربي للمعلومات، العلاقات الصينية-الروسية: نقلا عن الموقع:
<http://www.arabsino.com/articles/9757.htm>، 2016/03/13، 9:55.
- 2) المصطفى منار، "البعد الجيوبوليتيكي للمغرب والولايات المتحدة الأمريكية"، نقلا عن الموقع:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17286>، 2016/08/11، 10:05.
- 3) أيوب الريمي، "ما الذي جناه المغرب من اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية"، نقلا عن الموقع:
<http://www.hespress.com/economie/256078.html>، 2016/08/13، 19:40.
- 4) أيوب الريمي، "واشنطن تضخ استثمارات بالملايير بالمغرب وعينها على إفريقيا"، نقلا عن الموقع:
<http://www.hespress.com/economie/257201.html>، 2014/08/13، 19:30.
- 5) بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، نقلا عن الموقع:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.ht>، 2016/08/16، 19:50.
- 6) بومالك نوال، عبد العالي عبد القادر، الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية، نقلا عن الموقع:
<http://hdl.handle.net/123456789/480Science Politique>، 2016/07/27، 10:15.
- 7) تاكاويكي مايامورا، مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن الموقع:
www.geocities/adelzeggagh/secpt.html، 2016/06/21، 10:15.
- 8) تقرير مجلس الأمن عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد"، نقلا عن الموقع:

- ،2016/08/15 ،docbox.un.org/DocBox/docbox.nsf/GetFile?...DS...DOC
20:00.
- (9) حمد الأمين بن عايشة، "الهندسة السياسية الأمريكية.. مشروع القرن الجديد"، نقلا عن الموقع: www.djazairnews.com/djazairnews/27369 ، 2016/08/06 ، 19:55.
- (10) د.ك.م، "اتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية"، نقلا عن الموقع:
www.icpc.ma/wps/wcm/connect/.../Accord_37_A.pdf?MOD=AJPERES
19:45، 2016/08/13.
- (11) د.ك.م، "المغرب العربي: بين التكامل والتحديات"، نقلا عن الموقع:
<http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=23> ، 2016/09/01 ، 17:30.
- (12) د.ك.م، "دراسة: الجزائر الرابعة عربيا من حيث احتياطات الغاز"، نقلا عن الموقع:
<http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article588> ، 2016/06/24 ، 09:26.
- (13) جريدة الوسط الليبية، "ارتفاع احتياطي النفط والغاز في ليبيا"، نقلا عن الموقع:
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/51177/> ، 2016/05/12 ، 09:32.
- (14) سيد أحمد ولد أطفيل، "الدين والسياسة"، نقلا عن الموقع:
<http://www.rpcst.com/news.php?action=show&id=1808> ، 2016/08/15 ، 17:50.
- (15) سيدي سيداتي العلوي، "منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي والأوروبي"، نقلا عن الموقع:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3528:2015-10-04-20-28-09&Itemid=172&option=com_content
20:15، 2016/08/16 ، 09.
- (16) علي بشار بكر أغوان، "الوقاية والاستباقية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (التطور النظري والتطبيقي)"، نقلا عن الموقع: www.alhewar.org/debat/show.Atr.asp? ، 2016/03/15 ، 12:30.
- (17) غريب نوح، عبد العالي عبد القادر، "التنافس الأمريكي-الفرنسي على المنطقة المغاربية"، نقلا عن الموقع:
<http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/600> ، 2016/08/11 ، 10:10.
- (18) فهد العرابي الحارثي، الولايات المتحدة الأمريكية والعالم: الهيمنة الخشنة، نقلا عن الموقع:

.17:25 ،2016/04/26 ،<http://www.dr-fahad-alharthi.com>

19) هيكال الشخاوي، "توزيع الثروات الطاقوية والمعدنية في المنطقة المغربية"، نقلا عن موقع: <https://www.encySCO.blogspot.com/2014/11/6.html#>, 28/08/2016, 15:20.

II – باللغة الفرنسية:

أ – الكتب:

- 1) Jean-Marie GROUZATIE, **Géopolitique de le méditerranée**, (L.N.C: Publisud, Mars 1988).
- 2) Jean-Christophe GRAZ, **Théories des relations internationales**, (L.N.C: Alexander Dayer, 2009).
- 3) Mehdi TADJA, **Introduction à la géopolitique**, (Tunisie: Université virtuelle de Tunis, 2008).

ب – الرسائل الجامعية:

- 1) TAMANI Fadhila, **Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives**, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magistère en sciences économique, Tizi-Ouzou: Université Mouloud MAMMERI, 2012.

ج – المقالات:

• المجلات والدوريات:

- 1) Keltoum IRBAH, «Le conflit du Sahara Occidental: approche historique, et sociologique», **L'Ouest Saharien**, volume № 07, 2009.
- 2) Angeline ESCAFRE DUBLET, **Le "problème" de l'immigration**, texte paru dans La viedesidees.fr , 1^{er} Octobre 2008.

د – التقارير:

- 1) Gendarmerie Royale du Canada, **Crime organisé**, Canada: Gendarmerie Royale du Canada, Été 2004.
- 2) A.N.C, **Le phénomène de l'immigration et les problématiques de l'immigration dans le contexte européen**, Bruxelles: Service sociale des étrangers, d'accueil et de formation ASBL, D.N.C.

- 3) Jean Claude TOURET et Vincent WALLAERT, **Méditerranée 2030: 4 scénarios pour les territoires Méditerranéens**

هـ - مواقع الإنترنت:

- 1) A.N.C, «**Mirage ou menace au sahel: Al-Qaïda au Maghreb Islamique**», Citing: <http://historicoblog3.blogspot.com/2011/01/mirage-ou-menace-au-sahel-al-qaida-au.html>, 05/09/2016, 19:30.
- 2) Johannes F., «**Etats-Unis: nouvel impérialisme en Afrique**», citing: <http://euro-synergies.hautetfort.com/archive/2008/01/12/creation-de-l-africom.html> tSteuckers, 02/08/2016, 16:30.

III - باللغة الإنجليزية:

ـ التقارير:

- 1) The White House, **The national security strategy of the united states of America 2002**, Washington: The White House, September 17th 2002
- 2) The White House, **The national security strategy of the United States of America 2006**, Washington: The White House, March 16th 2006.
- 3) The White House, **National space policy of the United States of America 2010**, Washington: The White House, May 2010.
- 4) The White House, **National space policy of the United States of America 2015**, Washington: The White House, February 2015.

الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

خطة الدراسة

قائمة المختصرات

الملخص

Résumé

1.....	مقدمة
13.....2001	الفصل الأول: الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
14.....	تمهيد
15.....2001	المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
15.....2001	أولاً: النزعة التدخلية في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
16.....2001	ثانياً: التصور الواقعي والليبرالي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
16.....2001	1- التصور الواقعي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
16.....2001	1-1- الواقعية كنموذج معرفي لدراسة العلاقات الدولية
16.....2001	❖ النظرية الواقعية: نشأتها، ركائزها، وأهم أفكارها
22.....2001	❖ تطور النظرية الواقعية
24.....2001	1-2- التفسير الواقعي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
25.....2001	2- التصور الليبرالي للإستراتيجية الأمريكية
25.....2001	1-2- الليبرالية كنموذج معرفي لدراسة العلاقات الدولية
28.....2001	2-2- التفسير الليبرالي للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
30.....2001	المبحث الثاني: تحليل الخطابات السياسية للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
31.....2001	أولاً: تحليل خطابات الأمة الأمريكية في عهدة الرئيس جورج وركل بوش الابن
31.....2002	1- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002: دراسة تحليلية
35.....2006	2- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2006: دراسة تحليلية
36.....2010	ثانياً: دراسة تحليلية لمضمون وثائق الأمن القومي الأمريكية في عهد باراك حسين أوباما
36.....2010	1- تحليل وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2010: دراسة تحليلية

2-	تحليل وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2015: دراسة تحليلية.....	38
	المبحث الثالث: أهداف وآليات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....	42
	أولاً: أهداف إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....	42
1-	الأهداف المباشرة للإستراتيجية الأمريكية.....	42
1-1-	الدفاع عن الحرية والعدل.....	42
2-1-	نشر الديمقراطية.....	42
2-	الأهداف غير المباشرة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....	43
1-2-	تجسيد أطروحة صدام الحضارات لـ"صامويل هنتنغتون".....	43
1-3-	الهيمنة والسيطرة على العالم.....	45
1-4-	السيطرة على منابع النفط.....	46
1-5-	حماية إسرائيل.....	47
1-6-	إعادة تشغيل المصانع العسكرية الأمريكية.....	48
1-7-	تحجيم الدور الصيني والروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي.....	49
	ثانياً: الآليات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....	50
1-	الحرب الوقائية الآلية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وتطبيقاتها.....	51
2-	تطبيقات الحرب الوقائية في إطار الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر.....	52
	خلاصة الفصل.....	53
	الفصل الثاني: المنطقة المغاربية: دراسة إستراتيجية وأمنية.....	55
	تمهيد.....	56
	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية.....	57
	أولاً: الخصائص التاريخية والحضارية للمنطقة المغاربية.....	57
	ثانياً: الخصائص الجيوسياسية والجيولستراتيجية للمنطقة المغاربية.....	58
	ثالثاً: الخصائص الاقتصادية للمنطقة المغاربية.....	61
1-	الإمكانيات الزراعية.....	61
2-	الإمكانيات البشرية.....	61
3-	الموارد المعدنية والطاقة.....	62
	المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.....	65
	أولاً: التهديدات التقليدية في المنطقة المغاربية.....	65
1-	قضية الصحراء الغربية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي.....	65

2-	الدولة الفاشلة.....	67
	ثانيا: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغربية.....	70
1-	أسلحة الدمار الشامل.....	70
2-	الإرهاب الدولي كمصدر تهديد أمني في المنطقة المغربية.....	71
1-2-	تنظيم القاعدة وعلاقته بالجماعات المسلحة في المنطقة المغربية.....	73
2-2-	التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.....	74
3-	الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغربية.....	75
1-3-	الدوافع السياسية.....	76
2-3-	الدوافع الاقتصادية.....	77
3-3-	الدوافع الجغرافية.....	77
4-3-	الدوافع الاجتماعية.....	77
4-	اللاأمن الغذائي والتهديدات البيئية.....	78
1-4-	اللاأمن الغذائي.....	78
2-4-	التهديدات البيئية.....	78
5-	الجريمة المنظمة.....	80
	المبحث الثالث: منظور القوى الكبرى للمنطقة المغربية.....	82
	أولا: منظور الاتحاد الأوروبي للمنطقة المغربية.....	82
	ثانيا: المنظور الأمريكي للمنطقة المغربية.....	84
	ثالثا: المنظور الصيني والروسي للدول المغربية.....	87
1-	المنظور الصيني للدول المغربية.....	87
2-	منظور روسيا للدول المغربية.....	88
	خلاصة الفصل الثاني.....	89
	الفصل الثالث: المحاور الكبرى للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية.....	92
	تمهيد.....	92
	المبحث الأول: الآليات العسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....	93
	أولا: قيادة الأفريكوم.....	95
	ثانيا: التعاون العسكري الأمني الأمريكي-المغربي.....	97
1-2-	التعاون العسكري الأمني الأمريكي-المغربي.....	98

99.....	2-2- التعاون العسكري والأمني الأمريكي-الجزائري.
102.....	ثالثا: سياسة حلف شمال الأطلسي اتجاه المنطقة المغاربية والتدخل في الأزمة الليبية.
102.....	3-1- سياسة الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية.
103.....	3-2- تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية.
11	المبحث الثاني: الآليات السياسية والاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث
105.....	11 سبتمبر 2001.....
105.....	أولا: مبادرة الشرق الأوسط الكبير 2004: محاولة لدمقرطة الدول المغاربية.
107...سبتمبر	ثانيا: الآليات الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر...
109.....	1- العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الجزائرية.
111.....	2- العلاقات الاقتصادية الأمريكية-المغربية.
114.....	3- العلاقات الاقتصادية الأمريكية-التونسية.
11	المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد أحداث
115.....	سبتمبر.
115.....	أولا: التحديات الداخلية: تمثلت هذه التحديات أساسا في.....
115.....	1- استخدام الجماعات الإسلامية المتطرفة للقوة الناعمة.
117.....	2- ارتباط الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".
118.....	3- امتلاك تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي للتكنولوجيا وتعدد مصادر تمويلها.
118.....	4- قضية الصحراء الغربية.
119.....	ثانيا: التحديات الخارجية للإستراتيجية الأمريكية.
120.....	1- تحدي المنافسة الأوروبية.
122.....	2- تحدي المنافسة الصينية.
122.....	خلاصة الفصل.
125.....	الخاتمة.
131.....	قائمة المراجع.
141.....	الفهارس.

فهرس الجداول والخرائط

خريطة رقم (1): توزيع الثروات الطاقوية والمعدنية في المنطقة المغربية.....	63
جدول رقم (1): ترتيب الدول المغربية في تصنيف الدول الفاشلة الـ177 حسب تقرير مؤشرات الدول الفاشلة (2005).....	69
خريطة رقم (2): نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي.....	75
جدول رقم (2): يوضح حجم الاستثمار لأهم الدول المستثمرة في الجزائر لسنة 2001.....	109
جدول رقم (3): تضاعف حجم العجز في الميزان التجاري للمغرب منذ توقيع اتفاقية التبادل الحر 2004 إلى 2008.....	113

